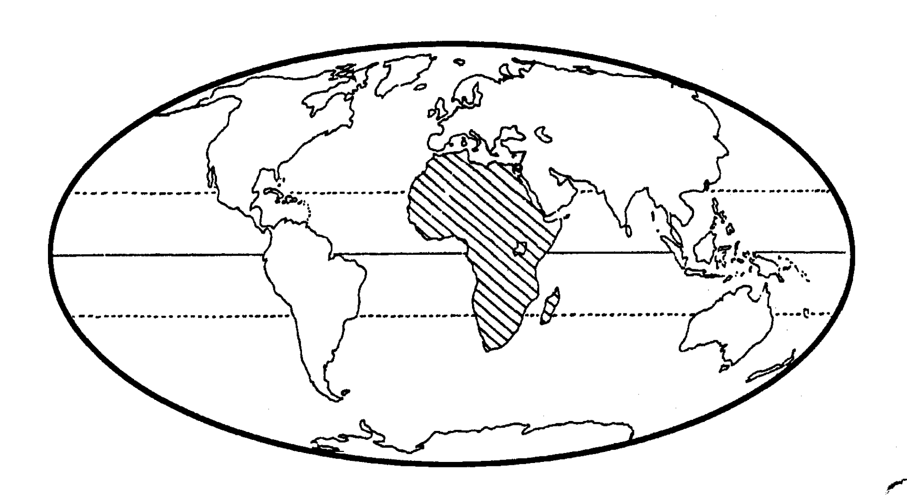




معهد البحوث والدراسات الافريقية

العولمة
آثارها على أفريقيا



مجموعة بحوث كتبها نخبة من الأساتذة المتخصصين

١٧ مارس ١٩٩٩

الفهــــــرس

تقديم بقلم
الأستاذ الدكتور السعيد البدوى
عميد المعهد

يعتبر القرن العشرين أكثر القرون ثراءً فى أحداثه التى كانت بمثابة أحجار زاوية وأدت إلى تغيرات واسعة المدى على العالم اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً، وكانت بداية هذه الأحداث متمثلة فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والتى اقتصرت المعارك فيها على أوربا وما يجاورها من حوض البحر المتوسط، وأفرزت هذه الحرب مبادئ وأفكار جديد وقوى أوربية سيطرت على العالم خلال الفترة التالية، ثم كانت الحرب العالمية (٣٩ - ١٩٤٥) وكانت أشد ضراوة عن مثيلتها الأولى، وكانت النتيجة المترتبة عليها ظهور المعسكرين: الشرقى (الاشتراكى) والغربى (الرأسمالى) وما ترتب على ذلك من حرب باردة على مستوى العالم، إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد تمخضت عن الثورة البلشفية فى روسيا القيصرية(١٩١٧) فإن الثورة الشيوعية فى الصين كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية (١٩٤٧) وظل الصراع محتدماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بين المعسكرين حتى الثمانينات، وفى بعض الفترات كانت تصل الأمور بين المعسكرين إلى حافة الهاوية مثلما حدث فى أزمة صواريخ كوبا، ولكن هذا الصراع الشرس بينهما انتهى بإنهيار الاتحاد السوفيتى وحصول بعض جمهورياته على استقلالها، وانهيار النظام الشيوعى فى شرق أوربا وتوحيد شطرى ألمانيا. . . ألخ وكان لهذا السقوط المدوى للمعسكر الاشتراكى أثره الواضح على مجريات الأمور فى العالم وخصوصاً دول العالم الثالث وعلى وجه أخص القارة الأفريقية، حيث بدأ نظام عالمى جديد يعتمد على آليات السوق والتقدم التقنى المتسارع

خصوصاً فى مجال تدفق المعلومات وسرعتها فى ظل السماوات المفتوحة، الأمر الذى أدى إلى النظر بعين الاعتبار إلى هذه التطورات المتلاحقة وما تحمله من آثار على العالم الثالث بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة، ومن هنا كانت هذه الندوة التى تتناول نظام العولمة الجديد والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يفرزها على القارة الأفريقية.

ولا شك أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون عام الصراع بين المحلية والإقليمية والعالمية، بين نظام «القولبة» العالمية ونظام الخصوصية الوطنية بين طمس الهوية الوطنية والمحافظة عليها أو بمعنى آخر بين العمومية العالمية والخصوصية الوطنية، ولهذا كانت هذه الندوة التى نرجو أن تكون قد وضعت المعالم الأساسية للنظام العالمى الجديد.

العولمة والجغرافيا وأفريقيا

أ. د/ السعيد البدوى

الأفكار الأساسية :

١ - علم الجغرافيا هو علم المكان أو علم العلاقات المكانية أو التغايرات والتشابهات المكانية أو علم شخصية المكان أو عبقرية المكان .

٢ - الظروف الجغرافية الطبيعية تتغير ببطء شديد مثل التضاريس أو البنية أو المناخ وأن كانت التربة والغطاء النباتى تغيرها أسرع نوعاً . أما الظروف الجغرافية البشرية فتغيرها سريع وواضح حيث أن الانسان هو الذى يؤثر فى المكان ويتأثر به أيضا .

٣ - التغير حدث وسوف يحدث فى متغيرين أساسين هما :

- *الأول:* المسافة Distance نتيجة لتغير وتقدم وسائل النقل والمواصلات .

الثانى: السرعة الزمنية Speed التى تتغير أيضا وتؤثر على نواحى الحياة المتختلفة .

٤ - انعكس أثر هذين العاملين على الجغرافيا (المكان) بشكل واضح وبالتالى العلاقات المكانية وقد تجلى ذلك على : -

(أ) فى مجال الظروف الطبيعية مثل المناخ والكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين ... الخ وأصبح ما يحدث منها يعلم به العالم فى لحظات ، وبالتالى يمكن التعامل معه أو بحصاره والتغلب على نتائجه أو الحد منها .

(ب) فى مجال الظروف الجغرافية البشرية وتشمل جغرافية السكان من حيث النمو والحركة ، وجغرافية النشاط الاقتصادى الزراعى

والصناعى والتعدينى والتجارى ، وجغرافية العمران من حيث التوسع الأفقى والرأسى والبنية الأساسية ، والجغرافيا السياسية من حيث شكل الدولة ومساحتها ومواردها الاقتصادية والسكانية والعسكرية ومشكلات الحدود السياسية ، والتجمعات السياسية والاقتصادية .

٥ - بناءً على ماسبق تغيرت النظرة الجيوستراتيجية عبر العصور نتيجة للعاملين السابقين وتأثيرهما على الجغرافيا بشقيها الطبيعى والبشرى.

(أ) جيواستراتيجية فى العصور القديمة سواء المصرية القديمة أو الإغريقية أو الفارسية أو الرومانية أو الصينية أو المغولية .

(ب) جيواستراتيجية العصور الوسى حيث الإمبراطورية الاسلامية الأولى فى صدر الاسلام أو الثانية من خلال الامبراطورية العثمانية.

(جـ) جيواستراتيجية العصور الحديثة وبزوغ القوى الأوربية مثل هولندا وأسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا وأخيرا ألمانيا وإيطاليا واليابان والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية .

★ فى ذلك الحين ظهرت نظرية ماكندر التى تهتم Heart Land بقلب اليابس وسبيكمان وأثر الهامش Rim Land ومـاتبع ذلك من نظريات مكملة لهما وتعتمد كل منها على نوع وعدد القوات البرية أو البحرية أو الجوية وتأثير عاملى المسافة والسرعة على الأسلحة المستخدمة وظهور عصبة الأمم ، منظمة الأمم المتحدة ، والتجمعات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجموعة أمريكا الشمالية ، أمريكا اللاتينية ومنظمة الوحدة الأفريقية والآسيان .. الخ .

(د) جيواستراتيجية أواخر القرن العشرين أو الاستراتيجية الكوكبية التى تعتمد على التقدم التقنى المذهل فى مجال المعلومات والاتصالات والاسلحة والتى حولت العالم إلى (قرية) مندمجة ومتصلة بشدة ببعضها .

٦ - بانهيار الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له ووصول الولايات المتحدة إلى الذروة ظهرت جيواستراتيجية جديدة تعتمد على نظام القطب الواحد الذى يحاول فرض سيطرته السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية على العالم .

٧ - صراع الديناصورات بين القوى الاستعمارية القديمة (خصوصا بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بزوغ أوربا الموحدة كقطب جديد فى الجيواستراتيجية الدولية بجانب بزوغ الصين كقوة جديدة فاعلة ، واليابان كقوة اقتصادية واعدة .

٨ - أثر ذلك على الجغرافيا :

(أ) سوف تظل الجغرافيا تبرز الاختلافات والتشابهات المكانية AREAL DIFFERENTIAION بين الأقاليم الجغرافية خصوصا وأنها تتغير الآن بشكل سريع فى مجال الجغرافيا البشرية على وجه الخصوص (السكان - النشاط الاقتصادى - النشاط العمرانى - الجغرافيا السياسية) .

(ب) سوف تتغير المعايير والوسائل المتبعة فى هذه الدراسات الجغرافية وفقا لما طرأ على الساحة من نتائج لعاملى المسافة والسرعة مثل العمالة عن بعد (كسر الحواجز الجغرافية) ورأس المال الذى يرى البعض أنه سوف يتحول إلى المعرفة بمعناها الشامل بدلا من النقود والسلع التى سوف يتغير نوعها واستخداماتها .

(جـ) سوف يظل الصراع قائما بين المحلية والعالمية حيث يحاول كل منهما إثبات وجوده وطمس هوية أو الحد من تأثير الاخر ، ويمكن التعايش معاً فى ظل ثوابت عادلة وهذا ما يسمى بالتنوع فى إطار الوحدة Diversity in Unity وهو مبدأ جغرافى معروف .

٩ – تأثير العولمة على أفريقيا / جغرافيا :

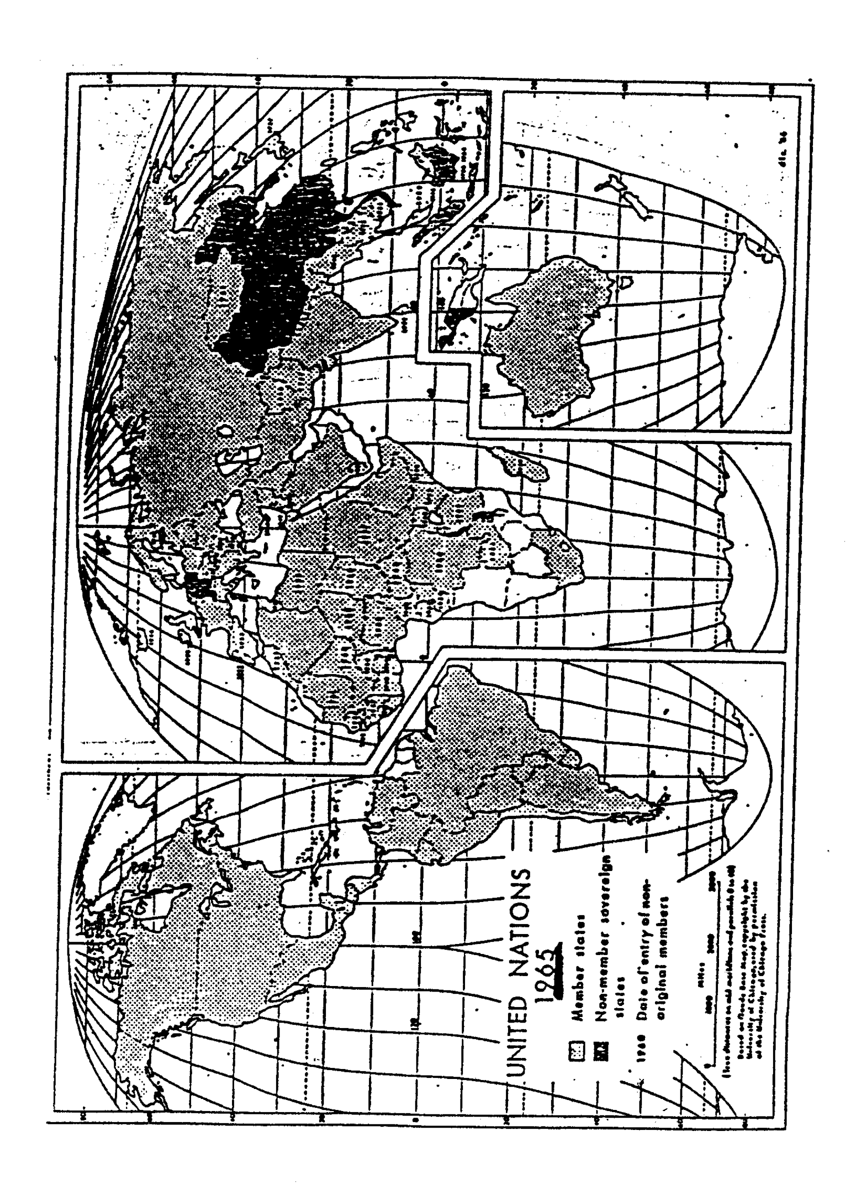
(أ) أفريقيا مازالت متخلفة اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وتسود فيها الأمراض والجهل والفقر ، وبؤر التقدم العلمى والتقنى فيها محدودة جدا وضئيلة .

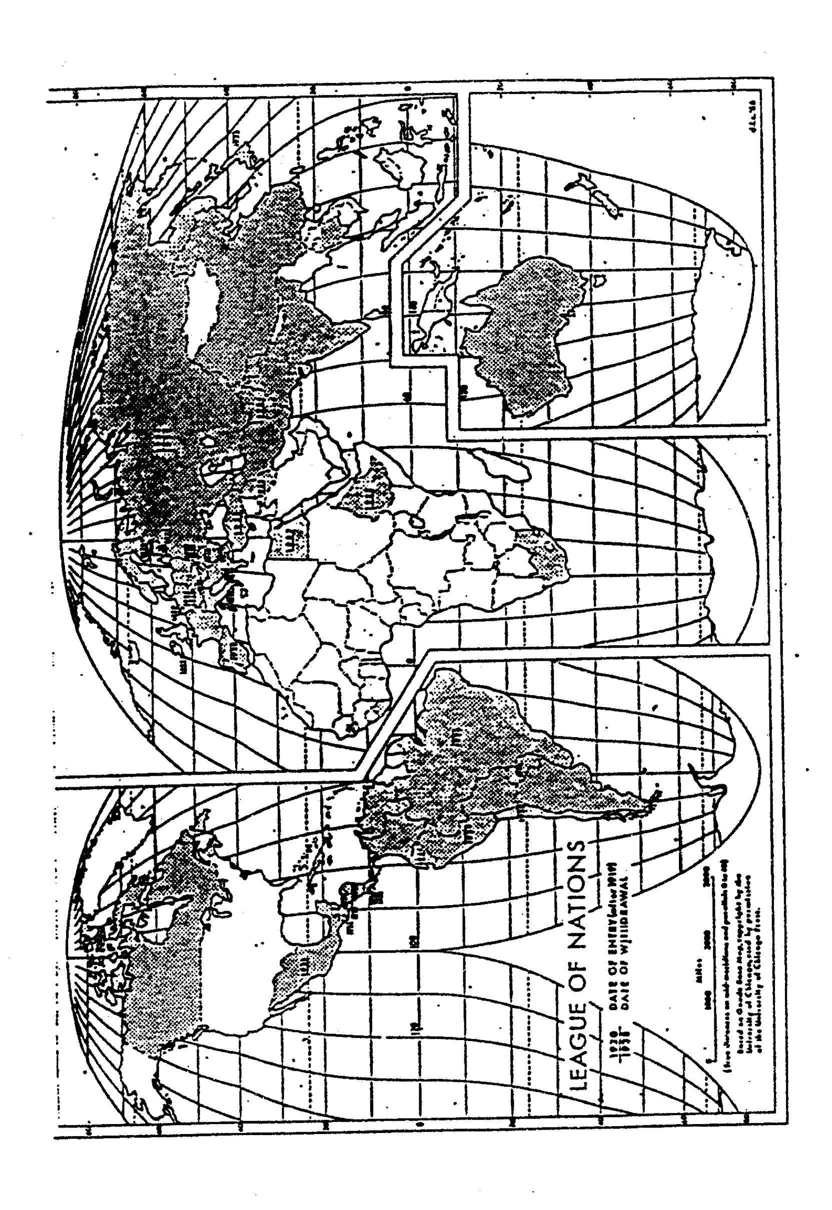
(ب) سوف تظهر آثار العولمة على أفريقيا اقتصاديا حيث الشركات الضخمة متعددة الجنسيات لاستغلال موارد القارة واعتبارها سوقا لمنتجاتها أيضا ، وثقافيا وحضاريا حيث سيادة اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وسيادة النظام الحضارى الرأسمالى الغربى . وسيادة التأثير السياسى والعسكرى الرأسمالى الغربى أيضا واعتبارها ملحقا لهذا النظام العالمى . وبالتالى طمس الهوية الأفريقية .

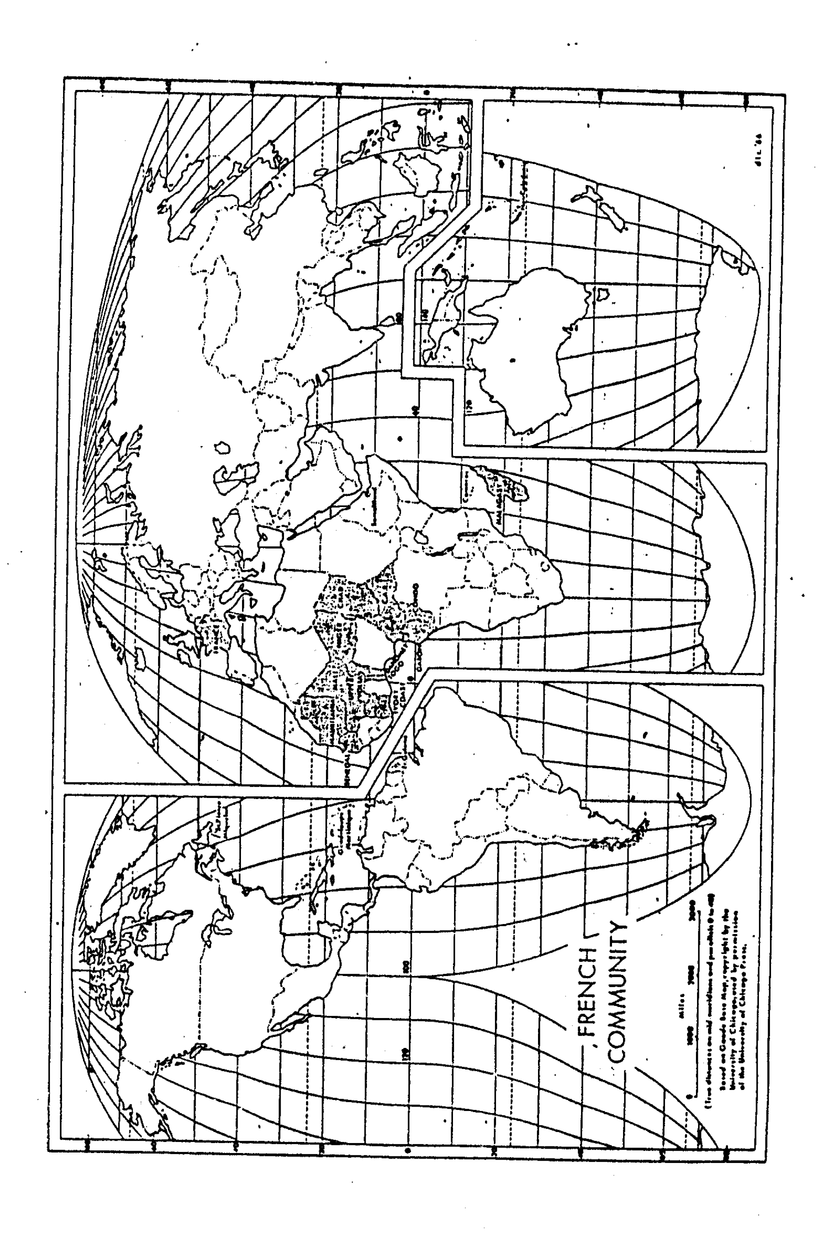
(جـ) يمكن الاستفادة من التقدم التقنى والنظام العالمى الجديد فى ومحاصرة الأمراض والتغلب عليها ، ونشر التعليم والثقافة، ومحاصرة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات .

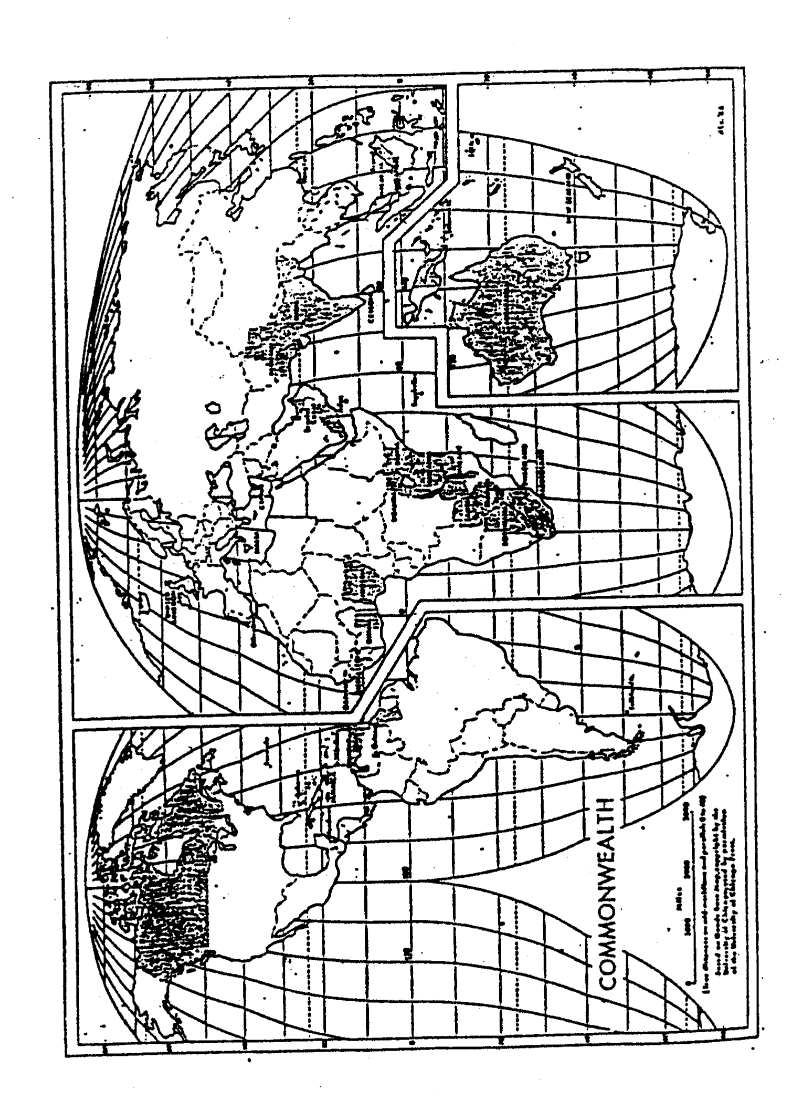
(د) لابد من رسم خطة اقتصادية وسياسية وثقافية على مستوى القارة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية تعتمد على القيم الأفريقية الأصيلة وتطبيقها على القارة مثل السوق الأفريقية المشتركة التى بدأت تظهر فى مجتمعات إقليمية (كوميسا ، سادك ، ايكواس.. الخ) يمكن أن تطور حتى تصل إلى نظام للسوق الأفريقى .

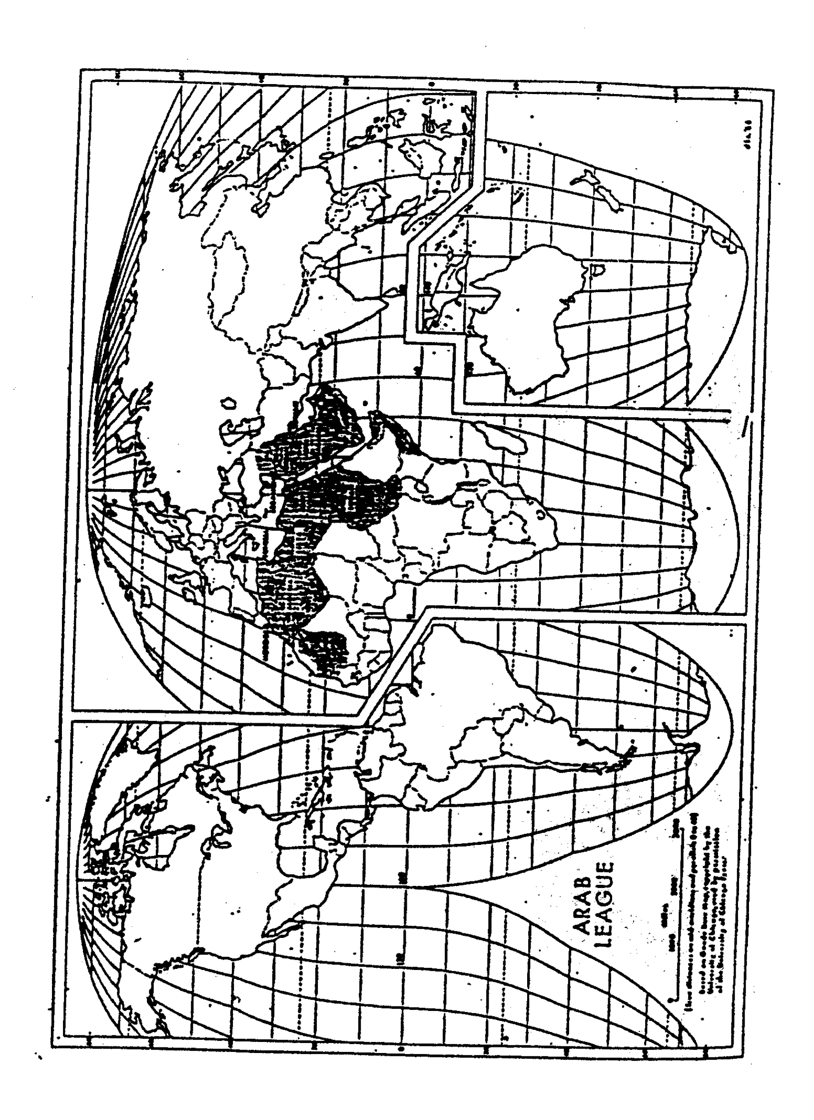
(هـ) الخرطية السياسية لأفريقيا يمكن تطويرها فى تجمعات إقليمية سياسية يمكن أن تتحول بعد ذلك إلى اتحاد أفريقى ، وذلك للتغلب على مشكلات الدول الحبيسة أو القزمية أو التشرهات والنتوءات الموجودة فى كثير من أشكال الدول الأفريقية .

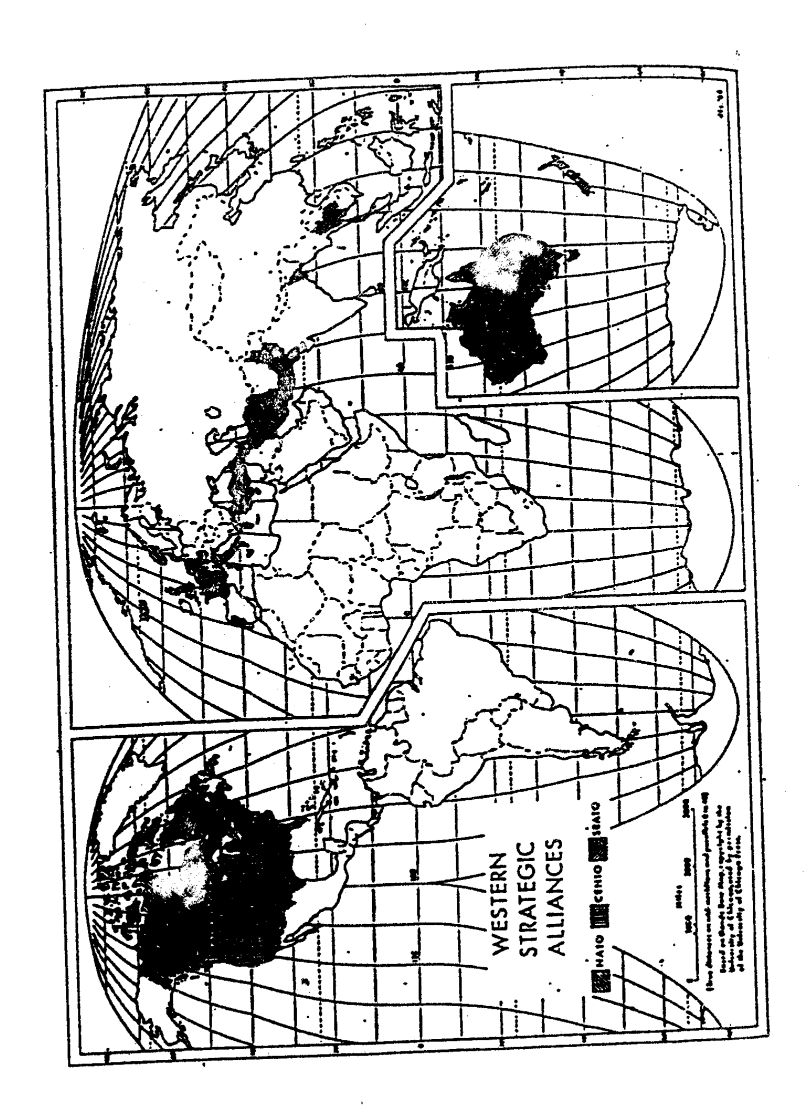

UNITED NATIONS
1965
Member states
Non-member sovereign states
1960 Date of entry of non-original members
Miles

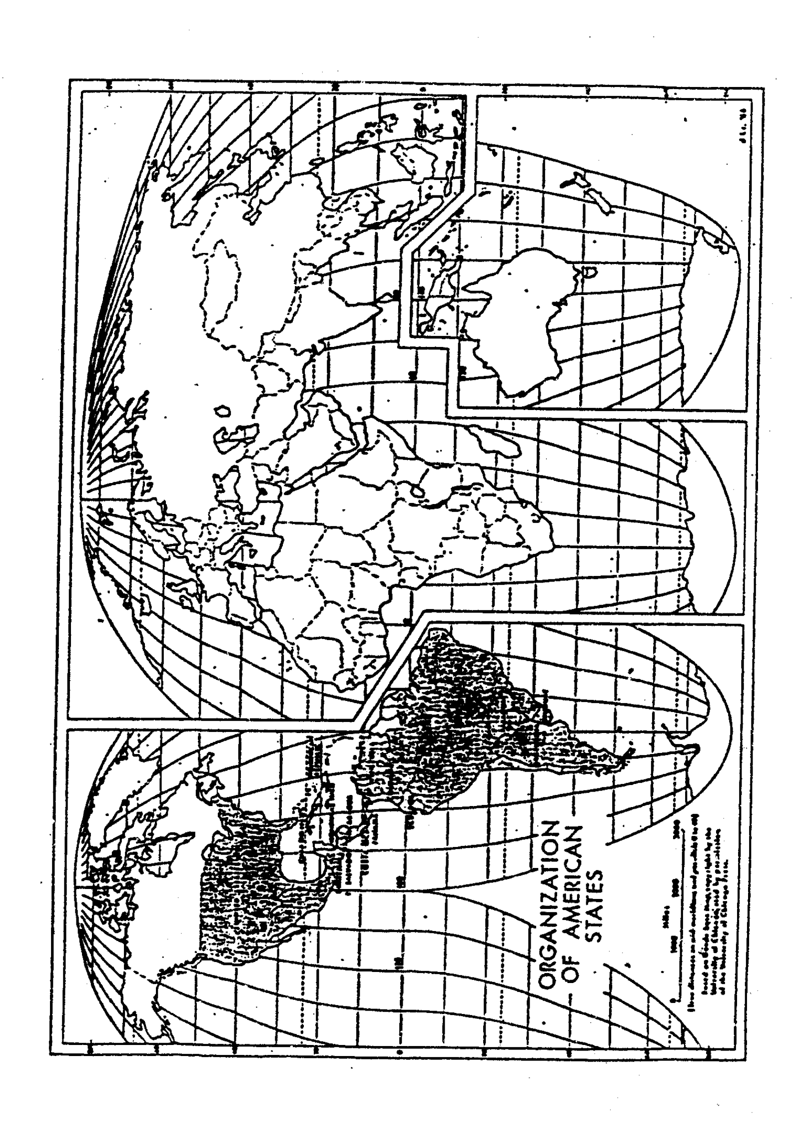

LEAGUE OF NATIONS
DATE OF ENTRY
DATE OF WITHDRAWAL
Miles

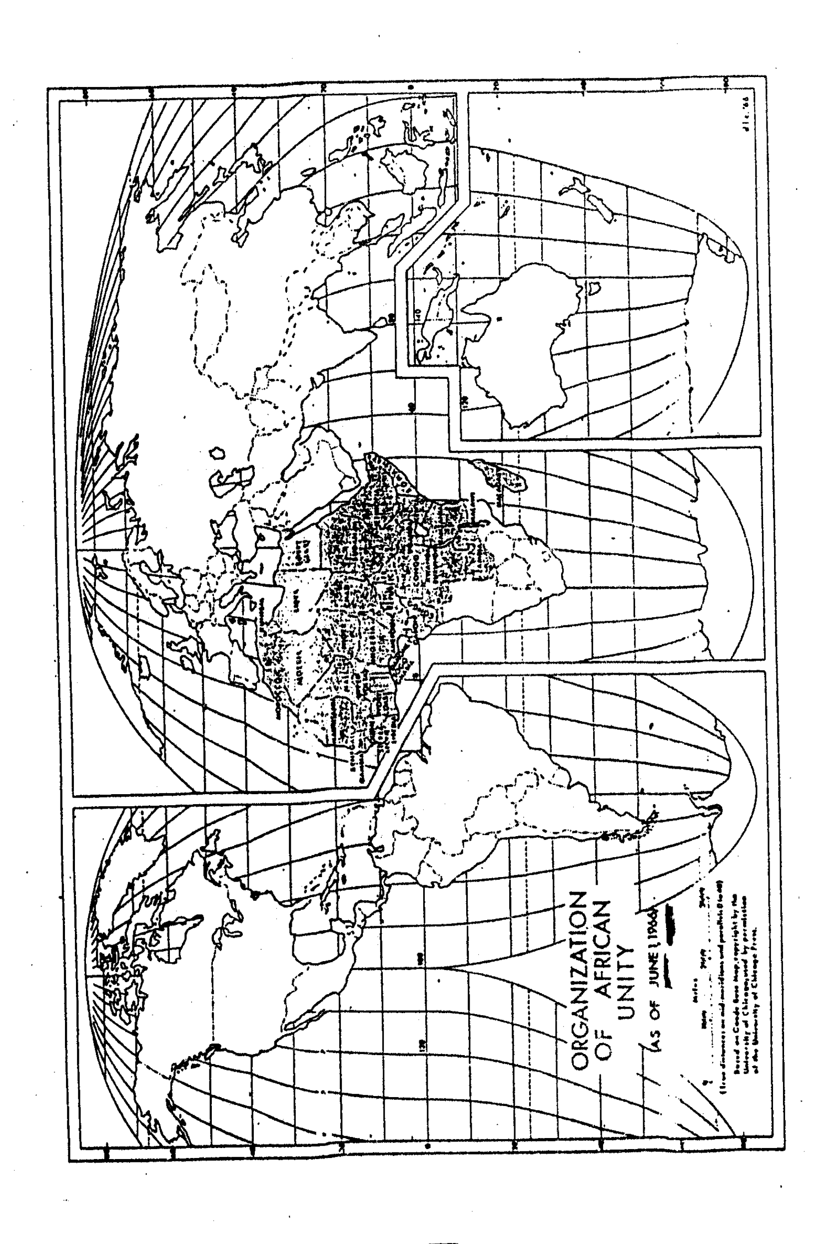

FRENCH
COMMUNITY

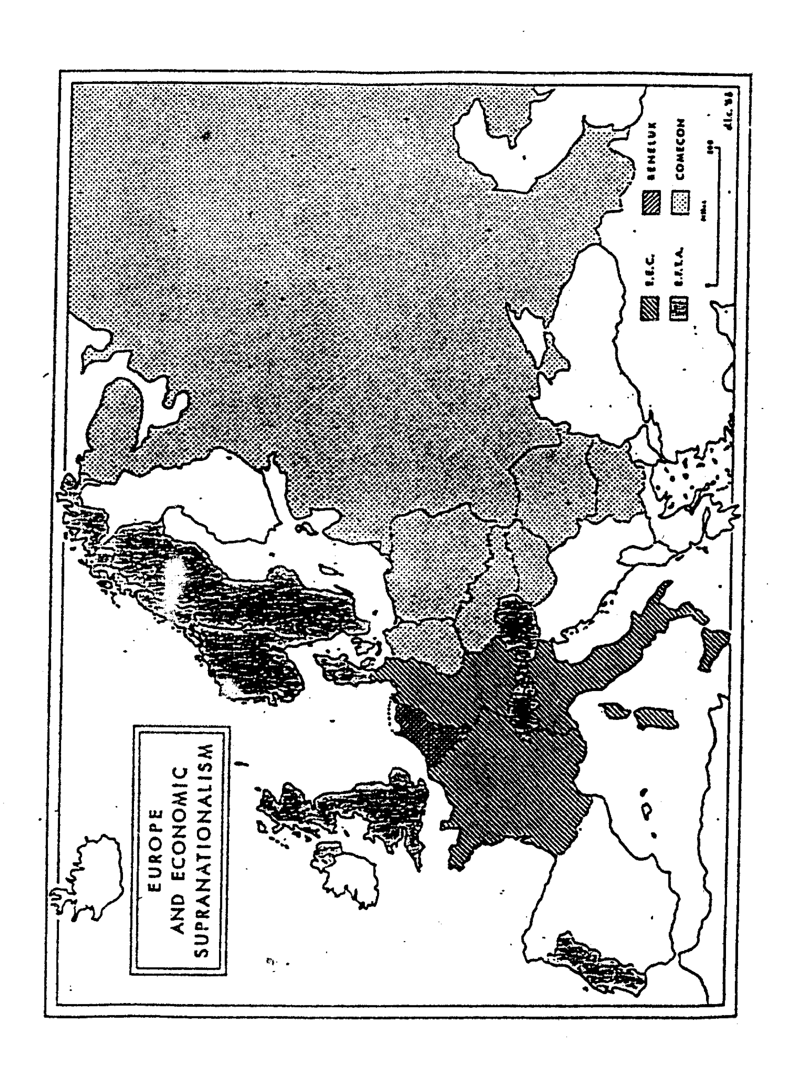

COMMONWEALTH


ARAB
LEAGUE


WESTERN
STRATEGIC
ALLIANCES
NATO
CENTO
SEATO


ORGANIZATION
OF AMERICAN
STATES


ORGANIZATION
OF AFRICAN
UNITY
(AS OF JUNE 1, 1966)

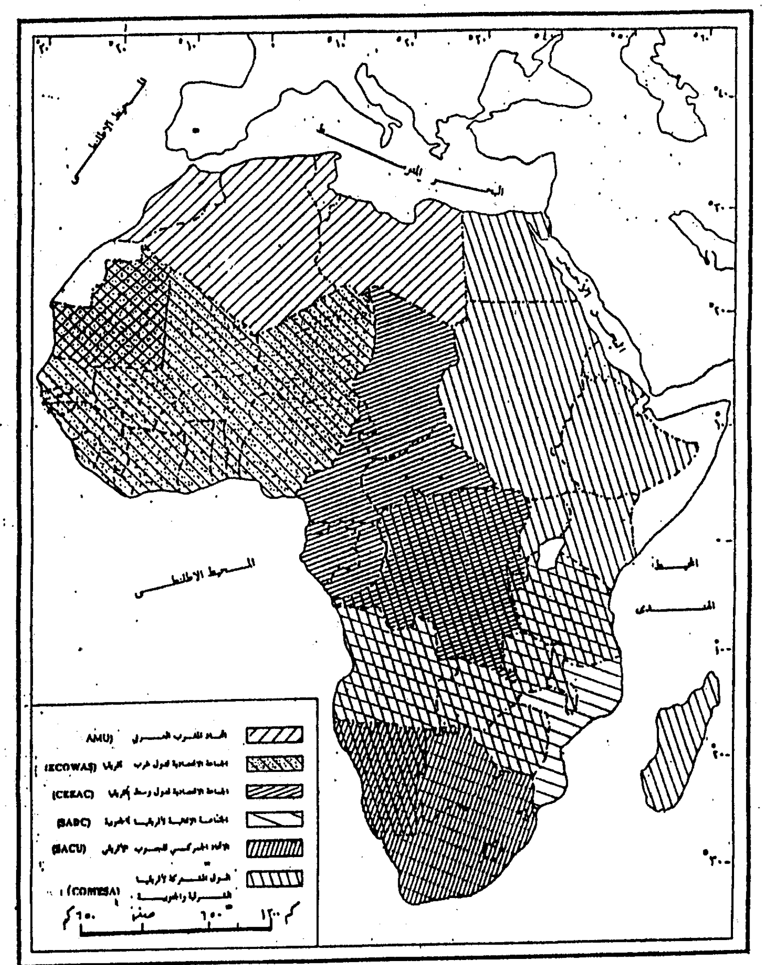

EUROPE
AND ECONOMIC
SUPRANATIONALISM
E.E.C.
E.F.T.A.
BENELUX
COMECON

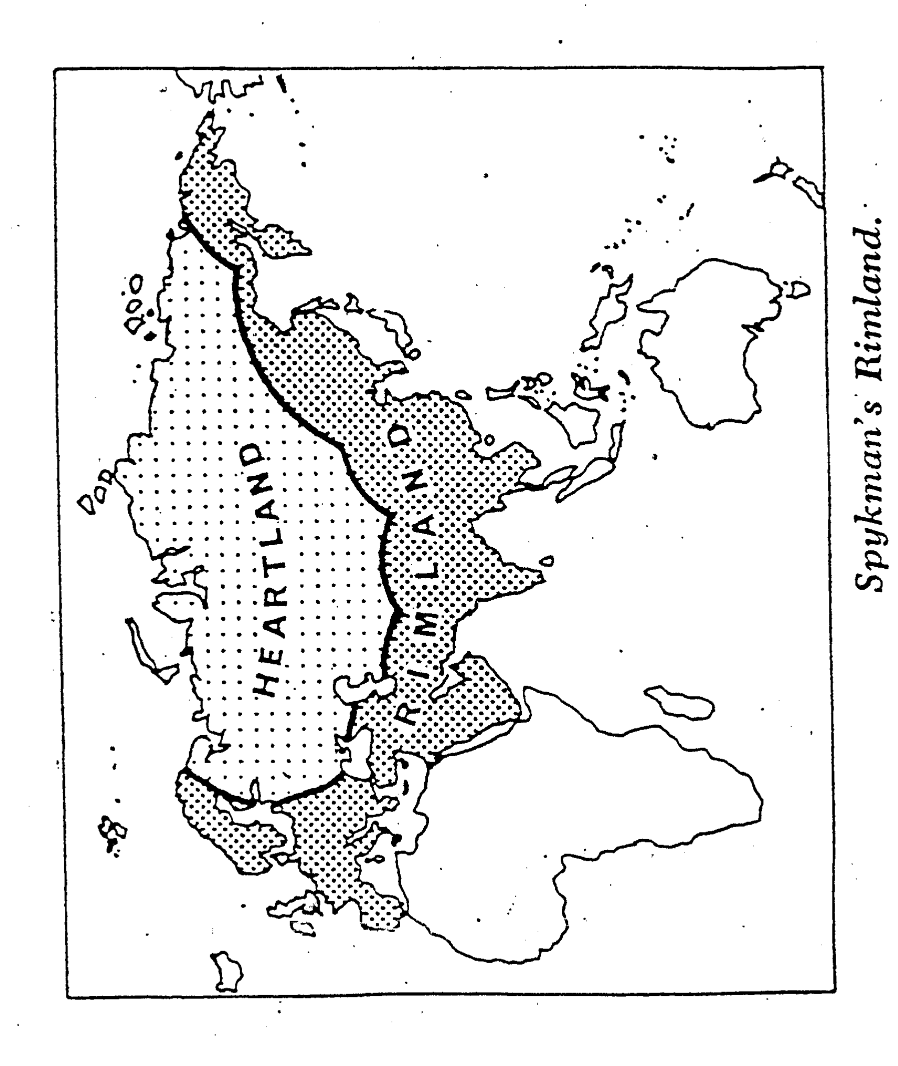
الفروقات الرئيسية بين النظام العالمى القديم والجديد

الأنماط السائدة	النظام العالمى القديم	النظام العالمى الجديد
نمط الإنقسامات	شرق / غرب	شمال / جنوب
نمط التكتلات	تكتلات عسكرية	تكتلات تجارية
نمط الصراعات	أيديولوجية / سياسية	تجارية / إقتصادية
التفاعلات السياسية	صراعات	تسويات
التفاعلات العسكرية	سباق التسلح	نزع السلاح
الاقطاب	ثنائي الأقطاب	أحادي أو متعدد الأقطاب
الايديولوجيات	رأسمالية / إشتراكية	رأسمالية

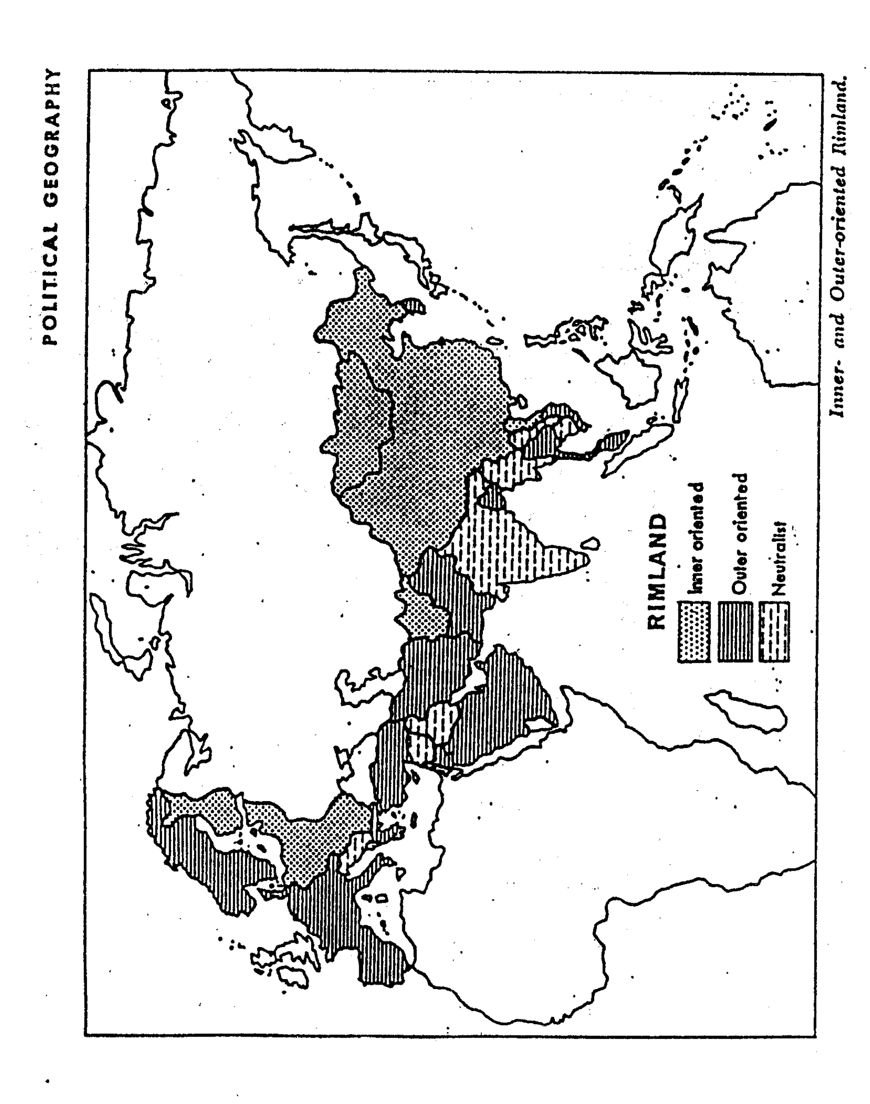

البحر الأسود
البحر المتوسط
المحيط الأطلنطي
المغرب
الصحراء الغربية
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
اثيوبيا
الصومال
بوركينا فاسو
كوت ديفوار
نيجيريا
أفريقية الوسطى
الكاميرون
الجابون
الكونغو الديمقراطية
أوغندا
كينيا
تنزانيا
المحيط الأطلنطي
انجولا
زامبيا
زيمبابوي
ناميبيا
بتسوانا
جنوب افريقيا
المحيط الهندي
مدغشقر

بعض التجمعات الاقتصادية الرئيسية في أفريقيا

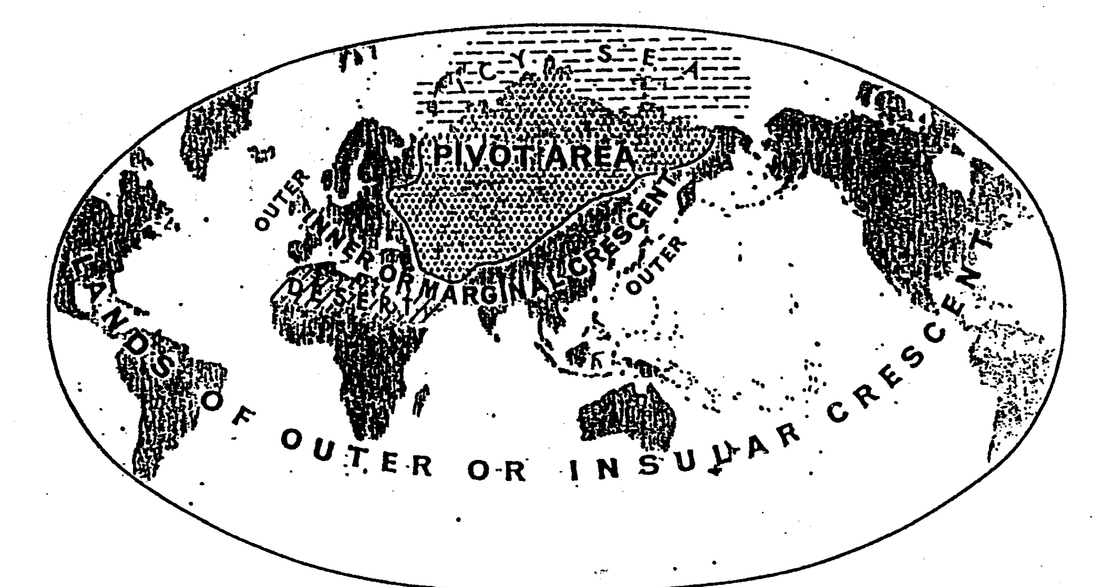




Spykman's Rimland.



Inner- and Outer-oriented Rimland.



Mackinder's pivot area, based on his map of 1904.

العولمة من المنظور التاريخي

أ. د. السيد فليفل

خلال الثلث الأخير من القرن العشرين راح فريق من المؤرخين يتابعون الحالة «المستجدة» للحضارة الإنسانية في ظل ما أنجزته ثورة المعلومات والاتصالات ، وما تحقق من سرعة في وسائل المواصلات ، وانسيابية في تنقل البشر عبر الدول والقارات ، وتعاظم دور وسائل الإعلام في نقل الأخبار والأنباء ، ودور السياحة في ربط الأمم بالشعوب . ولفت انتباه المؤرخين سرعة الاستجابة العالمية لموديلات الموضة ، أو الانتفاضات العمالية ، والمظاهرات الطلابية كما حدث في أواخر الستينات ، وانتقال آثار هذه الاستجابة من بلد إلى آخر ، إلى حد دفع بعض الحكومات إلى إغلاق سماواتها أمام الإعلام الخارجي ، بيد أن ذلك لم يعد يفيد هذه الحكومات ، ولا عاد بوسع أي منها أن تنفرد بشعبها تمارس ضده تسلطها ، باعتبار ذلك شأنا داخليا لا يحق أن يتدخل فيه ، فقد صارت صورة النظم السياسية معروضة على وسائل الإعلام أمام ضمير عالمي متابع بالرضا أو الرفض ، بالقبول أو القلق .

وقد عتب البروفسيور على المزروعي ، المؤرخ الأمريكي الجنسية الأفريقي والعربي الأصل ، على مثال واضح لهذا التناقض الذي تقع فيه نظم الحكم المعاصرة ، وهذا المثال هو إيران الثورة . منذ نجاحها المبهر في عام ١٩٧٩ ، حين راحت تسعى لنشر مبادئها الثورية وفكرها الشيعي عبر حدودها ، مهددة سيادة الدول المجاورة لها ، بينما هي في نفس الوقت تغلق حدودها أمام المؤثرات الخارجية ، وتمنع المواطنين من استخدام الأطباق المستقبلة للقنوات الفضائية .

وبعد عقد من الزمان على إزاحة الثورة الإيرانية الحكم الإمبرطورى ، راحت الأنظمة الشيوعية فى دول شرق أوروبا تتهاوى ، بينما كانت بريسترويكا جوربا تشوف فى الاتحاد السوفيتى تفكك الإمبراطورية السوفيتية ، كما أدت الجلاسنوست التى اتبعها إلى تفكيك الممارسة الشيوعية للفكر الماركسى ، بعدها استبان عمق الأزمة التى تعيشها البلاد ، لا سيما على ضوء الهزيمة أمام المجاهدين الأفغان .

وبهذا بدا للحظة أن الشيوعية قد انهارت ، وأن الرأسمالية باقية . وفى هذه الأجواء المواتية قامت قوات ما سمى بالتحالف الدولى ، مدعومة بموافقة الشرعية الدولية فى الأمم المتحدة ، وتحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب ضد العراق ، عقابا له على اجتياحه فى أغسطس ١٩٩٠ . وقد كانت الحرب نموذجا للمواجهة بين قوة عسكرية تقليدية ، وقوة عسكرية تلعب العلوم لعسكرية المعاصرة والمعلومات دوراً حاسما فيها ، فقنابل محمولةعلى أشعة الليزر ، وصواريخ موجهة بالأقمار الصناعية ، وهكذا . وبينما عادت العراق للعصور الوسطى ، أعلن الرئيس جورج بوش فى ١٧ يناير ١٩٩١ تدشين ما أسماه بالنظام العالمى الجديد New World Order مستخدما لفظة Order وفيها من القسر والتوجيه والأمر ما ليس فى كلمة System أو Institution أو غيرها . وكأنما أراد الرئيس الأمريكى أن يوحى بأن النظام المدعى – وبلاده على رأسه – قد أسقط كل قوة معارضة للتوجهات الرئيسية لبلاده ،وهى الليبرالية ، والرأسمالية والديمقراطية ، وتبع هذا تعميق الكتاب لاستخدام مصطلح النظام العالمى الجديد ولمصطلح العولمة ، لتجسيد معنى التفوق الأمريكى أنف الذكر .

ومن أبرز المؤرخين الذين خدموا هذا الوضع المؤرخ الأمريكى – اليابانى الأصل – فوكوياما وكتابه «نهاية التاريخ» ، والذى ظن التاريخ متجمدا عند منعطف تاريخى معين لا يبرحه . هذا بينما جاءت الأيام بتغيرات فى الأداء

الرأسمالى الأوروبى نفسه تتناقض مع الفكرة الرئيسية لهذا الكتاب ، فإذا الأخزاب الاشتراكية تقفز على كراسى الحكم فى غرب أوروبا ، وإذا سياسيو الرأسمالية يطرحون لها « طريقاً ثالثاً » لعلاج سلبياتها ، وتصحيح مسارها وإعطائها قدراً من العدالة الاجتماعية .

وفى لحظة التفوق الأمريكى هذه كتب المؤرخ صمويل هنتنجتون كتابه «صدام الحضارات» من منطق تفكيك العالم إلى شظايا حضارية متصادمه ، وإدخاله فى دوامة صراعية لا تنتهى، ربما على أمل أن يكون صدام تلك الشظايا مدعاة لبقاء الولايات المتحدة محورا للأداء العالمى ، ومجمعا لوحدة القرار الدولى . وبهذا ظن المؤرخان أن المركزية الأمريكية هى نفسها النظام العالمى الجديد ، وهى نفسها العولمة .

وقد دفع هذا بعض الكتاب والمفكرين إلى احتكار النظام العالمى الجديد والعولمة للولايات الأمريكية ، بينما اندفع بعض آخر ينكرون عليها ممارساتها، إلى حد إنكار أن العالم يشهد ظاهرة العولمة أصلا ، حتى ظهرت فى كتابات البعض منهم «فخا» كما ذكر هانس مارتن وهارالد شومان ، أو كما ظهرت «صناعة للجوع» فى رأى البعض الثالث . وهكذا فهى ليست إلا هيمنة قيم وقوى الغرب الأوروبى والأمريكى European Centralism .

أما المؤرخ الأمريكى الرصين بول كيندى فى عمله الإبداعى الإعداد للقرن الحادى والعشرين Preparing for the 21 th Century فإنه راح يدرس ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة إنسانية تطورية وتقدمية ، خرجت من رحم حس إنسانى وحدوى راق ، وتولدت من رحم الثورات الصناعية المتعاقبة ، ولا سميا الثورة الإلكترونية ، وثورة علوم الليزر ، وثورة المعلومات والاتصالات ، والهندسة الوراثية ، وثورة المواصلات ، وهى الثورات التى اختزلت المسافات ، وضيقت الفجوة بين الخلافات الحضارية والأيديولوجية ، ويسرت فرصة السفر والسياحة ، وجعلت الحدود السياسية وسيلة تنظيمية ، وليست عقبة

عسكرية ، ويسرت انتقال رؤوس الأموال ، والأفكار ، ونقل التكنولوجيا والموديلات . كما جاءت ظاهرة تلوث البيئة لتواجهها مطالبة دولية بصيانة ووحدة الأدء البيئى فى «عالم واحد» ، مؤكدة أن هذه الصيانة تعنى نضج البشرية فى التعامل مع الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة ومعادن وأشجار ونباتات فى إطار من التناغم البيئى ، باعتبار أن الإضرار بغابات الأمزون أو الكونغو لا يعنى فقط الأضرار بأبناء أمريكا أو أفريقيا ، بل أيضا بأبناء أوروبا وآسيا . وهكذا يصير الاحساس بوحدة العالم مقدمة لإداراك قيم بشرية واحدة ، وهو ما يكمن تسميته «العولمة» كظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها دول العالم بسبب نصيبها من المؤثرات آنفة الذكر .

وبذا فقد نظر المؤرخ بول كيندى للعولة فى مضمونها الموضوعى ، باعتبارها حالة تاريخية ناتجة عن تطور عام للبشرية ككل ، أسهمت فيه كافة حضاراتها وشعوبها . ومن ثم فالمعولة الموضوعية ليست قرينا للعولة الأمريكية ، التى هى نمط من الهيمنة سوف يتعاظم رفض العالم له . بل إن بول كيندى يعتبر الولايات المتحدة أعجز من الاستجابة للعولة الموضوعية بكامل مفرداتها فى الوقت الراهن . فلا هى قادرة على إنهاء مشروعاتها الملوثة للبيئة طبقا لمقررات قمة ريودى جانيرو ١٩٩٢ ، ولا هى قادرة على فتح أسواقها أمام سلع اليابان ، والصين ، وأوربا ، فها هى تتخذ إجراءات جمركية حمائية .

على أنه إذا كانت المركزية الأوروبية قد احتلت مكانا متميزا فى صناعة التطور الذى تسير فيه البشرية صوب العولة ، فإن هذه المركزية – على حد قول بيتر جران فى كتابه «ما بعد المركزية الأوروبية» لم تكن وحدها الطرف الفاعل فى هذه الصناعة ، ولا أن هذه الصناعة تعنى «الرسملة» أو نشر السيطرة الرأسمالية – من خلال الشركات متعددة الجنسيات – على أرجاء الكون ، وذلك لسببين : أولهما : أن الدقة الإلكترونية اليابانية ، وصناعة

الفضاء السوفيتية كانتا شريكا فى صناعة العولة للمركزية الأوروبية، وثانيهما : أن المركزية الأوروبية على جد قول المفكر الدكتور / **سمير أمين توشك** أن تغادر مكانها المتميز فى قمة النظام العالمى لتفسح هذا المكان لقوى وأطراف عديدة مؤهلة للمشاركة فى حركة العولمة والنظام الدولى . كيف ذلك ؟

إن أخطر ما فى العولمة بالمفهوم الأمريكى ، أنها انتهازية ، تريد انتهاز الوضع الدولى الحالى لاقتياد العالم صوب مصالحها ، وتريد فرض قيمها عليه . وهنا تكمن خطورة العولمة الأمريكية فى محاولتها لتنميط العالم وفرض الأمركة عليه . وأخطر ما فى هذه الأمركة هو قيمها ، تلك القيم القائمة على مبدأ حرية الفرد المطلقة ، أو الفردانية Individualism ، والتى باتت تهدد المجتمع نفسه من الداخل ، وتؤدى إلى تفكيكه ، وتحيله إلى جحيم اجتماعى متصارع ومتصادم كما يشير لذلك العنف والإجرام المتنامى فى هذا المجتمع ، وعنف المواجهة بين الزنوج والإسبانيوليين من ناحية والجماعة الأوروبية الآنجلو سكسونية المهيمنة على مقدرات الأمور فى المجتمع الأمريكى. أما الأداء الرأسمالى الأمريكى فقد جعل طبقة محدودة من الأفراد والأسر الأمريكية تهيمن على مقدرات البلاد ، وتعرض الدولة للعبث بها ، وتحيل حياة المسئولين - بما فيهم رئيس الدولة - ليس فقط إلى جحيم لايطاق ، بل إلى مهزلة أخلاقية غير مقبولة عالميا .

بهذا فإن قدرة الولايات المتحدة العولمية - لاسيما فى مجال الإعلام - تؤكد سلبيات هذه القيم الأمريكية ، وأدت إلى إجماع الدول والشعوب على عدم أهلية الولايات المتحدة لقيادة العالم على الأقل من الناحية الأخلاقية ، ثم جاءت الممارسات الأمريكية الأنانية ، وكيلها بمكيالين فى قضايا الصومال والعراق وفلسطين وغيرها ، لتؤكد للعالم أن الخلل جوهرى ، وأن مرجعه إلى تصادم القيم التربوية الأمريكية مع قيم التماسك الاجتماعى والروح الأبوية

السائدة فى المجتمعات العربية والأفريقية والآسيوية ، بل والأمريكية اللاتينية والأوروبية . ومن هنا بدأ المهتمون بهذه القيم يجابهون الموجة التحللية والإنحطاطية الأمريكية ويؤكدون أن العولمة الموضوعية ليست انهزاما أمامها .

وإذا كان العالم يقبل مبادئ العولمة الأساسية من الإقرار بحقوق الإنسان ، والديمقراطية السياسية ، والشفافية ، ووحدة الأداء الاقتصادى ، فإن أهم انتصار لهذه المبادئ الإنسانية الراقية هو صياغة نظام دولى ديمقراطى حقيقى، يوزع الأعباء كما يوزع الأرباح ، ويمارس الاعتماد المتبادل كما يمارس فرض فتح الأسواق ، ويشترك الجميع فيه على قدم وساق ، ودون إرغام من ناحية ، وإذعان من ناحية .

فهل تقبل الولايات المتحدة الأمريكية الانتصار لأعلى القيم التى تتبناها منزلة – أعنى الديمقراطية ، وتسمح بمشاركة دولية حقيقية فى صياغة نظام عالمى جديد « حقا » ، وديمقراطى «صدقا» ؟

هذا هو السؤال التاريخى الذى على الولايات المتحدة أن تجيب عليه ، وعلى العالم أن يضعها فى قابل الأيام فى موقف الإجابة عليه .

وأظن أن مستقبل النظام العالمى سيرتبط إلى حد كبير بالإجابة على هذا السؤال ، أما العولمة الموضوعية و تقدم البشرية نحو الوحدة والتعايش والترابط ، فسوف تتسارع خطاها فى ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية ، ولكنها فى اعتقادى ستترك مجالا رحبا لتوازن اتجاه الوحدة والترابط ، مع اتجاه التميز – لا التمايز – بين الأمم والشعوب . فستبقى للثقافات والحضارات بريقها وعطاؤها فى ظل العولمة ، كما بقيت هذه الحضارات رغم وجود الأديان السماوية ، إذ ظل المصرى والأفريقى والصينى على تميزهم الحضارى رغم اشتراكهم فى الانتساب للإسلام .

أما الاتجاهات العنصرية القائمة على التمايز والتحامل والكراهية

كالعنصرية الأوروبية ، والصهيونية الإسرائيلية . فهى إن اتسقت مع العولمة فى جانب التقدم التقنى ، فإنها تتصادم مع قيمها ومبادئها القائمة على الترابط والتعاون ، ومن ثم فلا أرى لها مستقبلا فى ظل العولمة . ولعل هذا هو السبب فى فشل مشروع السوق الشرق أوسطية ، وفى فشل مشروع القرن الأفريقى العظيم وكلاهما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية معضدة له، ودافعة كل القوى إليه فى الشرق الأوسط وأفريقيا . ولعل مرجع فشلهما الأساسى أنهما كانا يقفزان على الواقع الاقتصادى والاجتماعى من ناحية ، ويجسدان الهيمنة الأمريكية من ناحية أخرى ، ويتجاهلان قوى إقليمية فاعلة - مثل مصر - وهى رأس النظامين الإقليميين العربى والأفريقى .

ويبقى سؤال أخير : ألا يوحى فشل المشروعين ، رغم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة العالم بأن القوى الإقليمية المترابطة يمكن أن تقول للهيمنة الأمريكية ؟ ثم ألا يعنى هذا أيضا أن التناقض جوهرى بين العولمة الموضوعية العولمة الأمريكية ؟

وأليس من الأجدر بنا - أخيرا - أن نملأ إطارنا الإقليمى العربى والأفريقى، بالعمل والعلم والتقدم وأن نسعى نحو قيم العولمة الموضوعية ، حتى نحيط بها، ونلم بتجليتها المعاصرة ، ونشارك فيها . وحتى يكون لنا قول مسموع فى شئون العالم ، يمنع أصحاب القيم العولمية الانتهازية ، من فرض أنفسهم وحلفائهم علينا ومن التأثير على أوضاعنا ، وحتى يستمر أداؤنا الحضارى متميزا ومؤثرا فى المستقبل الذى أنبلج فجره ؟

مفهوم العولمة من منظور تطورى

د. سعد حافظ محمود

المفهوم المبتسر والمفاهيم الفضفاضة للعولمة :

تسود مفاهيم للعولمة تتراوح بين الابتسار والفضفضة فينظر البعض للعولمة على أنها مرادف « للتفاعل المتنامى بين الدول فى مجال التجارة العالمية والإستثمار المباشر ونمو أسواق رأس المال تحت تأثير التطور التقنى فى مجال النقل والإتصالات والتحرير المضطرد للتجارة وتدفقات رأس المال وإعادة تنظيم القواعد المحددة لهما على المستويين القطرى والدولى [١]» .

ومثل هذا المفهوم الأحادى الجانب الذى ينظر لعملية العولمة من جانبها الإقتصادى بمؤشرات إنتقال السلع ورأس المال، يبسط الأمور تبسيطاً شديداً . فهو ينظر لنواتج الظاهرة وللعوامل المساعدة على حدوثها دون أسبابها ، حيث يأخذ التغيرات الكمية فى حجم التجارة ورأس المال المتنقلة بين الدول دون أن يوضح لماذا حدثت هذه التغيرات ؟ وفى هذه الفترة التاريخية بالذات ؟ وآليات تلك التحولات ؟ . ولا يكفى القول بأن مرد ذلك هو تطور وسائل الاتصالات والنقل أو تعديل القواعد المنظمة ، فقد يكون تعديل هذه القواعد بدوره نتيجة فرضتها الظروف الموضوعية والتغيرات الحقيقية لعملية تنمية التجارة ذاتها أكثر من كونها سبباً . وقد تفيد فى تفسير استمرار التزايد فى حجم التجارة فى المستقبل أكثر من تفسير ما حدث الآن.

كما أن اضطراد حركة انتقال البضائع ورؤس الأموال ليس كافياً للقول بعالمية الإقتصاد ، فقد عرفه العالم فى عصر التجاريين وفى المراحل الأولى

لنمو الرأسمالية فى أوروبا نمواً هائلاً فى التجارة السلعية ، وفى انتقال رؤس الأموال (الذهب والفضة) ، وأيضاً فى انتقال قوة العمل ، حيث كان العبيد سلعة شأنها شأن السلع الزراعية والمعدنية والصناعية محل التداول وقتها، وذلك قياساً لعصور الإقطاع التى سادت قبلها والتى أغلقت السوق والحدود وأيضاً الأفكار .

وحتى عند تحرير عنصر العمل من المعبودية ومن التبعية الإقطاعية عند مراحل تعميق الرأسمالية ، ومع « انفتاح العالم » ، فقد شهد الاقتصاد العالمى موجات واسعة لهجرة قوة العمل من العالم القديم إلى الأمريكتين وإستراليا ولم يقل أحد وقتها بالعولمة .

كذلك تمثل هذا المفهوم بتجاهل العوامل الاستراتيجية التى يتم فى ظلها توسيع أسواق رأس المال والسلع على الصعيد العالمى ، وهو ما نشهد التحضير له ، بل نشهد إعادة صياغة العلاقات السياسية والأمنية وتوازنات القوى فى سياق جديد ، والتى مهد لها منذ أمد ليس بالقريب نسبياً مع طوفان الدراسات المستقبلية حول محدودية الموارد فى السبعينيات ومع الدعوة لنظام اقتصادى عالمى جديد فى نفس الفترة .

كذلك يتجاهل مثل هذا المفهوم المتغيرات الإجتماعية والسياسية التى حدثت فى كثير من دول العالم وبصفة خاصة دول « المنظومة الإشتراكية السابقة » فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى السابق ، وتحديث الصين فى إطار حالة خاصة لرأسمالية الدولة ، والجهود الحثيثة لتوحيد أوروبا الغربية والوسطى وتوسيع نطاق التوحيد ليشمل دولاً من شرق وجنوب أوروبا وإنتساب الدول الأفريقية وبعض الدول العربية لهذا التكتل الموحد، ويتجاهل مثل هذا المفهوم تغيرات الجغرافيا السياسية والإقتصادية لكثير من دول العالم الثالث ، وأيضاً إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية والعسكرية الإقليمية فى مناطق كثيرة من العالم كجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ووسط آسيا ... الخ .

وتتلائم هذه التغيرات الإستراتيجية والجغرافية ـ السياسية والإقتصادية مع تغيرات فكرية وثقافية ومع الصراعات القومية التى تأخذ شكلين فى التعامل معها أحدهما تفتيتى (تفكيكى) للدول المراهقة سياسياً والتى لم تتبلور نظمها الإقتصادية وقواعدها الإنتاجية بشكل تام والتى فى طور إعادة صياغة نظمها الإقتصادية (روسيا وشرق أوروبا) والآخر تجميعى (تركيبى) كما فى غرب أوروبا والصين وجنوب شرق آسيا .

هذه التغيرات الثقافية الفكرية التى تشهد فرض النموذج الليبرالى الغربى وشكل الديمقراطية التعددية الغربية وإنفجار الصراعات بين الثقافات الموروثة والتاريخية وبين الثقافات الواردة .

كما يتجاهل مثل هذا المفهوم للعولمة حقيقية أساسية وهى أن النظام العالمى الجديد لم يستقر بعد ، وأنه لازال فى طور التكوين والتشكل ، وأنه لازال يشهد مهاترات كثيرة وتناقضات أساسية كامنة بين القدرة العسكرية والقدرة الإقتصادية ، وبين ثمار التطور التقنى المتسارعة فى مجال الإنتاج ونمو الفقر والحرمان ، وبين تركز الثروة وبين تدفقها وانتقالها ، وبين تركز وتوزيع السكان، وبين الإنتاج . وتوزيع الدخل ، وبين التوحيد وتغير الشكل التقليدى للدولة القومية المركزية وبين تعاظم دور القومية . وبين التكتلات وإنتشار الموسسات العالمية وبين الدور المحورى للدولة فى تحقيق الإنتقال إلى العولمة .

ولا تعنى كثيراً الأدبيات الليبرالية ، وبصفة خاصة الصادرة عن المنظمات الدولية بإعمال الفكر التحليلى حول المفهوم ، ولايهمها ذلك . بل إن إعمال هذا الفكر التحليلى ربما يخل بالرسالة التى تسعى هذه الأدبيات لإيصالها .

ففى بعض الأدبيات التى تضع يدها على ثروة معلوماتية كبيرة حول الظاهرة نجدها تتعامل مع المفهوم دون أن تحدده، ففى التقارير المهتمة بظاهرة التشغيل [٢] يؤخذ المفهوم كمسلمة فى تفسير ظاهرة البطالة، حيث

تعزوها إلى همينة العولمة على الإقتصاد العالمى[٣] · دون تحديد ما هية هذه العولمة؟ وتحديد ما إذا كانت ظاهرة موضوعية ذات آثار أيجابية أم سلبيه؟ . أم هى اختيار يمكن تفاديه ؟ بل تمعن فى النظر إليها على أنها موجة غير ممكن السيطرة عليها من التغيرات الاقتصادية والتقنية والتى تخل بأستقرار المجتمعات Dislocatian of communities وعلى حياة الأفراد .

وهذا المفهوم ، والذى يبدو أكثر أبتسارا ، لايتعامل مع العولمة كتغير موضوعى ـ كما فى المفهوم السابق ، رغم الإنتقادات الموجهة إليه ، وهو قابل للتطور والتعميق ـ ولكن كمفهوم إنتقالى .

إلا أن صائغو مثل هذا المفهوم عند توظيفه، يتناولون ظواهر إعادة توطين الصناعات (تقسيم العمل) ، ومن ثم إعادة تغير مراكز التجارة على الصعيد العالمى وتفسر هذه الظواهر بمفاهيم إقتصادية سوقية ضيقة كفروق التكاليف الناجمة عن تفاوتات الأجور والأسعار وعن التمتع بمزايا الإعفاءات الضريبية أو الطاقة الرخيصة . وكلها عوامل لايمكن تجاهلها . ولكنها لا تعكس حجم التغير فى تنظيم العلاقات الإقتصادية على الصعيدين المحلى والعالمى وعمق هذا التغير وخصوصياته التى تميزه عن التغيرات التى عرفتها المراحل التاريخية السابقة ، وذلك فى إطار المفهوم الإقتصادى ـ الأحادى (الاقتصادوى) .

وفى هذا الفهم المبتسر لظاهرة العولمة شاع الترادف بين العولمة وبين الإنفتاح الإعلامى على العالم» ، أى بين العولمة وبين أحد الأسباب بل قل أحد الأدوات التى أدت للظاهرة [٤] .

وهذا المفهوم لايبعد كثيراً عن المفهوم الإقتصادى اللهم إلا فى زاوية الإهتمام ، بل إن المفهوم الإقتصادى يعطى نظرة أكثر شمولاً من المفهوم الإعلامى المتمحور حول ثورة الإتصالات ، وفضلاً عن ذلك فهو يتغاضى عن

دور النظام الإعلامى العالمى فى صياغة الوعى ، وتعميم نموذج الثقافة الغربية على شعوب العالم (٥)، متخطياً أنماط الثقافة الوطنية السائدة ودرجة نضج الأنساق الإجتماعية والثقافية . . . الخ . « الأنثروبولوجية » القائمة . بعبارة أخرى ، فإن توسيع نطاق المفهوم الإعلامى » ينقلنا الى النظر للعولمة على أنها مرادف . . لتعميم ثقافة الغرب وحضارته على شعوب ومجتمعات العالم .

وفى مقابل هذا المفهوم المبتسر ، نجد المفاهيم الفضفاضية التى تقرن عملية العولمة بالعالمية (٦) ، وبوحدة العالم (٧) ، أو بمفهوم الحكومة العالمية، أو المفاهيم الأممية (٨) ، سواء قامت على أساس دينى أم على أساس عقيدة إجتماعية وسياسية .

وهذه المفاهيم تخلط ما بين مفاهيم قديمة مستقرة ، وبين ظواهر حديدة تتشابه مع غيرها من الظواهر التى سادت تاريخنا أو تسعى لتفسرها وفق أسس تحليلية . وفلسفية ومناهج فكرية قائمة .

وربما هذا ما حدا بالكثيرين لاعتبار أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل وضارية فى القدم . ويفضى الكثيرون الى تأصيلها مع بدايات عصر النهضة، أو مع نشوء الرأسمالية التجارية (١٠) .

وهذه المفاهيم الفضفاضة ، رغم اتساع نطاقها الذى يسمح باستيعاب الكثير من مظاهر عملية العولمة يكاد يقصرها على الجانب الإجتماعى السياسى ، حول فكرة إنضواء الشعوب والأمم المختلفة تحت مظلة سلطة عالمية واحدة أو حكومة عالمية واحدة أو نسق لإدارة شئون المعالم وتنظيم العمل والأمن فيه .

لكن هذه الرؤى لاتقدم إجابات حول إمكان إقتران الوحدة العالمية مع تعددية الثقافات والحضارات ، وأيضاً مع تباين مستويات الثروة والإنتاج والدخل فيها ، وتباين الأعراق والديانات ، وهى العوامل التى يفسر الإختلاف حولها الصراعات التاريخية بكافة أشكالها بما فيها الصراعات المسلحة .

وتجد مثل هذه المفاهيم حجة قوية مردها الاعتبارات البيئية (الايكولوچية) التى تتكامل مع الكون globe كوحدة واحدة بغض النظر عن منظوماته الاجتماعية (التكتلات والدول والكيانات السياسية ـ الاقتصادية) وأنماط العلاقات بينها (الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها) والتى ترى على الاقل تنظيم وتوحيد أنماط السلوك بين هذه المنظومات الاجتماعية ـ رغم التباينات فيما بينها ـ وبين الطبيعة (البيئة فى بعديها الإيكولوچى والفيزيقى) وهو ما يخلق الشرط الأدنى اللازم لوحدة العالم.

تحفظات رئيسية ثلاث بصدد فهم العولمة:

فى ضوء العرض التحليلى ـ النقدى للمفاهيم المبتسرة وأيضاً الفضفاضة لمفهوم العولمة، وحتى يتسنى قراءة المفهوم من المنظور التطورى فثمة تحفظات ثلاث رئيسية يلزم ذكرها باعتبارها شروطا منهجية للبحث والتفكير العلميين.

أولاً: ضرورة التميز بين الظواهر وبين العوامل الحقيقية المعززة لها ففى العولمة فإن تطور التجارة والانفتاح الاعلامى على العالم وسرعة الانتقال وهيمنة قوة عسكرية وحيدة على ناصية الامن العالمى وغيرها هى ظواهر لتطور كل من قوى الإنتاج وعلاقاته، وإطار العلاقات الدولية وللتغيرات الاجتماعية والمجتمعية ولإنهيار ثقافات وسيادة ثقافات. وهى بدورها مظاهر لأسباب أعمق تتمثل فى التحولات فى التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية.

ثانياً: أن رصد بعض ملامح الظاهرة (الظواهر) ليس هو الظاهرة (الظواهر) ذاتها كما أن الظواهر التى نحن بصددها لاتقبل تعميم المقولات ذات الصفة العامة للتحولات دون استكشاف خصوصياتها المتميزة، الأمر الذى يعين على اكتشاف قوانين التغير الخاصة بها.

ثالثـاً: أهمية عدم القفز على الاستنتاجات الخاصة بالقوانين الموضوعية للتحولات وهذا يعنى فى حالة القول بوجود قوانين تفسر التحولات، فإن هذا لا يعنى التسليم القدرى بنصيبنا ووضعنا فيها؛ بل يعنى أكثر إدراك هذه القوانين وفهم حركتها والتنبؤ بسلوك الظواهر المصاحبة لها حتى يمكن تحديد كيفية التعامل معها بالتكيف أو بالتغيير .

محاولة للفهم والتفسير :

فى محاولتنا للفهم والتفسير تقابلنا صوعوبات :

– الطابع الدينامى للتغيرات ذات الصبغة العالمية ، سواء البيئية منها أو المجتمعية ، أو تلك التى تنظم النظام العالمى وعلاقاتها ، أو المتعلقة بأدوات التأثير والتطوير ، كالتقدم المعرفى والتقنى ، وكالتطور فى وسائل الاتصالات وسرعتها ، أو التطورات فى الأسواق وتنظيم العمل الدولى ووحدات الإنتاج ، والنسق الإعلامى العالمى ... إلخ .

إلا أن هذا الطابع الدينامى يربطه خط تطورى يمكن رصده وتحديد ملامحه وإتجاهات حركته .

– التشابه التاريخى بين مظاهر التحول ، فى الفترات الفاصلة فى تاريخ الإنسانية وفى تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يؤدى للالتباس فى فهم الظواهر وكشف العوامل المسببة لها والقوانين المفسرة للتغيرات فيها .

– التشابه القوى بين الظواهر الجديدة التى تطرح نفسها على ساحة العالم والتغيرات فيه ، وبين الآليات التى تحكم هذه التغيرات ، وتفسر بروز هذه الظواهر الجديدة .

– عدم استقرار النظام العالمى نتيجة الدينامية المشار إليها ، الأمر الذى يجعل من المعلومات المستند إليها فى التحليل، مصادر ناقصة ، ويتيح المجال أمام الراصدين والدارسين لإعمال الخيال أحياناً ، والتعويل على قواعد الاستدلال المنطقى فى تعميم بعض النتائج أحياناً أخرى ، مما يستدعى بدوره النظر على النتائج المتوصل إليها كاجتهادات محكومة بوفرة المعلومات وسرعة التغير فيها .

وأياً كانت المحاذير والتحفظات فثمة ملامح قد تبلورت بشكل كاف لإدراك مفهوم العولمة وإصدار بعض الأحكام التقييمية عليها .

الجديد والمتشابه :

لعل السؤال الأساسى المطروح هو : « ما الجديد الذى دفعنا لإطلاق مصطلح العولمة فى هذه المرحلة التاريخية بالذات ونسعى لبحث المفهوم المعمق لتأصيل هذا الاصطلاح وإكسابه دلالة وشرعية » ؟

شهد العالم فى فترات التحول من نظام اجتماعى لنظام آخر ، كالتحول من عصر العبودية لعصر الإقطاع ، أو من الإقطاع للرأسمالية تحطيم الحواجز بين التكوينات الاجتماعية السياسية المتسيدة ، ونمو قوى الإنتاج تحت تأثير التطور التقنى المتعاصر مع هذه التحولات ، ومن ثم نمو الإنتاج والتبادل ، وتغير مواقع القوى السياسية ، ومن ثم الجغرافيا السياسية . وشهد أيضاً إنتقال البشر فى فترات لاحقة ، إما فى شكل هجرات جماعية أو هجرات استيطانية استعمارية وإنتقال الثروات بين مناطق العالم .

إلا أن هذه الظواهر اختلفت فى حجمها وتفصيلاتها ومعدلاتها بين فترة وأخرى . وتواكبت مع هذه التغيرات ، إما كأسباب أو نتائج ، أو كظواهر متفاعلة حالات التطور المعرفى والعلمى ، وسيادة ثقافات ومحاولات فرض ثقافات وقهر ثقافات أخرى[١١] ، وغلبة نشاط على آخر[١٢] ، وإعادة تشكيل لبنية الطبقات الاجتماعية وعلاقات التسيد بينها[١٣] .

بل أبعد من ذلك فإن رصد التطورات الرأسمالية في دول مختلفة من العالم (أصطلح على تسميتها من قبل بعض المفكرين بدول المركز[١٤]) خلال العقود الخمس المنصرمة قد شهدت فى كل مرحلة من مراحل هذا التطور نفس الظواهر بدرجات أكبر ومعدلات أسرع ، فقد برزت الرأسمالية التجارية مع التطورات في قوى وعلاقات الإنتاج التى عجل بها التطور التقنى فى مجالات الملاحة وصناعة السفن وإرتياد البحار ، وما نتج عنها من كشوف جغرافية لفتح أسواق جديدة للمنتجات وإستجلاب الخامات والمعادن النفيسة ، وهذه التطورات الخارجية جاءت نتاجاً لنمو قوى الإنتاج والتراكم فى الداخل وكسر الحواجز بين الاقطاعات ونمو الدولة القومية المركزية وإتساع السوق والتبادل ، والإنتاج للسوق أى بهدف التبادل ، وتطور النقود ، وبروز مفاهيم وتنظيمات جديدة للأمن والسيادة ... إلخ .

ثم نمت الرأسمالية الصناعية لتعيد صياغة الأهمية النسبية لقوى الانتاج (رأس المال والعمل والموارد الطبيعية) وللأنشطة (تغليب الصناعة على الزراعة) وتوسيع نطاق السوق والتبادل على الصعيدين المحلى والعالمى، وما اقتضاه ذلك من إحداث تغيرات فى العلاقات الدولية وتقسيم العمل وتوازنات القوى ومفاهيم الأمن والتحالفات، وفى تغير حجم وأسباب وأشكال الصراعات.

ولم تكن هذه التغيرات فى قوى وعلاقات الانتاج إلا ثمرة لتفاعل عوامل كثيرة منها التطور التقنى وظهور الآلة التجارية وتطور حجم وموازين الطاقة وتواكب مع هذه التطورات ولاحقها تطورات فى الفكر والفلسفة الليبرالية لتحل محل الفلسفة الطبيعية أو تتسيد عليها فى تفسير التحولات المجتمعية. حيث لاءمت الأخيرة تعايش الزراعة وبقايا الإقطاع مع الرأسمالية وغلبة الصناعة كنشاط. وكلاهما عمل على تحرير العقل وانتقال السلع ورؤس الأموال وإلى حد ما العمل ولكن فى إطار الاستقلال.

وتلازم مع نمو الرأسمالية وإنتشارها مع تكنولوچيا ومن ثم قوى الإنتاج وتنظيم علاقاته نمو طفرى فى الانتاج، والسعى لتحطيم الحواجز والقيود أمام انتقال هذا الانتاج عبر الحدود، وجلب الفوائض ومصادر التراكم ومع نمو «مراكز الانتاج الرأسمالى» أصبح تحطيم الحواجز يستند للصراعات المسلحة حول الأسواق والمستعمرات الأمر الذى ولد حربين عالميتين، وموجات كساد هيكلى متكررة فى هذه الأسواق.

وفى كل الأحوال رصدنا زيادة المعلومات وزيادة وسائل وأساليب الإتصال، وتغيرات عميقه فى الفكر والفلسفة الليبرالية ذاتها ، وفى حجم وتنظيم مؤسسات الانتاج ، وأسلوب إدارة العملية الانتاجية .. الخ .

إذن ما الجديد الذى يميز هذه المرحلة عن غيرها ؟ وهل ينبى ذلك عن بزوغ تشكلية اقتصادية إجتماعية جديدة ؟

وبدءا بالشق الثانى من السؤال يصعب القول بزوغ تشكيله إقتصادية إجتماعية جديدة حيث لم يكتمل بناء الرأسمالية على الصعيد العالمى بعد ، كما أن أنتكاس التجربة الاشتراكية فى شرق أوروبا وبعض الدول النامية وتحول الصين لرأسمالية الدولة - وهى التجربة التى أرادت تجاوز مراحل ماقبل الرأسمالية إلى الرأسمالية - وعدم وجود بوادر فى الافق المنظور لاعادة صياغتها فى ضوء معطيات العالم الجديد يعزز القول بالاتجاه نحو استكمال بناء الرأسمالية .

ويؤكد هنا أن ما يشهده العالم هو مرحلة من مراحل نمو الرأسمالية فى طور جديد وأعلى . وأن كل مرحلة من مراحل تطورها قد شهدت خصائص مميزة عن سابقاتها - وهذا من طبائع الأمور - إلا أنها احتفظت بالخصائص الأساسية المحددة لها كنظام اقتصادى إجتماعى متميز .

أما بالنسبة للشق الاول فإن اللافت للنظر فى هذه المرحلة هو استكمال بناء الرأسمالية فى دول العالم الثالث التى تشهد تشكيلات اقتصادية -

إجتماعية لمراحل سابقة على الرأسمالية وفى منظومة الدول الاشتراكية السابقة ، مع نمو الرأسمالية ذاتها فى طور جديد داخل المجتمعات الرأسمالية السابقة (المراكز) .

واللافت للنظر أيضا هو سرعة وعمدية التحولات ، فى هذه المجموعات من الدول من خلال توظيف التطورات فى تنظيم المؤسسات الاقتصادية على صعيد عالمى ، ومن خلال تقسيم العمل الدولى ، والنظام الاعلامى العالمى وإعادة صياغة كل من الجغرافيا السياسية والاستراتيجيات الامنية على صعيد عالمى وأيضا من خلال التدخلات الخارجية . والأكثر لفتا للنظر فى هذه المرحلة التاريخية ليس استكمال بناء الرأسمالية فى التشكيلات غيرالرأسمالية وليس سرعة وعمدية هذه التحولات (أو ما يمكن أن نسميه بآلية التحولات) ولكن السعى للرقى بالرأسمالية لتصبح نظاما عالمياً وهو ما لا يعنى أن تعمم الرأسمالية على كل اقتصادات ومجتمعات العالم ، ولكن ما يعنى تميزها بخصوصيات تفرقها عن أشكال الرأسمالية فى أطوار نموها المختلفة . ولنا عود إلى ذلك .

الجديد إذن الذى يميز هذه المرحلة عن سابقاتها هو الخصائص المميزة للنمو الرأسمالى من خلالها . والذى تحقق تحت تأثير مجموعة كبيرة من العوامل [١٥] أبرها :

- إنعكاسات الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة والعميقة على نمو قوى الإنتاج بشكل طفرى ، وأيضاً على تنظيم الإنتاج .

- انهيار المنظومة الإشتراكية فى شرق أوروبا والإتحاد السوفيتى ونهج الصين طريق التحول إلى الرأسمالية من خلال أداة الدولة « النموذج الآسيوى فى بناء الرأسمالية المعاصرة » .

- توحد العالم إزاء القضايا البيئية ، أو خلق حد أدنى لهذا التوحد .

ـ التغيرات الحادثة فى البنية المؤسسية للرأسمالية تحت تأثير نمو الإنتاج وعلاقاته .

ـ مجموعة الآليات التى وظفت فى التعجيل بالتحول إلى الرأسمالية، منها على سبيل المثال توظيف المنظمات الدولية وآليات الديون فى فرض سياسات التحول لآليات السوق والملكية الفردية لوسائل الإنتاج « سياسات التثبيت والتكييف الهيكلى » ، وتقيد حرية الدول فى الإختيار من خلال اتفاقية ومنظمة التجارة العالمية ، وإعادة هندسة الخريطة السياسية والإقتصادية للعالم من قبل هيئة أركان العالم (الدول السبعة الكبار وروسيا) وإعادة صياغة الاستراتيجيات الأمنية العالمية والإقليمية ، وتوظيف مجلس الأمن ، وإعادة صياغة المنظمات الدولية (١٦) .... الخ .

ـ الدور المتميز الذى لعبته ثورات تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وإنتشارها وسرعة نقلها على صعيد العالم .

ولعل هذه العوامل تفسر توقيت إنطلاق مصطلح العولمة وتحديده على الشكل الذى أشرنا له .

تقودنا هذه المعطيات وأيضاً الإيضاحات السابقة إلى الوقوف على نتيجة مهمة وهى أن ما يطلق عليه العولمة لايخرج كثيراً عن عملية تجرى فيها التحولات العميقة والمتسارعة فى النظم الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية والدول الإشتراكية السابقة تصاحبها عملية كسر للحواجز بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة بما يؤشر لنمو رأسمالى على صعيد عالمى . وتسريع عملية التحول يرتبط بالتدخلات الخارجية وبإستحداث آليات جديدة ومن خلال إعادة صياغة كل من النظام العالمى الإقتصادى والسياسى والأمنى والتنظيم الدولى .

آليات التحول الرأسمالى على صعيد عالمى (مظاهر العولمة) :

الآليات الإقتصادية [١٧] :

أبرز وأهم آليات التحول إلى الرأسمالية العالمية هى الآليات الإقتصادية ، وهى تعميق للآليات التي طرحتها الماركسية فى أدبيات الإقتصاد السياسى ، واللينينية فى تإصيلها لفكرة الإمبريالية ، ولكن فى لباس جديد ، وتنظيم مختلف .

ويمكن تركيز هذه الآليات فى التالى : .

(أ) نمو الإحتكارات العالمية للكتل الإقتصادية الكبيرة وللشركات دولية النشاط ومتعدية الجنسيات على المستويين الأفقى (الجغرافى ـ السياسى الإقتصادى) وما يترتب عليه من انعكاسات على مقولات السيادة والإستقلال بالأسواق ... الخ ، والرأسى (النوعى) أى التخصصى حسب الأنشطة والمنتجات ، مع وجود التشابكات بينها .

وخطورة هذه الإحتكارات فى غمار عمليات التحول أن نطاقها تعدى التجارة والأسواق إلى الإنتاج والإستثمار والتمويل والتطوير والي الجوانب التنظيمية والسياسية بل وأبعد من ذلك إلى الجوانب الثقافية . ولم تقف أمرها على الإستثمار بالنصيب الأكثر من الإنتاج والتجارة والتمويل وغيرها من الأنشطة محل الإحتكار ، ولكن لغلقها السوق أمام الداخلين الجدد فيه.

ويحمل هذا تناقضاً أساسيا حيث أن النمو الرأسمالى فى الدول حديثة العهد محكوم عليه بالتقزم ، وبالتبعية ، والهامشية ، وهو ما يمثل عاملاً من عوامل الصراع ، ما لم تخلق الدول الداخلة حديثاً الشروط الملائمة لكسر فجوة النمو وهذه تكاد تستحيل مع السباق المحموم ومع الهيمنة المعرفية ـ التكنولوجية ، ومع تقسيم الأسواق بالفعل .

(ب) فتح الإقتصادات النامية والمتحولة وإجبارها على الإندماج فى الأسواق العالمية :

توظف فى فتح وإدماج الإقتصاديات الرأسمالية الحديثة مجموعة من الأدوات واضحة بدرجة تكفى لنفى الظن حول إعتبار أن ما يحدث إن هو إلاخيار استراتيجى . وأبرز هذه الأدوات .

ـ الضغوط التى تمارس من خلال قيد الديون لقبول روشتة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لقبول سياسة التثبيت والتكيف الهيكلى وإعادة إصلاح الجهاز الوظيفى « للدولة » وهى سياسات تستهدف في النهاية تحرير الأسواق من كافة قيود التدخل وإحداث تغيرات فى ملكية وسائل الإنتاج من خلال نقل ملكية الدولة (الملكية العامة) إلى القطاع الخاص ، وتحرير أسواق التجارة والمال قبل العالم الخارجى بتسهيل مهمة الشركات الإحتكارية الدولية ولتسهيل إنتقال مصادر التراكم الوطنية للخارج .

ـ تقييد شروط الإنضمام للمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية وما فى عدادها بمجموعة من الشروط التي تؤدى لفتح الأسواق الوطنية ودمجها فى الأسواق العالمية .

(ج) اندماج أسواق رأس المال العالمية . وقد تحققت هذه الآلية من آليات الإنتقال الرأسمالية العالمية تحت تأثير سياسات التثبيت والتكيف وشروط الإنضمام للمنظمات الدولية ، وشروط تخفيف عبء الديون الخارجية أو إعادة جدولتها ، وتجت تأثير آليات الفساد فى الدول الحديثة ، وضعف أسواق المال بها وتوفر المعلومات وسرعتها والنقد فى طبيعة النقود والأموال ووظيفتها وأيضاً تحت تأثير إنتشار فروع المنظمات البنكية والمالية الإحتكارية العالمية ، ونمو التكتلات الإقليمية .

الآليات الثقافية ـ الإعلامية :

تواكبت التطورات العلمية ـ التكنولوجية فى مجال الإنتاج مع مثيلاتها فى مجال المعلومات والإتصالات . ومع الدور الذى صيغ للنظام الإعلامى الغربى بعناية منذ فترة الحرب الباردة لاختراق عقل وثقافة الشعوب والمجتمعات غير الرأسمالية للترويج للنموذج الرأسمالى الغربى من ناحية[١٨] ولتحطيم الجهود التنموية المستقلة عن هذا النموذج حتى من الرأسمالية ذاتها ، وتحطيم الجهود التى بذلت للنمو خارج الإطار الرأسمالى من خلال الصراع الأيديولوجى ، وهو ما أكسب العولمة ويكسبها طابعاً ريديولوجيا بهذا المعنى [١٩].

الآليات السياسية والأمنية :

مايكسب ظاهرة العولمة فى الفترة الراهنة طابع الشمول ، وتعدد الأبعاد هى أنها كانعكاس لعملية تطور فى التشكيلة الاقتصادية والإجتماعية ، قد أبرزت الجوانب المختلفة لأنساق هذه التشكيلة ، ومنها البعد الأمنى . وما يهمنا فى هذا المجال ليست الصورة المرسومة لهذا البعد (لأنها لازالت محل إعادة تصحيح ومراجعة وأيضا أختبار فى ظل الصراعات الاقليمية المحدودة ، أو الصراعات القومية داخل البلد الواحد ، ولارتباطها بترسانة انتاج السلاح والتى لازالت محل تنافس بين أقطاب الرأسمالية المتقدمة أنفسهم ، ومعهم روسيا . كما أنها تعكس تناقضا بين القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية لأطراف « أقطاب » قيادة أركان الرأسمالية ولكل الآليات الموظفة فى رسم وصياغة وإعادة صياغة العلاقات السياسية والأمنية على صعيد عالمى . وتتمثل هذه الآليات فى التالى : ـ

ـ التدخل السياسى والعسكرى المباشر من قبل أعضاء هيئة الأركان هذه والمتحالفين معهم لاعادة ترتيب المسرح الدولى والجغرافية السياسية والتوازنات الإقليمية .

ـ السعى لخلق قوة ردع عالمية ، مرنة أو دائمة ، تتمتع بالقدرة على التدخل السريع فى الشئون الإقليمية إما للحفاظ على أوضاع تنسق مع نمو الرأسمالية العالمية وحماية انفتاح الأسواق ، أولا جهاض جيوب الرفض والمقاومة ، أو لفتح الأسواق ذاتها . وتجد هذه القوة سندالها فى حلف شمال الأطلنطى المقدر له أن يحل محل مجلس الأمن . أو أن يكون أداته التنفيذية الرادعة .

ـ الحيلولة دون إمتلاك الدول الصغيرة ، والرأسمالية الناشئة لقوة عسكرية فعالة بمعنى « قادرة على الإخلال بالصورة الأمنية الإقليمية ومن ثم الدولية المرسومة ، سواء من منظور إمتلاك أسلحة من نوعيات متطورة ، أو وسائل نقل ، أو أن تستحوذ على قوات كفؤة ونشطة ، وذلك من خلال بقيود المنظمات الأمنية الدولية كوكالة الطاقة العالمية ، أو الإتفاقيات الثنائية ، أو القيود الإقتصادية ، من خلال وسائل الرقابة والتدخل المباشرين أو غيرها من الوسائل والأدوات .

توظيف : لتنظيم الدولى :-

جرت وتجرى عملية توظيف التنظيم الدولى (المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية) والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى من خلال الضغط بأداة التمويل لهذه المنظمات وإعادة صياغة برامج عملها ، والدعم الفنى والمالى أو من خلال توظيف أدوات التأثير المباشر لها ، مثل نادى لندن وباريس للدائنين ودور صندوق النقد الدولى ، أو خطابات الضمان لدى الدائنين ، أو استخدام مجلس الأمن فى فرض التدخل المباشر ، أو كافة المنظمات الدولية فى فرض العقوبات .

وقد شهدت مرحلة التحولات والتدخلات المباشرة المؤخرة إعادة صياغة دور ووظائف هذه المنظمات فى الاتجاهات التالية :

* نزع دور مجلس الأمن لحلف الاطلنطى :

* تغيير دور منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة من دور تنموى ثوري ، إلى دور مبشر للشركات متعدية الجنسيات ، واحلال منظمة التجارة العالمية محلها وفى ظائفها الأساسية مع تحميل اتفاقيه التجارة العالمية بشروط عقود الاذعان للدول الصغيرة والضعيفة .

خصائص التطورات الرأسمالية فى المراكز والأطراف :

ولا يعنى وجود اتجاه لتعميم النظام الرأسمالى على دول المنظومة الاشتراكية السابقة والدول النامية فى المراحل السابقة على الرأسمالية ، إلى تبنى النموذج الغربى (الأوروبى – الأمريكى – اليابانى) السائد للرأسمالية ، لتعدد أشكاله بتعدد الثقافات المكونه له ، ولفروق مستويات نمو قواعد الانتاج ودرجة تطورها التقنى بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبين النامية والاشتراكية المتحولة ، وللتطور الحادث فى الرأسمالية ذاتها وأساليب انتاجها ، وإلى وجود الفروق الثقافية والدينية والاثنية بين الدول النامية .

أولاً : فى الدول النامية حديثة العهد بالرأسمالية :

تتحدد ملامح التحولات الرأسمالية فى الدول حديثة العهد بالرأسمالية ويعنى بها الدول النامية التى تسودها أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية والدول المتحولة من الاشتراكية أو من رأسمالية الدولة الاحتكارية إلى رأسمالية السوق المفتوحة – وفق عوامل كثيرة فى مقدمتها حالة هذه المجتمعات عشية التحولات ذاتها ، ومراحل نموها ومستوى تطور قوى الانتاج بها وتداخل المواريث الثقافية والاجتماعية مع التطورات المستحدثة ، وتصارع الثقافات المحلية مع الثقافة الليبرالية الغربية أو اندماجها فيها أو محاكاتها .

كما تتشكل هذه الملامح وفقا للأبنية السياسية والاجتماعية السائدة ، والتى تتأثر بدورها بالهرم الاجتماعى وبصفة خاصة هرم السلطة ، وبدرجة استقرار المجتمعات (زراعية - راجلة (بدوية) -) وبالعوامل البيئية والعوامل الاثنية والعقيدية .. الخ .

ولا ينف هذا وجود الملامح العامة المشتركة للرأسمالية الوليدة فى الدول حديثة العهد بالرأسمالية . ولا نقصد بالوليدة العمر الزمنى لها ولكن عمق التكوين ودرجة الرسوخ كنظام اقتصادى - اجتماعى .

ولعل أبرز ملامح النمو الرأسمالى فى هذه الطائفة من الدول هو تحول الانتاج البضاعى الصغير فى هذه الدول (وبصفة خاصة النامية) إلى انتاج نقدى مسوق . وقد تم ذلك على مستويين الأول تحول الاقتصاد فى مجموعه إلى اقتصاد السوق والثانى فى تحول أسواق التبادل المحدودة والوحدات الاقتصادية الكفائية فى الريف إلى الانتاج للسوق حتى مع عدم وجود فائض كبير للتسويق . وقد نجم عن ذلك توقف الريف عن انتاج الغذاء والاعتماد على المدينة بل وعلى العالم الخارجى فى توفير الحاجات من الحبوب والألبان وغيرها .

وعلي صعيد الاقتصاد الوطني فى علاقته بالعالم الخارجى يمكن رصد ملامح متعددة فى مقدمتها دمج هذه الاقتصادات النامية والمتحولة فى الاقتصاد العالمى بآليات متعددة منه على سبيل المثال لا الحصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الشركات متعدية الجنسيات والشركات دوليه النشاط والاستجابة اشروطها فيما يخص عملات الدفع ، وتوظيف العمالة وحقوق التفتيش على المنشآت الأخرى ، وتقييد الانتاج الوطنى ووضع العراقيل أمام دخول شركات وطنية منافسة مجال الانتاج أو من خلال دمج النظام النقدى والمالى فى النظام المالى العالمى ، أو من خلال آلية التجارة الخارجية والاعتماد

بدرجة كبيرة على العالم الخارجى فى توفير العملات الأجنبية من خلال الصادرات أو القروض ، أو بالاعتماد عليه فى استيراد الغذاء والتكنولوجيا وأس المال ورأس المال الوائر (كالواد نصف المصنعة ، والطاقة وقطع الغيار .. الخ) بل إن التوجة نحو التصدير أصبح هو السياسة المركزية التى تنمحور حولها سياسات كثير من الدول حديثة العهد بالرأسمالية ، وهى سياسة أيا كانت المبررات الفنية لها ، أو الاعتبارات البرجمانية فهى ترمى فى النهاية لتشكيل نمط للإنتاج وقوة العمل بما يناسب احتياجات الطلب من الأسواق الخارجية .

وتتعزز هذه الإتجاهات الإنفتاحية - الأندماجية فى السوق العالمى مع فرض روشتة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى من قبل المنظمات الدولية الخاضعة لسيطرة الدول الرأسمالية الصناعية القوية .

ولعل ثالث أبرز خصائص التحولات الرأسمالية فى هذه الدول هو التبلور الطبقى والذى يأخذ عدة مظاهر تختلف حسب وزنها النسبى بين الدول النامية وأيضاً المتحولة ذاتها . ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

* بدء زوال ظاهرة العامل المالك والبورجوازى الصغير من حرفيين وتجار وصناع وصغار ملاك لورش ووحدات إنتاجية عائلية الطابع ، وإفساح المجال أمام ظاهرة العامل الأجير لدى الغير الأمر الذى يعكس معلمين أساسيين من معالم الرأسمالية وهما : -

* **فصل العمل عن الملكية .**

* إحلال المؤسسات المتوسطة محل المؤسسات الصغيرة وإندماج الأخيرة فى الأولى ، وفى حالات أخرى تطور المؤسسات الصغيرة إلى موسسات كبيرة مع نمو قوى الإنتاج وتحديثها .

* احتراق الثقافات الوطنية ، وفرض أنماط السلوك والأستهلاك الغربية ، ونمو قطاع ثقافى تابع لهذه الثقافة الغربية بحرفيتها .

* تعاظم الثنائية فى هياكل الإنتاج وقوة العمل ، والفكر والثقافة بما يعكس قطاعين أساسيين ، قطاع ذو توجه للداخل ، وغالباً ما ينكفىء على ذاته خشية الغزو الخارجى مع ضعف بنيته وأدائه وقدرته الإبداعية وقطاع خارجى يعد إمتداداً للإحتكارات الدولية وروافدها الثقافية ضعيفة الإرتباط بالداخل ، وقوى التشابك مع العالم الخارجى . الأمر الذى لا يقف على بنية الإنتاج وأدائه ولكن أيضاً مع الجوانب المعرفية والإبداعية ... الخ .

*** إستباحة الشئون الداخلية (السياسية والإقتصادية والإجتماعية) فى هذه الدول من قبل الدول الرأسمالية العريقة (هيئة أركان النظام الرأسمالى العالمى) وذلك من خلال آليات متعددة وتحت دعاوى مختلفة ، منها على سبيل المثال لا الحصر : -**

* آلية الديون وفرض سياسات إقتصادية بعينها .

* التدخل فى الشئون الداخلية للدول تحت دعاوى حماية حقوق الإنسان.

* الضغوط التى تمارس من قبل صندوق النقد الدولى ، وشروط منظمة التجارة العالمية .

* التدخل العسكرى المباشر فى بعض الحالات .

* توظيف أداة الحظر الإقتصادى لفرض حصار على الدول أو الشركات المتعاملة معها .

* فرض أداة الحظر العسكرى على مناطق سيادية داخل الدول .

* شروط نقل التكنولوجيا سواء فيما يتعلق بإعادة تصديرها ، أو إستخداماتها (المدنية - العسكرية) أو بالاستعانة تكنولوجيات أخرى منافسةأو متممة ، أو بفرض خبراء وخبرات معينة إستشارية أو تنفيذية، وفرض حق الرقابة والمراجعة لصالح مصدرى التكنولوجيا ... الـخ .

* هدر الموارد المالية وأيضاً البشرية فى التسليح وتجييش الجيوش لخوض صراعات مستهدفة من قبل مراكز السيطرة الإستراتيجية ولتأمين مصالحها ، أو لخلق سوق لمنتجاتها العسكرية .

* الارتدادعن الملكية الجماعية وإعادة هندسة الأوضاع الطبقية فى المجتمعات الاتى تحدث فيها وتكريس آلة العلم والبحث لتبرير هذا الارتداد تحت دعاوى براجمانية أو منطق كفاءة استخدام الموارد وإكساب هذه الارتدادات صفة « القانون العلمى للتحولات الإجتماعية وليس كخيارات سياسية .

ثانياً : فى الدول الرأسمالية المتقدمة (المراكز الرأسمالية المتقدمة) : -

أيضاً تتعدد هذه الدول (المراكز) من حيث تعدد الثقافات والتكوينات العرفية والعقيدية ولكنها أكثر تشابهاً - من الدول حديثة العهد بالرأسمالية - من حيث نضج القواعد الإنتاجية ، واستقرار علاقات الانتاج الرأسمالى، والنظم السياسية (مع وجود إختلافات بين الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا وبين الرأسماليات الآسيوية الأحدث) وكفاءة الأداء ، وأشكال التوزيع، وهياكل قوة العمل ، ومستوى التحضر (الحضرية) ، وارتفاع مستويات التطور المعرفى والتقنى .

إلا أن التحولات الرأسمالية فى هذه الدول إما تعمق الاختلالات البنيوية للرأسمالية فى هذه الدول ، أو تضيف أنماطا جديدة لها . ويمكن رصد أهم ملامح التغيرات الرأسمالية المعاصرة فى هذه الدول فى الآتى : -

- تعميق التفاوت فى توزيع الثروات والدخول : -

ويمثل تعميق التفاوت ارتداداً عن دولة الرفاه والتصحيحات التى شهدها أداء الرأسمالية تحت تأثير الصراع مع المنظومة الإشتراكية ، وأزمات الكساد وإنتشال الكنزية لها لرد فعل الحرب الثانية والفاشى .

وقد جاءت هذه الردة تحت تأثير تصدع .. المنظومة الإشتراكية ، وتحول دولها إلى الرأسمالية ، وتراجع الفكر الكنيزى تحت تأثير مد الفكر التقليدى المعاصر فى طوره النقدى ونكوص دولة الرفاهية وإطلاق آليات السوق الرأسمالية وتناقضاتها .

ولعل أبرز مظاهر تعميق تناقضات الرأسمالية فى العلاقة بين المساهمة فى الإنتاج وبين توزيع ثماره (أى فائض القيمة) تتمثل فى التالى : -

* انخفاض نصيب الأجور فى الدخل .

* التباين فى أنصبة شرائح الدخل ذاتها .

* التباين فى الإجور حسب الجنس . (رجل - إمرأة) .

* اتجاه متوسط الأجر نحو الإنخفاض نتيجة تشغيل الأطفال وزيادة عرض العمل بسبب تعمق البطالة الهيكلية .

- التحولات فى بنية الطبقات :

وتتمثل هذه التحولات فى التالى [٢]:

* اختلاف بنية وخصائص الطبقة العاملة .

* حدوث تحولات فى بنية الطبقات المتوسطة ترتبط بنمو أو ضمور الأنشطة الاقتصادية (تعاظم المهن المرتبطة بالقطاعات الحديثة كاالمعرفة والمعلومات ...) .

- حدوث تحولات فى شرائح الطبقات المتوسطة نتيجة تحولات الملكية العامة الى ا اخاصة (ضمور القطاعين الحكومى والعام) وتقلص البورجوازية البيروقراطية .

* التركيز الشديد فى الطبقة البورجوازية مع زيادة تركيز الثروة فيها .

* حدوث تحولات فى ارتباط الطبقة البورجوازية بنوع النشاط وبمستوى التطور التقنى .

* ازدياد وزن شرائح البورجوازية للطغمة المالية والأنشطة الربعية .

إتساع حجم البطالة الهيكلية : -

- ولعل أبرز ملامح التحولات الرأسمالية فى الدول المتقدمة هى اتساع حجم البطالة الهيكلية ومعدلاتها تحت تأثير كل من :ـــ

* التطور التقنى الواسع الذى يحل الآله إحلالاً شبه تام محل العمل مع ضعف قدرة قطاعات الخدمات على اقمتصاص فائض العمالة .

* التركز الشديد فى مشروعات الإنتاج المؤتمنة ذات أحجام الإنتاج الكبير.

* توسع البطالة الســـافرة على حساب البطـــالة الموسمية .

* تقلص ظاهرة التشغيل الذاتى : ـ

تغيير الدور التاريخى للدولة القومية :

ويشهد هذا التغيير المظاهر التالية:

* التناقض بين نمو القومية ونمو التكتلات فوق القومية .

* ذوبان الدولة القـومـيـة فى التكتـلات الإقـليـمـيـة (المعبـرة عن نمو الاحتكارات ونمو الشركات عابرة القوميات والشركات دولية النشاط) وعدم إقـتـصـار تلك الظاهرة على الجوانب الاقتـصـادية ، بل تعديهـا للجـوانب السياسية دون الثقافية .

* إعادة صياغة شكل وأساليب الإدارة السياسية والإقتصادية بما يتواءم مع المصالح الاقتصادية المتشابكة دوليا .

* الاتجـاه للتـحـول إلى المؤسـسـات ذات الطابع العـالمى إيذانا بإنتـهـاء الرأسمالية الوطنية .

* إفسـاح الدور المتزايد لهيئة أركان النظام الرأسمـالى العالى في أمور وقرارات كانت سيادسه – بمفهوم الدولة القومية – حتى وقت قريب .

ثالثا : الرأسماليه كنظام عالمى :

فى ضوء الفهم المطروح للعولة كحالة تحول إلى النظام الرأسمالى العالمى، نجدنا بحال لوقفة نميز فيها بين انتشار الرأسمالية على صعيد عالمى كنظام اقتصادى - إجتماعى فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية والمجتمعات المتحولة من الاشتراكية ، وبين الرأسمالية كنظام عالمى .

ويعد تحول النظم اللارأسمالية إلى نظم رأسمالية شرطا ضرورياً لبناء الرأسمالية كنظام عالمى ولكنه شرطا ليس كافيا .

والرأسمالية كنظام عالمى لها خصائص مستقلة عن خصائص الرأسمالية فى الدول المكونة لها ، وهى ليست مجموعا حسابياً (محصلة) لخصائص هذه الدول . كما أن لها آلياتها المستقلة بذاتها . فضلاً عن أنها ليست تعميما لخصائص الرأسمالية فى الدول المتقدمه .

وقد يبدو المنطق صعب الفهم لأن الحالة التى سادت حتى أنتهاء الصراع الايديولوجى بين نظامين اجتماعيين هما الاشتراكية والرأسمالية ، هى حالة تأثير النظم الرأسمالية المتقدمة على تطور الرأسمالية فى داخلها ، وفى الدول التابعة لها (الدول النامية) والتى لازالت فى مراحل سابقة على الرأسمالية من أجل نهب ثرواتها واستغلالها ، والعمل على تحويلها لنظم رأسمالية لتحقيق الاتساق بينها ولقبول (أو الاستلام) أحالة التبعية والاستغلال . أو فى أضعف الحالات الحيلولة دونها والتحول إلى النهج الاشتراكى .

ونتيجة ذلك فقد أهتمت الدراسات الراصدة باكتشاف قوانين التحول داخل هذه المجتمعات وليس على الصعيد العالمى ، فى الوقت الذى أدت تفاعلات التغيرات وعواملها الموضوعية وأيضا التراثية على طرح صورة الرأسمالية العالمية ومحاولات أكمالها ، مما جعل إمكانية قراءة قوانين التحول والخصائص المميزة ممكنة بدرجة أكبر .

وربما رسخ فى إعتقاد الكتاب أن الرأسمالية قد بلغت نهاية تطورها وفقاً لمرحلة التطور التى سادت وقتها [1]، وأنها باتت - كنتيجة - منطقية - قاب قوسين أو أدنى من نهايتها .

إلا أن ما أفرزه النمو الرأسمالى على صعيد عالمى من أجل التحول إلى «نظام عالمى» حالة متميزة عن حالات التطور الرأسمالى داخل الدول الرأسمالية القديمة وتوابعها .

قسمات الرأسمالية العالمية: -

لعل أبرز ما يميز الرأسمالية كنظام عالمى ، هى مجموعة الخصائص التالية والتى تمثل فى ذات الوقت آليات الحركة والتغيرلها ، وأيضاً مصادر توليد التناقضات الرئيسية فيها. ويمكن رصد الملامح الأساسية للرأسمالية العالمية فى رءوس الأقلام التالية ، ويمكن الرجوع لتفصيلاتها فى الدراسة الواردة بالمتن :

- أنها تخطت القوميات ، بمعنى تخطى حدود الدولة الوطنية القومية، ويصدق هذا على الدولة ، بمعنى تخطى حدود الدولة الوطنية القومية ، ويصدق هذا على الدول المتقدمة كما يصدق على الدول المتخلفة . ويفسر هذا ظاهرة التجمع فى تكتلات فوق قومية اقتصادية ، بل أيضا سياسية كاختيار إرادى للتواؤم مع الطابع العالمى للرأسمالية .

- أنها ولدت احتكارية ، بحكم تطور أساليب الإنتاج والتى أسهمت فيها التطورات التكنولوجية بدور أساسى . فعرفت حجم المشروع العملاق ، الذى يتعدى قدرة حدود سوق الدولة الواحدة أو تجمع الأسواق الصغيرة ، ومواردها . ولعل مشروع البحث والتطوير التكنولوجيى ذاته خير مثال على المشروع العملاق .والإحتكار ليس وليد قوى الإنتاج ولكن وليد تنظيم علاقات الإنتاج وبصفة خاصة مؤسساته (الشركات متعددة الجنسيات والشركات العملاقة دولية النشاط) .

كما أن التلاؤم ما بين الإستراتيجيات الأمنية والمكاسب الإقتصادية قد فرض ودعم حالة الإحتكار كأحد خصائص الرأسمالية العالمية .

– أنها – فى هذه المرحلة التاريخية علي الأقل – تنتعش على أساس ريعى طفيلى . وهذا ناجم عن الطابع – القومى للإنتاج والطابع العالمى للمبادلة والتوزيع .

ويتولد عن هذا تضخم دور الاقتصاد الريعى المالى ، وأستقلاله النسبى عن النشاط الاقتصادى ، بمعنى أن يصبح المال نفسه مجالا للإستثمار والمتاجرة (التبادل) وتوزيع الدخل الأمر الذى يعزز من موقع « الطغمة المالية» ومن دورها فى توجيه التراكم والإنتاج .

– أنها رغم إنفتاحها وكسر الحواجز بين الحدود الجغرافية ، والحدود الإقتصادية (كقيود الجمارك والضرائب والقيود الإدارية) ورغم ما تنتجه من حرية لانتقال العوامل فإن التطور التقنى قد جعل حرية الإنتقال هذه حقاً مكتسباً دون أن يصبح واقعاً فعلياً ، فتغير أشكال النقود ودورها وأشكال الإستثمار وتعاظم الاستثمارات المالية قد جعل إنتقال الأموال عملية سريعة ودفترية – الكترونية . كذلك فإن نقل خدمات العمل لكثير من إنشطة الأنتاج الحديثة كالمعرفة والمعلومات والخدمات الفنية المتعددة أسهل من نقل العمل ذاته مع إستمرار مراكز الإنتاج الجغرافية – الأقتصادية طالما لا توجد قيود على الوصول إليها أو تشغيلها وتوظيفها .

وقد ولد هذا بدوره – فضلا عن انتقال خدمات العوامل دون العوامل ذاتها– نتيجة ثانوية وهى إضعاف هيمنة السيادة الوطنية على عوامل الانتاج وحرية حركتها ، وأيضا على قرارات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل والتراكم (أخذا فى الأعتبار الآليات التى أدخلتها اتفاقية ومنظمة التجارة العالمين فى إدارة النشاط الاقتصادى بين الدول) .

– وجود هيمنة مركزية على النظام الإعلامى العالمى من قبل مؤسسات الإنتاج العالمية ، تتخطى حدود الدول والثقافات وتسعى لغرض نمط الثقافة الغربية متضمنا نموذج الرأسمالية الغربية .

– التلازم بين هذه الملامح فى أبعادها الأقتصادية والثقافية وبين إعادة صياغة كل من نظام العمل والتخصص الدولى ، إطار العلاقات الدولية التنظيم الدولى . ونظراً لوجود التضارب بين المصالح القومية (وينطبق ذلك على الكتل متعددة القوميات ، حتى أن الصفة القارية الأمريكية أو الأوربية أو الشرق آسيوية أو الصينية والهندية تصبح صفة قومية ، وبين المصالح العالمية المتخطية للقوميات والمرتبطة بالرأسمالية العالمية فإن إستقرار الصيغ النهائية لهذه الأنساق لازالت غير محددة ، ولازالت محل تفاعل ومحل صدامات وأيضا محل حوار لتقنين الاتفاقات حولها .

– على الرغم من بلورة الطبقتين الرئيستين للرأسمالية على كل من الصعيد القومى والعالمى وهما الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية ، فأن ثمة تفاعلات تحدث آثارها فى أعادة صياغة البنى البافية فى المجتمعات المندرجة فى إطار هذه الراسمالية العالمية وفيما بينها . وفى بروز تعارضات بين مصالحها والأبرز من هذا أن الطبقات الوسطى تشهد عمليات إعادة صياغة مستمرة ، ببروز شرائح جديدة ونمو شرائح كالتنكو قراط وزوال شرائح (البرورجوازية البيروقراطية) التى ارتبطت بمراحل نمو المجتمعات السابقة على الرأسمالية ، أو المرتبطة بنموذج الدولة الأحتكارية .

ولعل أهم ملامح الرأسمالية كنظام عالمى هو أنها أخذة فى التفاعل ، وأنها لم تستقر بعد ، وأن التفاعلات تتم بسرعة قد تخفى تراكمات محدودة لخطوط عريضة إلا أنها لا تخفى التناقضات الرئيسية لهذه الرأسمالية العالمية ، وهى نتاج خصائصها ، وآليات عملها ، وديناميه تغيرها المتسارعة هذه .

أهم تناقضات الرأسمالية العالمية :

سنكتفى أيضا فى هذا المقام بالتركيز على رؤس الأقلام لهذه التناقضات والتى نجد تحليلا وافيا لها وكذلك محاولة تأصيلها فى دراستين سابقتين لنا موثقيتن .

* التناقص بين المراكز والأطراف ، حيث ينقسم العالم إلى أغلبية فقيرة (٨١ ٪ من السكان تستأثر بنحو ١٧,٨ ٪ من الناتج) وأقلية غنية (١٩ ٪ من السكان كستأثر بنحو ٨٢ ٪ من الناتج) ، وما يتلازم معه من تركز للثروة والمعرفة، والسيطرة على مؤسسات المال . ومن تناقضات تابعة مثل إنتقال الأموال من المجتمعات والاقتصادات الفقيرة إلى الاقتصادات والمجتمعات الغنية.

* عدم التكافو بين أمتلاك القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية (روسيا والولايات المتحدة من ناحية ، وأوربا الغربية واليابان من ناحية أخرى)

* التناقض بين النمو الهائل لقوى الإنتاج نتيجة التطور المعرفى والتقنى ووفرة الإنتاج من ناحية وبين توظيف ثمار هذا التطور (أى أنماط الاستهلاك وأنواع السلع والخدمات) وما ينجم عنه من بروز التناقضات المترتبة عليه ومن أمثلها .

* التناقض بين وفرة الإنتاج وبصفة خاصة الغذاء وبين نمو المجاعات والنفوق الجماعى .

* التناقض بين تطور تكنولوجيا ووسائل البناء وأساليبه وبين نمو العشوائيات ، وبين نقص المأوي وبروز ظواهر أطفال الشواع .

التناقص بين الاهتمامات البيئية والحفاظ على السلالات والأنواع وبين ظواهر القتل الوحشى الآدامى (الحرب القومية إبادة أطفال الشواارع - الاتجار بالأعضاء - القتل من خلال المجاعات . . .الخ).

التناقضات القائمة بين نمو الدولة القارية (أوروبا - آسيا) أو الكتل الكبيرة المتوائمة مع نمو الاحتكارت والشركات العملاقة عابرة القوميات ومتعدية الجنسيات وبين ظاهرة التقزم حول القوميات والمصاحبة لتفكك المجتمعات النامية أو الاشتراكية المتحولة للرأسمالية ، وظاهرة تفعيل الدولة القومية كشرط للتحول المتسارع إلى الرأسمالية فى هذه الكيانات الراسمالية الوليدة .

* التناقضات التى تفرزها التحولات الطبقية فى داخل المجتمعات الرأسمالية القائة والناشئة .

* التناقض بين الطابع الإنتاجى لنمو التكنولوجيا وبين الطابع الريعى لأداء الرأسمالية .

* التناقض القائم بين وحدات النظام الرأسمالى العالمى والمتمثل فى التناقض الديناميكى بين السعى لتطوير المجتمعات المتحولة ومجتمعات ماقبل الرأسمالية إلى مجتمعات رأسمالية وبين تحجيم نموها الأقتصادى وتقزيمها فى تقسيم العمل الدولى وتقليل حصتهافى عائد ثمار الأنتاج والتراكم (قانون الاستغلال على مستوى مجتمعى - فوق طبقى) .

إيديولوجيـــة العـــولمة وأبعـــادها

مستشار / السيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة

فى مفهوم العولمة :-

مـــقـــدمـــة : -

منذ عام ١٩٨٩ الذى شهد أكثر أحداث القرن العشرين درامية ، وهو انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، بدأت مشروعاً علمياً كان الهدف منه محاولة منهجية لفهم ماذا حدث فى العالم ، ولماذا حدث . وكانت الحصيلة الأولى للمشروع الدارسة التى نشرتها بعنوان « تغيير العالم : جدلية السقوط والصعود والوسطية[١] والتى أكدت فيها سقوط الشمولية كنظام سياسى مرة واحدة وللأبد ، ولكن حرصت على أن أوكد أن هذا لايعنى سقوط الماركسية كأيديولوجية ، لأن النظم السياسية اذا كانت تسقط ، فإن الإيدلوجيات باعتبارها فى المقام الأول أنساقاً مترابطة من القيم التى تتعلق بالتطور الاجتماعى ، قد تضعف وقد تتوارى وقد تتجدد ، ولكنها لا تسقط . فالماركسية تهدف الى تحقيق أقصى درجة من درجات الحرية الإنسانية فى إطار من العدالة الاجتماعية الشاملة ، فكيف تسقط هذه القيم التى تعبر فى الواقع عن أشواق الإنسانية منذ فجر التاريخ الى الحرية والعدل؟ وفى نفس الوقت نقدت الاتجاه الذى كان قد بدأ يتبلور زاعما أن الرأسمالية قد صعدت وتربعت على المسرح العالمى بغير منافس بعد انهيار الإتحاد السوفيتى ، وهو الإتجاه الذى تطور من بعد على يد فرانسيس فوكوياما فى كتابة الشهير «نهاية التاريخ » ليتحول الى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعى كونى زائف الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هى ديانة الإنسانية الى أبد الآبدين.

كان الهدف من الدراسة – بالإضافة الى تفنيد دعاوى الرأسمالية وإدعاءاتها بإرتباطاتها الوثيقة مع الديموقراطية – تحطيم الثنائيات الزائفة التى ملأت الفضاء الفكرى للقرن العشرين ، والتى درجت على ضرورة الاختيار الحتمى بين الفردية والجماعية ، وبين القطاع الخاص والقطاع العام ، وبين العلمانية والدين ، وبين الإستقلال الوطنى والإعتماد المتبادل ، وبين الأنا والآخر على الصعيد الحضارى . وقدمت فرضا يقوم على أساس أن التوفيقية ستكون هى لغة القرن الواحد والعشرين ، وإن النموذج التوفيقى العالمى الجديد سيتسم بسمات أربع ، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمى وهى : –

١ – التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الأوربية والغربية .

٢ – النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الاطلاقية الإيديولوجية .

٣ – اطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديموقراطية على كافة المستويات ، بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكلوجى ، والتى تقوم على أساس محاولة صب الانسان فى قوالب جامدة بإستخدام العلم والتكنولوجيا .

٤ – العودة الى احياء المجتمعات المحلية ، وتقليص مركزية الدولة .

٥ – احياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة التى غزت المجال العام ، ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص .

٦ – التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية .

وقلت إننا نشهد – فيما نرى – المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت ، وبداية تشكيل حضارة عالمية جديدة شعارها « وحدة الجنس البشرى » .

غير أنه يبدو أن هذه الدراسة الأولى من مشروعنا لفهم العالم ، كانت متفائلة أكثر مما ينبغى ، لأنه سرعان ما تبين لى من خلال التعمق فى قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمى المتغير ، أننا بصدد معارك كبرى ايديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية ، من الصعب التنبؤ الآن بنتائجها النهائية ، لأن المسألة ستتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التى تقودها تحت شعار العولمة ، الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم .

وهكذا من خلال دراستين « الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى » وحوار الحضارات فى عالم متغير » ، استطعنا أن نحدد أولا ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث فى الوقت الراهن ، الثورة السياسية وتعنى الانتقال من الشمولية والسلطوية الى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والثورة القيمية وتعنى الإنتقال من القيم العادية الى القيم ما بعد العادية ، والثورة المعرفية وهى تتركز فى الإنتقال من الحداثة الى ما بعد الحداثة . ثم حاولنا من بعد فى الدراسة الثانية عن حوار الحضارات أن نصوغ اطاراً نظرياً مرجعياً على أساسه يمكن تحليل الظواهر المتفاعلة فى عالم اليوم، وهو اطار مثلث الجوانب يقوم على دراسة العولمة ، والعلاقات المتعددة الأطراف، والقومية .

ومما لاشك فيه أن البعد الأول وهو العولمة، هو أبراز هذه الأبعاد، لأنه يشير الى العملية التاريخية الكبرى التى تحفر مجراها بشدة فى التاريخ الانسانى الراهن، وتؤثر تأثيرات بالغة العمق فى كل المجتمعات المعاصرة، المتقدمة والنامية على السواء.

أولاً : تعريف العولمة

تظهر العولمة كمفهوم فى أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة. ولكن العولمة ليست محض

مفهوم مجرد، فهى عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

وهناك اجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة فى عالم اليوم لها بعد كونى دولى متزايد.

ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة ، وهى على التوالى : المنافسة بين القوى العظمى ، والابتكار التكنولوجى ، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل ، والتحديث .

ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة ، نظراً لتعدد تعريفاتها ، والتى تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الإيديولوجية، وإتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً .

وهناك فى البداية أوصاف عامة للعولمة ، قد لاتغنى فى التحليل الدقيق لمكوناتها ، وإن كانت تعطى فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية . من ذلك مثلاً ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التى تغطى أغلب الكوكب أو التى تشيع على مستوى العالم ، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكانى ، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة . والعولمة من ناحية أخرى تتضمن تعميقاً فى مستوات التفاعل ، والإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتى تشكل المجتمع العالمى . وهكذا فبالإضافة الى بعد الامتداد الى كل أنحاء العالم ، يضاف بعد تعمق العمليات الكونية .

ونستطيع فى مجال تعريف العولمة بطريقة تحليلية أن نتأمل محاولة نظرية ملفتة قام بها جيمس روزنا وأحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين .

ويقر روزنا ومنذ البداية ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة . ويقرر « وان كان يبدو مبكراً وضع كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال ، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ، الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة، الإيديولوجية، وتشمل اعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة . « ويعقب قائلاً » فى ظل ذلك كله فإن إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم ، فمن المشكوك فيه ، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع ».

ويمكن القول أن منهج روزناو فى وضع تعريف للعولمة يتمثل فى ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية ، وهكذا يطرح سؤلاً رئيساً مبناه : ما هى العوامل التى أدت إلى بروز ظاهرة العولمة فى الوقت الراهن ؟ وهل هذا يرجع إلى إنهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة ؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات ؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة ؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسيةواحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة ؟ وهل تنطلق من عوامل أقتصادية وإبداع تكنولوچى أم من خلال الأزمة الإيكولوچية ؟ وهل هى عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم أنه لايزال هناك أبعاد أخرى ؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة ؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص وبين المحلى والخارجى وبين المغلق والمفتوح ؟ وهل هى استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات ؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية ؟

كل هذه الأسئلة التى يطرحها روزناو عبارة عن قائمة شبه كاملة لعشرات التساؤلات التى تطرحها العولمة بأبعادها المعقدة والمتشابكة. وليس شرطا أن يستطيع أى باحث أن يجد اجابات على كل سؤال مطروح. فنحن كباحثين ومثقفين وسياسيين ـ ومن مختلف الدول ـ مازلنا فى مرحلة فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفية التى تحكم مسيرتها، والتى تسهم فى الوقت الراهن فى تشكيلها. هى فى الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إننا نستطيع أن نقول أن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة.

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد أن نضع فى الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها. والعملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدى الى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

وأيا ما كان الأمر فيمكن القول أن جوهر عملية العولمة يتمثل فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكونى.

والمواد والنشاطات التى تنتشر عبر الحدود يمكن ـ كما يقرر روزناو ـ تقسيمها الى فئات ست: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات، أشكال من السلوك والتطبيقات.

وغنى عن أكثر الأشياء تعينا من بين كل هذه البضائع والخدمات.

فى ضـوء ذلك كله يمكن إثارة سـؤال رئيـسى: كـيف تحـدث العـولمة ؟ وبعبارة أخرى بأى الطرق أو من خلال أى قنوات يتم انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود ؟

فى رأى روزناو تتم عملية الانتشار من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة:

١- من خلال التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال.

٢- الاتصال المونولوجى أحادى الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

٣- من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤- من خلال تماثل المؤسسات.

غير أن ذلك لا يعنى أن عملية العولمة تسير على النطاق القومى بغير مقاومة. فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية. فالعولمة تقل من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود. والعولمة تعنى توسيع الحدود، فى حين أن المحلية تعنى تعميق الحدود. وفى المجال الثقافى والاجتماعى العولمة تعنى انتقالا للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل فى بعض الأحيان الى منع انتقال الأفكار والمبادئ.

ويشهد على ذلك موقف الدول العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الانترنت. فهناك دول عربية تفرض حظرا تاما على ذلك، ولاتسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة . وهناك دول عربية أخرى أكثر ليبرالية مثل مصر لاتضع أى قيود على استخدام الانترنت ، ومن هنا يمكن القول أن قبول مختلف جوانب قد يختلف من بلد الى آخر ، فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية ولكنه يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالديموقراطية والتعدية واحترام حقوق الإنسان، وقد يرفض قطر آخر العولمة الاتصالية.

ولم ينفرد العلماء الاجتماعيين الغربيين بمحاولة تعريف العولمة، بل لقد تصدى لهذه المهمة مؤخرا عدد من المفكرين العرب، الذى ينتمون الى تخصصات الفلسفة والاقتصاد. ومن أبرز هؤلاء المفكر السورى المعروف أستاذ الفلسفة صادق جلال العظم ، وله محاولة جسورة تستحق التأمل، قدمها كورقة بحثيةعنوانها «ماهى العولمة» فى الندوة التى نظمتها فى تونس فى الفترة من ١٧-٢١ نوفمبر ١٩٩٧ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

والعولمة عند صادق العظم هى وصول نمط الانتاج الرأسمالى عند منتصف هذا القرن تقريبا، الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، الى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج ذاتها. أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الانتاج والرأسمال الانتاجى وقوى الانتاج الرأسمالية، وبالتالى علاقات الانتاج الرأسمالية أيضاً. ونشرها فى كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلى ودوله. العولمة بهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهرة.

وينتهى العظم بصياغة تعريف عام للعولمة بكونها هى حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ.

وجدير بالذكر أن هذا التعريف جزء من تحليل متكامل للظاهرة يستحق التأمل. ومن ناحية أخرى حاول الاقتصادى المصرى د. عمرو محيى الدين فى كتاب له تحت النشر بعنوان «المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة» وفى ضوء تحليل اقتصادى دقيق، أن يعرف العولمة من خلال دراسته لتغير بنية النظام الاقتصادى الدولى. وهو يقرر أن النظام الاقتصادى الدولى

الجديد لم ينشأ فجأة، ولكنه نما فى أحضان النظام القديم وخرج منه. وقد بدأت بذوره الأولى فى منتصف الستينات ثم بدأت تتضح توجهاته فى السبعينات وتسارعت وتأثرت فى الثمانينات، بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحة الرئيسية مع بدايةالتسعينات. ويقرر أن هيكل النظام الاقتصادى الدولى الجديد يتسم بعدد من الخصائص والسمات الهامة وهى:

١ - انهيار نظام بريتون وودز (١٩٧١-١٩٧٣) باعلان الولايات المتحدة عام ١٩٧١ بوقف تحويل الدولار الى ذهب.

٢- عولمة النشاط الانتاجى.

٣- عولمة النشاط المالى واندماج أسواق المال.

٤ - تغير مراكز القوى العالمية .

٥- تغير هيكل الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية.

وهناك محاولة أخرى للاقتصادى التونسى الشاذلى العيارى نشرت فى نشرة «المنتدى» التى يصدرها منتدى الفكر العربى فى عمان بعنوان «الوطن العربى وظاهرة العولمة: الوهم والحقيقة» وهى من أنضج الكتابات العربية فى التمييز بين أنماط العولمة المختلفة. والخلاصة أن الباحثين قد تعددت مناهجهم فى تعريف العولمة فبعضهم ركز على أبعادها وتجلياتها المختلفة مثل روزناو، وعمرو محيى الدين، وبعضهم الآخر مثل صادق العظم آثر أن يقدم تعريفا صوريا جامعا للعولمة.

وفى كل الحالات لايمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها وأبعادها فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة.

ثانياً : النشأة التاريخية للعولمة : -

يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما، وبالتالى فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة، فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.ولعل مما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التى يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب، والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال، والتى يمكن القول أنها أحدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسب الالكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الانترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الانسانى بمختلف أنواعه من فرص ووعود.

واذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة يمكننا أن نعتمد على النموذج الذى صاغة رولاند روبرتسون فى دراستة المهمة تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى، والذى حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان.

ونقطة البداية عند روبرتسون هى ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس ان هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة فى تاريخ المجتمعات المعاصرة.

ذلك أن ظهور المجتمع القومى منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة. ذلك أن الدولة القومية المتجانسة، والتجانس هنا بمعنى التجانس الثقافى والمواطنين الذى يخضعون لإدارتها، تمثل تشكيلا لنمط محدد من الحياة.

ويمكن القول فى الحقيقة أن شيوع المجتمعات القومية فى القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة. بمعنى أن اذاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومى كصورة من صور الاجتماع المؤسسة، كان جوهريا بالنسبة لتعجيل العولمة التى ظهرت منذ قرن من الزمان.

وهناك مكونان آخران للعولمة وهما ـ بالاضافة الى المجتمعات القومية ـ مفاهيم «الأفراد» و «الإنسانية».

وبناء على هذه الاعتبارات صاغ روبرتسون نموذجه من خلال تعقب البعد الزمنى التاريخى الذى أوصلنا الى الوضع الراهن، والذى يتسم بدرجة عالية من الكحثافة الكونية والتعقيد. وينقسم النموذج الى خمس مراحل كما يلى:

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية :

وقد استمرت فى أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية، واضعافا للقيود التى كانت سائدة فى القرون الوسطى. كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.

وسادت نظرية عن العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الجريجورى.

المرحلةالثانية: مرحلة النشوء :

وقد استمرت فى أوربا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده. فقد حدث تحول حاد فى فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد بإعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة فى الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية. وزادت الى حد كبير الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية فى «المجتمع الدولى». وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

وهى التى استمرت من عام ١٨٧٠ وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين. ظهرت مفاهيم كونية مثل «خط التطور الصحيح»، والمجتمع القومى «المقبول»، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم ادماج عدد من المجتمعات غير الأوربية فى «المجتمع الدولى»، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها. وحدث تطور هائل فى عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال.

وتمت المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل . وتم تطبيق فكرة الزمن العالمى والتبنى شبه الكونى للتقويم الجريجورى . ونشأت فى هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم .

المرحلة الرابعة : الصراع من أجل الهيمنة

واستمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات . وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتى بدأت فى مرحلة الانطلاق . ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة . وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست والقاء القنبلة الذرية على اليابان ، وبروز دور الأمم المتحدة .

المرحلة الخامسة : مرحلة عدم اليقين

والتى بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات فى التسعينات . وقد تم ادماج العالم الثالث فى المجتمع العالمى ، وتصاعد الوعى الكونى فى الستينات .وحدث هبوط على القمر ، وتعمقت القيم ما بعد المادية ، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة ، وشيوع الأسلحة الذرية . وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية . وتواجه المجتمعات الانسانية اليوم

مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل نفس المجتمع . وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة . وظهرت حركة الحقوق المدنية ، وأصبح النظام الدولى أكثر سيولة ، وانتهى النظام الثنائي ، وذاد الاهتمام فى هذه المرحلة بالمجتمع المدنى العالمى والمواطنية العالمية . وتم تدعيم نظام الإعلام الكونى .

ومن الواضح أن هذا التخطيط العام لايغنى عن عديد من التفاصيل التاريخية .وفى نفس الوقت يمكن اثارة التساؤل عن مصير صور الكونية التى تبلورت فى الفترة من ١٨٨٠ حتى عام ١٩٢٥ وهل ستستمر أم ستتغير، بالإضافة إلى الموضوع البالغ الأهمية ، وهو كيف ستستجيب المجتمعات المختلفة للموجة المتصاعدة للكونية .

ثالثاً : التجليات المختلة للعولمة :

للعولمة تجليات متعددة اقتصادية وسياسة وثقافية واتصالية . التجليات الاقتصادية تظهر أساسا فى نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية وفى وحدة الأسواق المالية وفى تعمق المبادلات التجارية فى اطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج عن أخر دورة للجات ، وانشاء منظمة التجارة العالمية ، وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ، ونشاط الشركات دولية النشاط ، والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولى وغيره .

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة مشكلة أزمة الدولة القومية وتأثير العولمة على مفهوم وتطبيقات فكرة السيادة الوطنية . من ناحية أخرى يثور النقاش حول دور الدولة فى ظل العولمة الاقتصادية ، من ناحية تأكيده أو تغيير صورته ، بالإضافة إلى أسئلة شتى حول صلاحية نظام حرية السوق

ليكون أساسا للتنمية فى مختلف بلاد العالم ، والمخاطر التى يمكن أن تنجم من التنمية وحيدة البعد ، والتى تركز فقط على الجانب الاقتصادى .

وهناك تجليات سياسية للعولمة من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع إلى الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان وفى هذا الصدد تثار عدة أسئلة :

هل هناك نظرية وحيدة للديموقراطية هى الديموقراطية الغربية ، أم أن هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات فى العالم ؟

وهل هناك اجماع على احترام مواثيق الإنسان ، أم أن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق الانسان العالمية ؟

وبالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة ازدواجية المعايير فى تطبيق قواعد حقوق الإنسان ، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، والاستخدام المعيب لفكرة التدخل ، والذى فى أكثر صورة فجاجة يؤدى إلى اصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ، لحصار بعض الشعوب ، مثل حصار الشعب العراقى والشعب الليبى .

ومن ناحية أخرى هناك تجليات ثقافية للعولمة . والمشكلة المطروحة هى الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية ، لها قيمها ومعاييرها ، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب . والسؤال هنا : هل تؤدى هذه الثقافة العالمية – حال قيامها وتأسيسها – إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة ؟

وأخيرا هناك عولمة اتصالية تبرز أكثر ما تبرز من خلال البث التليفزيونى عن طريق الاقمار الصناعية ، وبصورة أكثر عمقا من خلال شبكة الانترنيت

التى تربط البشر فى كل أنحاء المعمورة . وتدور حول الانترنت أسئلة كبرى . ولكن من المؤكد أن نشأتها وذيوعها وانتشارها ستؤدى إلى أكبر ثورة معرفية فى تاريخ الإنسان .

ويضيق المجال عن التعرض لمختلف أنماط العولمة . فإذا كان النمط السائد هو العولمة « المؤمركة » فهناك عولمة « متؤربة » حيث تحاول أوربا المقاومة لسيادة النمط الأمريكى ، وفى نفس الوقت هناك عولمة على الطريقة الآسيوية. وقد استطاع الشاذلى العيارى فى ورقته السابقة الاشارة االيها أن يبرز بدقة الفروق بين أنماط العولمة المتعددة .

وتبقى مسألة فى منتهى الأهمية ، وهى موقف المجتمعات المختلفة عن العولمة . هناك معركة كبرى ايديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية تدول حول العولمة . هناك اتجاهات رافضة بالكامل ، وهى اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ، ولن تتاح لها النجاح . وهناك اتجاهات تقبل العولمة بغير أى تحفظات باعتبارها هى لغة العصر القادم ، وهى اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة . وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة ، وتدرك سلفاً أن العولمة عملية تاريخية حقاً ، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التى تقوم عليها فى الوقت الراهن ، والتى تميل فى الواقع الى اعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم ، وتقديمه فى صورة جديدة . وهذه الإتجاهات برزت فى أوربا وفى فرنسا على وجه الخصوص من خلال الموقف الرافض للحزب الإشتراكى الفرنسى ، والذى تبلور بشكل خاص فى تقرير الحزب الصادر فى ٣ أبريل عام ١٩٩٦ بعنوان « العولمة وأوربا وفرنسا » . وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية . وبالاضافة إلى ذلك بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة ، لم تقنع بالنقد التفصيلى لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها – أبعد من ذلك – تحاول أن تقدم البديل . ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة الكتاب الذى حرره جيرى ماندر وادوارد سميث عام ١٩٩٦

وعنوانه « القضية ضد الاقتصاد الكونى ونحو تحول الى المحلية » وهو يحتوى على أكثر من أربعين دراسة متعمقة .

أما فى الوطن العربى فنحن مازلنا فى غمار المناقشات الإيديولوجية الرافضة للعولمة بغير دراسة كافية لقوانينها ، أو التيارات التى تقبلها بدون شروط أو تحفظ .

ويمكن القول أنه فى الفترة الأخيرة فقط بدأت تباشير الدراسات الجادة الرصينة للعولمة وتأثيراتها على الوطن العربى ، وربما تكون ندرتنا هذه علامة على طريق الفهم المتعمق لظاهرة معقدة ومركبة . ويمكن على ضوء هذا الفهم صياغة استراتيجية عربية قومية لا للمواجهة الرافضة رفضاً مطلقاً ، ولكن للتفاعل الحى الخلاق . ولكن هل تسمح بهذا الإرادة السياسة العربية القومية ؟ هذا هو السؤال ، وهو صلب الأزمة الراهنة فى الوطن العربى .

المراجـــــع

١ – راجع في ذلك كتابنا : الثورة الكونية والوعى التاريخى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٩٦ .

٢ – أنتونى ماجرو ، تأصيل السياسات الكونية فى : ماجرو ولويس « السياسات الكونية : العولمة والدولة القومية » ، باللغة الإنجليزية ، لندن : مطبعة يولتى ، ١٩٩٢ ، ص ١ – ٣٠ .

٣ – جيمس روزناو ، ديناميكية العولمة : نحو صياغة عملية ، ترجمة فى قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ١٩٩٧ .

٤ – صادق جلال العظم ، ما هى العولمة ، منظمة التربية والثقافة والعلوم، لثورة تونس ، نوفمبر ١٩٩٦ .

٥ –عمرو محيى الدين ، المحاور الأساسية الاقتصادية للتنمية وظاهرة العولمة، ١٩٩٧ ، مخطوطة تحت النشر .

٦ – رولاند روبرتسون ، تخطيط الوضع الكونى : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى « فى : الثقافة الكونية : القومية والكونية والحداثة ، تحرير مايك فيذرستون ، دار نشر سياح ، ١٩٩٢ ، ص١٥ – ٣٠ .

٧ – أنظر فى ذلك : السيد يسين ، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة ، جزءان ، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٥ .

٨ – الشاذلى العيارى ، الوطن العربى وظاهرة العولمة : الوهم والحقيقة ، المنتدى ، عمان منتدى الفكر العربى ، العدد ١٤٥ ، تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٩٧ .

معـــركـــة فكرية حـــول العـــولمة

هل العـولمة – بمعنى التوحيد الاقتصـادى والسيـاسـى والثقـافى القـسرى للعالم – قـدر لافكاك منه ،وليس هناك من وسيلة للتصدى له ومواجهته ، أم هى عـملية تاريخـية تمثل لحظة من لحظات تطور النظام الرأسـمـالى العـالمى ولابد من التكيف الإيجابى الخلاق مـعها مهما كانت سلبـياتها ؟ وهل من شأن تعمق مـوجات العـولمة تدعيم التنوع الثقافى أو غـزو صارخ للهوية الثقافـية ؟ حول كل هذه القضايا الرئيسية وعشرات من المشكلات الفرعية دارت جلسات مؤتمر «العولمة وقضايا الهوية القومـية » الذى نظمه المجلس الأعلى للثقافة فى مصر فى الفترة من ١٢ – ١٦ أبريل ١٩٩٨ .

اقترح فكرة المؤتمر أمين عام المجلس جابر عصفور وأسهم كاتب المقال فى التـخطيط له ورئاسـته ، وشـارك بأبحـاثه فـيه نخـبة ممتـازة من أبرز المفكرين الذين يمثلون كلا من المشرق والمغرب والخليج ومصر .

العولمة فى سياق التفسير الكونى :

وقـد حـاولت باعـتبـارى رئيس المؤتمر فى كلمـة الافـتـتـاح أن أثيـر المشكلة الرئيسية التى يتعرض لها المؤتمر من خلال التركيز على «أن الانسانية تدخل فى غمار عـملية تغير كبـرى ، ونحن على مشارف القرن الحـادى والعشرين . وهذه التغـيرات لا يمكن لنا أن نفهم منطقهـا الكامن ، ولا منطلقاتها وأسـبابها بغـيـر تبنى نموذج مـعـرفى تكامـلى لا يفـصل بين الجـوانب السـيـاسـيـة والاقتـصادية والثقافيـة . ومن ثم يمكن القول أن الخطاب الذى سـاد حقـبة من الزمـان ودار حول «المتـغيـرات الدولية» وركز فـقط على التـحولات البـارزة فى بنية النظام الدولى ، وخـصـوصا سقـوط دولة عظمى مثل الاتحاد السوفـيتى ،

وصعود دولة عظمى أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى إلى أن يصبح النظام الدولى أحادى القطبية ، خطاب قاصر . لأنه لم يلتفت بالقدر الكافى إلى التغيرات الثقافية والاجتماعية الواسعة المدى التى تحدث فى العالم » .

« ومن حسن الحظ أن الباحثين العرب تناولوا موضوع العولمة ، التقوا الى الأبعاد المتعددة للظاهرة . ولعل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى دراسته المعروفة « الكوكبة : الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية » كان واضحاً تمام الوضوح وهو يعرف العولمة بكونها « التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء الى وطن محدد أو لدولة معينة دون حاجة الى اجراءات حكومية » .

ويمكن القول أن الفكر السياسى والاجتماعى العربى لم يشرع فى التحليل العلمى لظاهرة العولمة إلا منذ فترة قريبة . ، ولعل أولى الندوات العلمية العربية التى تناولت الموضوع هى الندوة التى عقدها مركز البحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع فى القاهرة بتاريخ ١٣ مارس ١٩٩٧ وكان موضوعها « التطورات العالمية والتحولات المجتمعة فى الوطن العربى « أما الندوة الثانية التى تناولت صلب الموضوع فكانت ندوة « العرب والعولمة » التى نظمها فى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ والتى أسهم فيها كاتب المقال ببحث موضوعه « فى مفهوم العولمة » .

غير أن ندوة « العولمة وقضايا الهوية الثقافية « ركزت تركيزاً شديداً على البعد الثقافى – وان تناولت بعض أبحاثها البعد الاقتصادى – وذلك لإثارة مختلف الإشكاليات التى تثيرها العولمة وأبرزها نزعتها لصياغة ثقافة كونية ، والإخطار التى يمكن أن تهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المعاصرة .

الثقافة الكونية والخصوصية الثقافية :

وفى تقديرنا أن هذه المشكلة هى جوهرة الخلاف حول العولمة . ذلك أنها بحكم آلياتها الاقتصادية والتى تتمثل أساساً فى الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول ، ومذهبا الأساسى وهو حرية السوق ، وتحرير التجارة من كافة القيود ، والخصخصة ، وتدعيم حرية رؤوس الأموال فى التنقل عبر الحدود وبغير حواجز ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إنما تنشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية فى نفس الوقت . فالعولمة الاقتصادية تشترط الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، كما تركزت على الفردية ، والتى كانت منذ نشأة الرأسمالية هى القاعدة الذهبية التى وجهت سلوك البشر فى المجتمعات الغربية .

والعولمة بذلك لاتقنع من خلال الآليات الاقتصادية بتشكيل نسق من القيم الكونية يريد أنصارها أن تعم مختلف أقطار العالم ، بل أنها – على الصعيد الثقافى – تطمح الى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الانسانى . فهناك اتجاه صاعد يضغط فى سبيل صياغة نسق ملزم من « القواعد الأخلاقية الكونية » . ومطروح الآن فى الساحة الفكرية العالمية أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد ، وبعضها مستمد من الأديان السماوية الثلاثة ، بالإضافة الى الخبرة الانسانية الممتدة ، وما يسمى « الثقافة المدنية » والتى تركز على الحرية السياسية والتعددية الفكرية وأهمية المجتمع المدنى واحترام حقوق الإنسان .

وتساعد الثورة الاتصالية ، بما تتضمنه من القنوات الفضائية التى تبث الرسائل التليفزيونية لمختلف أنحاء المعمورة بثا مباشرا بالإضافة الى شبكة الانترنت ، فى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم . غير أن المشكلة التى يثيرها بعض الباحثين من العالم الثالث ، أن تدفق هذه الرسائل

الاعلامية والثقافية يأتى من المركز الرأسمالية بكل قوتها وعنفوانها وقدراتها التكنولوجية ، ويصب فى دول الأطراف كمجتمعات العالم الثالث، والتى تصبح فى الواقع مجرد مستقبلة لهذه الرسائل الاعلامية والثقافية بكل ما فيها من قيم . بعضها يعتبر فى نظر هذه المجتمعات قيماً سلبية وأحياناً مدمرة ، وهى فى جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافى مما يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات .

وموضوع الخصوصية الثقافية المهددة – وفق هذا النظر – تحتاج فى الواقع الى وقفة نقدية صارمة . ذلك أنه من المتفق عليه أن أى مجتمع انسانى له خصوصيته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعى الفريد والذى لايمكن أن يتكرر ، فهى أشبه بالبصمة الثقافية المتفردة . كما أن أى منطقة حضارية لها خصوصيتها الثقافية المميزة مثل المنطقة العربية الإسلامية على سبيل المثال. وان كانت هذه الخصوصيات الثقافية لا تنفى فى الواقع القاسم المشترك مع باقى المجتمعات والمناطق الحضارية ، بحكم أننا ننتمى جميعاً الى الجنس البشرى ، فالإنسان أولاً وأخيراً هو الإنسان فى كل مكان ، كما يؤكد دائماً الكاتب الأمريكى الشهير مارك توين ، بمعنى أن وحدة الطبيعة الإنسانية لابد لها أن تترك آثاراً متشابهة الى حد كبير بين مختلف أبناء البشر .

إذ كانت الملاحظات السابقة صحيحة ، فهى تعنى فى المقام الأول أن هناك جدلا دائماً بين الخاص والعام ، ونعنى بين الخصوصية الثقافية والمشترك بين المجتمعات والأمم فى نفس الوقت . ويبقى الخلاف حول طبيعة هذا التفاعل بين الخاص والعام واتجاهاته وآثاره .

وفى هذا المجال هناك صراع فكرى بين أنصار الخصوصية الثقافية المغلقة والخصوصية الثقافية المفتوحة. أنصار الاتجاه الأول يقفون موقفا متعصبا

يركز على أصولهم الثقافة ويتمحور حول شجرة أنسابهم الفكرية، ويتشبث بها، فى مواجهة عدائية إزاء فكر الآخر وثقافته، أيا كان هذا الآخر، جارا قريبا، أو هو الفكر الغربى على اطلاقة. ويظن أنصار هذا الاتجاه وهماً أن الخصوصية الثقافية لها جوهر خالص لايناله التغيير عبر الزمن، وأنها تصلح كقاعدة حضارية مكتفية بذاتها عن فكر الآخرين وثقافتهم.

أما أنصار اتجاه الخصوصية الثقافية المفتوحة، فهم على العكس، لايرون فى الخصوصية الثقافية جوهرا ثابتا، وانما مجموعة من الخصائص والسمات التى تبلورت نتيجة تفاعل عوامل مركبة شتى فى لحظة تاريخية معينة، ولكن هذه الخصائص والسمات فى تفاعلها مع الواقع، ومن خلال الجدل بين الداخل والخارج، والخاص والعام، تتغير عبر الزمن، بل وتتجدد باستمرار، وهذا هو مناط الفاعلية الحقيقية. ونعنى قدرة الخصوصية الثقافية على التفاعل الايجابى الخلاق مع متغيرات العصر، وتطورات الزمن.

ولذلك يمكن القول أن أنصار الاتجاهات السياسية المحافظة والرجعية هم أنفسهم أنصار الخصوصية الثقافية المغلقة، والذين يحتمون بها حتى لايطبقوا المعايير العالمية التى اتفقت عليها الإنسانية فى ميادين لا جدال فى أن الاجماع العالمىّ قد اتفق عليها. ولنأخذ مثلا المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية . هذه المواثيق تهدف الى الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره انساناً ، والحرص على توفير الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية له . ولذلك حين يأتى نظام سياسى معين ، ويأبى – باسم الخصوصية الثقافية – تنفيذ ما اتفقت عليه الأمم ، فإن ذلك يعد فى الواقع اساءة استخدام بالغة لحجة الخصوصية الثقافية . ذلك أنه لو كانت هناك خصوصية ثقافية من شأنها أن تحرم الإنسان من حريته السياسية ، أو تمنعه من الحصول على حقوقه المشروعة الاقتصادية والاجتماعية ، فمعنى

ذلك أنها خصوصية ثقافية متخلفة ، ينبغى العمل على تغييرها وتطويرها حتى ترقى الى مستوى العصر .

هذه هى بعض المشكلات التى تثيرها العولمة فى تفاعلها الإيجابى والسلبى مع الهويات الثقافية .

وإذا كنا فى خطابنا الإفتتاحى الذى وجهناه للمؤتمر قد حذرنا من خلال تحليلنا للخطاب العربى حول العولمة ، من ميل بعض الباحثين لاصدار تقييمات قاطعة متعجلة عن العولمة رفضاً أو قبولا ، فى الوقت الذى يسعى فيه الباحثون فى أنحاء العالم الى الفهم العميق لقوانينها أولاً ، إلا أنه يمكن القول أن أبحاث المؤتمر وقعت الى حد كبير فى الاستقطاب بين من يرفضون العولمة باطلاق ، ومن يقبلونها بغير شروط ، بالإضافة الى بعض المواقف الوسيطة .

وربما كان من المناسب أن نتابع من بعد – من خلال تحليل نقدى – هذه الإتجاهات جميعاً .

تأشيرة خروج من النظام العالمى !

هل يمكن لدولة ما – أيا كان نظامها السياسى – أن تحصل على تأشيرة خروج من النظام العالمى ، بمعنى أن تنفلت من أساره ، وأن تبنى تجربتها فى التنمية بعيدة عن تشابكاته متحررة من قيوده ، أم أن هذا المطلب فى حد ذاته ضرب من ضروب الأوهام ، التى قد تكون أوهاماً ماركسية أم أوهاماً اسلامية على السواء ؟

هكذا تساءل منذ فترة الباحث الأفريقى الشهير « على مزروعى » فى مقال هام نشره فى مجلة « العالم الثالث » ، وكان يناقش فيه أساساً حالة ايران فى بداية ثورتها .

كانت ايران فى هذا الوقت فى زروة الحماس الثورى ، والذى كشف بعد حين عن التفكير السياسى المراهق الذى صاحب الثورة ، والذى جعل أنصارها المتشددين يدفعون فى طريق الخروج من النظام العالمى ، ويظنون أنهم يمكن أن يبنوا دولة اسلامية ثورية مستقلة ، مبرأة من مساوىء الرأسمالية المعاصرة، ومتحررة من قيود دول الاستكبار العالمى . بل أنهم ركزوا تركيزا شديداً على ضرورة تصدير الثورة الإسلامية للعالم ، تحت القيادة الإيرانية .

وأثبتت التجربة التاريخية أن الوهم الإيرانى قد بددته حقائق العالم المعاصر ، والتى من شأنها أن تفرض على الدول – أيا كان نظامها السياسى – أن تشتبك من خلال تفاعل ايجابى خلاق مع النظام العالمى بدلاً من أن تنعزل ، لأن الإنعزال هو بداية طريق الموت البطىء للشعوب ، أيا كانت لغة الخطاب الثورية لقادتها ، والتى تتضمن مزاعمهم عن الإنتصار على النظام الرأسمالى العالمى . ولعل الحالة المتدهورة لكوبا ، ولكوريا الشمالية أمثلة حية على ما نقول .

ومعنى ذلك أن رفض النظام العالمى الرأسمالى ، وبالتالى رفض العولة ، والتى هى فى الواقع مرحلة حاسمة من مراحل تطوره االطويلة ، قد يأتى من منطلقات إسلامية أو من مراجع ماركسية على السواء .

الرفض الإسلامى للعولة ينطلق أساساً من موقع الدفاع عن الخصوصية الثقافية المهددة من قبل موجات العولة المتدفقة ، والرفض الماركسوى يأتى من منطلق الدفاع عن التنمية المستقلة فى مواجهة التبعية المفروضة من قبل مراكز العولة الإقتصادية ، والمتمثلة أساساً فى الشركات متعددة الجنسية ، والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى .

رفض العولمة :

وقد عبر التيار الرافض للعولمة عن نفسه بلغة واضحة وبينه فى مؤتمر « العولمة وقضايا الهوية الثقافية » من خلال عدد من الباحثين والمثقفين العرب المعروفين بتبنيهم الاتجاه الماركسى . ولقد كانت تجربة مثيرة للباحث النقدى الذى يتابع العروض والمناقشات ، تتبع المنطق الذى يتبناه هؤلاء الباحثين ، والذين لم يقصروا أبداً فى الواقع فى اعادة انتاج الخطاب الماركسى المعادى للرأسمالية من حيث المبدأ والمنطلقات ، قبل تعرضهم لتحليل ظاهرة العولمة .

وقد أتيح لى فى الأسابيع الأخيرة أن أقرأ أخر كتاب ألفه مؤلف ماركسى انجليزى مقتدر دائماً من المعجبين بكتاباته الرصينة عن الدولة فى النظام الرأسمالى المعاصر ، وهو رالف ميليباند . وكتابه بعنوان « الإشتراكية لعصر شكاك ، وقد ترجمته نوال لايقة وراجعه د . غانم حمدون وأصدرته ضمن إصدارتها الممتازة دار نشر « المدى » عام ١٩٩٨ .

كتب ميليباند كتابه هذا إنهيار الإتحاد السوفيتى وفى عام ١٩٩٤ على وجه التحديد ، وقبيل وفاته مباشرة ، فتحول الكتاب بذلك الى وصية فكرية لأحد عظام المفكرين الماركسين فى عصرنا . كانت مشكلة ميليباند الكبرى كيف يوفق بين معتقداته الماركسية الراسخة والواقع البائس الذى كشفت عنه التجربة السوفيتية التى لم تنجح سوى فى بناء نظام سياسى يعتمد القهر العنيف أسلوباً للتعامل مع البشر . هل يدعى - كما يفعل أخرون - أن جوهر الماركسية سليم وأن العيب كل العيب فى التطبيق ؟

هذه فى حد ذاتها حجة ضعيفة يتبناها أنصار الإيدولوجيات التى كشف التطبيق عن عدم صلاحية مبادئها للتنفيذ . ولم يجد ميليباند مخرجاً سوى أن يبدأ أولاً بمحاكمة الرأسمالية فى ذاتها . ولذلك لم يكن غريباً أن يبدأ

الفصل الأول من الكتاب وعنوانه « مقاضاة الرأسمالية » بتنفيذ دعاواها النظرية ومهاجمة ممارساتها التطبيقية ، والتى مهما كانت نجاحاتها فى إطار دولة الرفاهية فى تحقيق التقارب بين الطبقات ، ومد شبكة التأمينات الإجتماعية والصحية لكى تحمى الفئات العريضة من البشر ، إلا أنها لايمكن أن تبرأ من «خطيئتها الأولى » وهى أنها نظام يقوم على الاستغلال من خلال فرض العمل المأجور على البشر ، وذلك بواسطة الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج.

يتساءل ميليباند : « هل من المعقول أن نسعى الى استبدال الرأسمالية بنظام يختلف تماماً عنها ؟ أليس من الأكثر معقولية أن ندفع بإتجاه المزيد من الإصلاحات ضمن نطاق النظام الحالى فنحقق بالتالى رأسمالية أكثر إنسانية؟ اذا اعتبرنا الإشتراكية أفقاً شديد البعد ، أو وهما باطلاً ، فلماذا لا نركز جهودنا على النضال من أجل تحسينات ممكنة التحقيق ، وننسى فكرة ، رؤيا أو يوتوبيا فقدت المصداقية لدى أوساط واسعة ؟ .

ويرد على سؤاله بإجابة رافضة قاطعة فيقول « نحن نرى أن الإصلاح التدريجى ليس كافياً للقضاء على الشرور المتأصلة فى النظام الرأسمالى » وهكذا أغلق ميليباند الباب على امكانية النضال لاصلاح النظام الرأسمالى من الداخل ، لأنه انتقل من بعد لعرض الخطوط العريضة للنظام الإشتراكى الذى يحلم به ، والذى فشل فى إثبات إمكانية تحقيقه الفعلية فى ضوء الحقائق الراهنة للنظام الرأسمالى العالمى .

هكذا تكلم ميليباند بصوت يغلب عليه الآسى والشجن ، بعد سقوط الإتحاد السوفيتى أول تجربة اشتراكية فى العصر الحديث .

وفى نفس السياق ، وإن كان بنغمة يطغى عليها الغضب الشديد ، تحدث أعضاء المؤتمر الرافضين للعولمة ، من خلال بيان سلبياتها والتى قد لا يكون

هناك خلاف بشأنها . وأهم هذه السلبيات تحكم الشركات المتعددة الجنسية فى الإدارة الإقتصادية العالمية ، وتراكم أرباحها على حساب شعوب دول الجنوب ، ومن خلال اضعاف السيادة القومية للدول ، والتى تتكفل بها - وبالإضافة الى هذه الشركات - المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى . وفى قائمة سلبيات العولمة التى سردوها أيضاً أنها أن تؤدى بالضرورة الى رخاء مجتمعات دول الشمال ، لأنها عملت على تفكيك هذه المجتمعات ، وزيادة الهوة الطبقية بين من يملكون ومن لايملكون ، ويشهد على ذلك إزدياد معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة ، وبالإضافة الى تهميش طبقات اجتماعية بكاملها ، واستبعادها من نطاق الفاعلية الإجتماعية والسياسية . ويضيفون الى ذلك بالطبع حججا أخرى تقليدية أبرزها مخاطر الغزو الثقافى ، التى تضاف الى مصائب التبعية الاقتصادية والسياسية .

تقييم العولمة :

وفى تقديرنا أن اصدار حكم نهائى على العولمة غير قابل للنقض والإبرام، ينص على رفضها رافضاً مطلقاً ، يكشف عن تعجل فى إصدار الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى . وإذا كان صحيحاً أن العولمة الراهنة تكشف عن ذروة من ذرى تطور النظام الرأسمالى العالمى، فنحن نعتقد أن التاريخ سيتجاوز هذه اللحظة ، وسيكشف فى المستقبل المنظور أن العولمة - بغض النظر عن نشأتها الرأسمالية - ستتجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية عالمية واسعة المدى ، ستنقل الإنسانية كلها - على اختلاف ثراء وفقر الأمم - الى آفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوجى والسياسى والإجتماعى . وبعبارة أخرى ستحدث آثار إيجابية لم تكن متصورة لدى من هندسوا عملية العولمة ، بل وستتجاوز هذه الآثار مخططاتهم التى كانت تهدف للهيمنة والسيطرة على النظام العالمى ، وسيثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة واحدة مثل

الولايات المتحدة الأمريكية ، أو حتى لمجموعة من الدول الكبرى أن تهيمن هيمنة كاملة على العالم اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً وعلمياً وإلا حكمنا على شعوب الأرض جميعاً بالعقم وعدم الفاعلية .

نحن ، فى الواقع نحتاج الى منهج صحيح للتعامل مع ظاهرة العولمة بكل أبعادها . العولمة - كما أكدنا لذلك أكثر من مرة - عملية تاريخية غير قابلة للإرتداد . وبذلك يعد منطقاً متهافتاً ما يدعو اليه بعض أعدائها من ضرورة محاربتها ، لأنك لا تستطيع الوقوف أمام نهر يتدفق ، هو عبارة عن حصاد تقدم انسانى تم عبر القرون الماضية ، وأسهمت فيه شعوب وحضارات شتى . هل يمكن مثلاً محاربة الانترنت ، من خلال اصدار قرار بالامتناع عن التعامل معها ، كما تفعل الآن بعض الأنظمة السياسية العربية الغبية ، خوفاً من انتشار المعرفة والوعى السياسى بأوضاع الأمم أمام مواطنيها ؟ وهل يمكن الإمتناع عن التعامل مع منظمة التجارة العالمية ، مع الاعتراف بسلبيات متعددة فى اتفاقيات الجات الأخيرة ؟ وهل يمكن مواصلة خرق حقوق الإنسان وقمع الشعوب ، فى اطار من العولمة السياسية يدعو لضرورة تطبيق الديموقراطية ، ونشر آفاق التعددية السياسية والفكرية ؟ وهل يمكن مقاومة بزوغ وانتشار ثقافة فكرية كونية تحمل فى طياتها تبلور الوعى الكونى بأخطار البيئة على سلامة الكوكب ذاته ، وأهمية صياغة معايير أخلاقية كونية تضع قواعد المنهج فى التعامل بين الشعوب والحوار بين الحضارات ، وتحارب العنصرية والتطهير العرقى والتعصب الدينى ، والاستقلال الاقتصادى ؟

إن المعركة الحقيقية لا تكمن فى مواجهة العولمة كعملية تاريخية ، وانما ينبغى أن تكون ضد نسق القيم السائد الذى هو فى الواقع إعادة انتاج لنظام الهيمنة القديم . وهنا على وجه التحديد ينبغى تحديد طبيعة المعركة فى النضال - على المستوى الدولى - للقضاء على ازدواجية المعايير فى تطبيق

حقوق الإنسان ، وعدم فرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج أوحد للديموقراطية ، واتاحة الفرصة للشعوب ، لكى تمارس ابداعها السياسى. وهناك ضرورة عاجلة لتقنين حق التدخل حتى لايشهر كسلاح ضد الشعب العربى وغيره من شعوب الجنوب . كما أن قضية حل الصراعات بأسلوب سلمى ، وتحقيق السلام العالمى ، واعادة النظر فى مفهوم التنمية على المستوى العالمى ، كل هذه ميادين تحتاج الى نضالات متواصلة لضمان صياغة نسق قيم عالمى يحترم حرية الشعوب ، ويسهم فى تقديمها فى ظل حضارة إنسانية جديدة بالتحقق فى القرن الحادى والعشرين .

الإبحار فى محيط العولمة !

على عكس فريق الرافضين للعولمة – بناء على حجج شتى – فى مؤتمر « العولمة وقضايا الهوية الثقافية » ، هناك فريق أخر تبنى شعاراً واضحاً لا لبس فيه مؤداه مهما تكن أخطار العولمة وسلبياتها ، دعونا نبحر فى محيط بدون إبطاء ، مسلحين فى ذلك بنظرة نقدية متفائلة ! وقد بنى هذا الفريق وجهة نظره على أساس نقطة أساسية مفادها أن الخلاف لاينبغى أن يتركز على العولمة ذاتها ، لأنها تحققت فعلاً فى أغلب الميادين وأبرزها المجال الاقتصادى ، وفى سبيلها الى التحقيق فى باقى الميادين السياسية والثقافية ، ولكن الخلاف ينبغى أن يتركز على محتوى العولمة وشكلها .

ويقف على رأس المنادين بالابحار فى محيط العولمة الكاتب السورى المعروف ، محيى الدين اللاذقانى فى بحثه المعنون « تساؤلات كونية فى عالم بلا هوية ولأنه يقدم أطروحة متكاملة ، فهو يستحق أن نقف أمام أفكاره لتحليل المنطق الكامن وراء أطروحته .

العولمة والهواية العربية :

من المخاوف التى أظهرتها بعض الكتابات العربية الخشية من غزو العولمة بموجاتها المتدفقة للهوية العربية ، والمشكلة فى ابراز هذه المخاوف مزدوجة . فأولا ليس هناك دليل على أن اتجاه العولمة بالضرورة يهدف الى محو الهويات الثقافية المتعددة . ذلك أن العولمة ليست بحاجة بالضرورة الى فرض نظام ثقافى موحد على كل أنحاء العالم ، ومن ناحية أخرى ، لأن هناك استحالة أمام كل من يخطط لمحو التعدد الثقافى العالمى . فالثقافات وان كانت تنشأ وتتطور ، وتزيد فاعليتها فى مراحل المد التاريخى ، وتذوى وتضعف فى عهود الإنحسار والتراجع ، إلا أنها مع ذلك تبقى وتستمر – وإن كانت تتغير عبر الزمن – لأنها تعبر عن جماعات بشرية بعينها لها تاريخها الإجتماعى الفريد الذى لا يمكن محوه ، ولا إزالة آثاره ، ولا الغائه ليستبدل بنزعات عولمية جديدة .

والمشكلة الثانية أن الحديث عن الهوية أيا كانت ، عادة ما يصاغ فى عبارات فضفاضة تفتقر إلى الدقة والتحديد ، بالاضافة إلى أن ابراز خطاب الهوية والخصوصية الثقافية فى بعض المراحل التاريخية ، عادة ما يكون نوعا من أنواع المقارمة غير المباشرة للأفكار العالمية الجديدة والنقدية ، والتى من شأنها أن تزعزع المواقع التقليدية لنخب سياسية حاكمة تخشى من التجديد ، وتحتمى بالقديم حفاظاً على مصالحها الطبقية أو مكانتها المعنوية أو السياسية أو الثقافية . خذ على سبيل المثال رفض المعايير العالمية لحقوق الانسان بحجة الخصوصية الثقافية ، أو رفض الديمقراطية الغربية على أساس أن لدينا نظام الشورى ، مع أنه لا يمارس فى التطبيق اطلاقا ، بالرغم من رفع شعاراته وأعلامه .

غير أنه أهم من ذلك كله أن الحديث يتم حول الهوية العربية وكأننا اتفقنا فعلا على محتواها ، ونعرف حقيقة سماتها البارزة ، وليس هذا صحيحاً على وجه الاطلاق . فهناك صراع ثقافى دائر ومحتدم بين جماعات سياسية وثقافية عربية شتى حول الهوية العربية . هناك الصراع أولاً بين القوميين والإسلاميين والذى يدور حول سؤال هل نحن عرب أولاً أم نحن مسلمون أساسا ؟ وبعبارة أخرى يدور الخلاف بين أنصار القومية العربية الإسلامية ، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية وثقافية خطيرة . ،ومن ناحية أخرى برز فى السنوات الأخيرة على الخصوص الصراع بين أنصار الرؤية العلمانية للدولة والمجتمع والثقافة ، وأنصار الرؤية الدينية المتشددة الذين يريدون فى النهاية اقتلاع جذور الدولة العلمانية العربية المعاصرة سلما أم عنفا .

وأبلغ دليل على خطورة هذا الصراع حول الهوية ، شيوع الفكر المتطرف لدى جماعات متعددة فى المجتمع العربى ، وأخطر من ذلك بزوغ حركات إرهابية تحاول تحقيق الهدف الاستراتيجى ، وهو إقامة الدولة العلمانية القائمة.

ويقرر محيى الدين اللاذقانى بصدد موضوع الهوية «لقد أسرفنا فى العالم العربى فى الهجوم على العولمة قبل أن تصل ، وحفرنا كافة المتاريس اللازمة للدفاع عن الهوية العربية وصد هجمة جحافل الغزو الثقافى القادم ، دون أن نسأل أنفسنا أن كانت تلك الهوية موجودة فعلا ، أو نتأكد فى حال وجودها من أن العولمة قادمة لمحوها مع غيرها من الهويات المحلية فى دول الأطراف لصالح مركز لايقبل الا أن يكون كل من فى العالم على شاكلته . وقد حسمنا الموضوع على هذه الجبهة دون أن تترك أى هامش لاحتمال أن تكون العولمة نصيراً للتنوع الثقافى ». غير أننا نحتاج فى الواقع لحسم هذه القضية أن نثير أولا قضية المجتمع العربى والعولمة .

المجتمع العربى والعولمة :

يرى الداعون للإبحار فى محيط العولمة أن المجتمع العربى الذى ترتفع صيحات بعض كتابه للتنديد بها ، والتحذير من أخطارها ، هو أشد ما يكون حاجة لكى تغزوه ، موجات العولمة ! فالمجتمع العربى فى رأيهم يعيش فى ظل أنظمة سياسية مستبدة ، تقوم أساسا على قمع مؤسسات المجتمع المدنى ، وقهر المواطنين ، وأخطر منذ ذلك أن عديدا من هذه الأنظمة ربطت مصالحها السياسية بدول أجنبية ، وبغض النظر عن المصالح الوطنية أو القومية فى بعض الحالات .

ومن هنا فإنه من غير المفهوم - كما يقرر اللاذقانى - ذلك التشكيك المبالغ فيه بالعولمة وتطبيقاتها ، لأن مجتمعاتنا أكثر حاجة من غيرها للتدفق الحر للمعلومات ، ولتوطين التكنولوجيا ، وتوسيع آفاق حرية التعبير ، وإيجاد ضمانات دولية لتطبيق حقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات ، والحفاظ على التنوع الاثنى المثمر ، الذى لايتحول إلى عائق وعاهة إلا فى ظروف الاستبداد السياسى وسيادة النظرة الأحادية المتعصبة ، التى تجهض كل حوار انسانى خلاق .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه : إذا كانت هناك ثقافة سياسية كونية آخذة فى التبلور ، والذيوع والانتشار ، تركز على الديمقراطية والتعددية وضرورة احترام حقوق الإنسان فهل المجتمع العربى سيسير - كما تفعل فى الوقت الراهن مجتمعات معاصرة شتى - فى مسيرة الانتقال من الشمولية والتسلطية بكل أشكالها إلى الديموقراطية مع تعدد صورها ، أم أن هناك عقبات ستمنعه من هذا التطور اللازم فى عصر العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية ؟

فى هذا الصدد يطرح محيى الدين اللاذقانى مجموعة أسئلة تستحق التأمل .

السؤال الأول : «هل النخب العربية قادرة على قيادة تحولات باتجاه ليبرالية مطلقة تفرضها الكونية الجديدة ، التى تتسامح فى قضايا الفولكلور والتنوع الثقافى ولا تقدم أية تنازلات لأى شكل من أشكال الإستبداد السياسى » ؟

السؤال الثانى : هل تلك النخب قادرة على توطين التكنولوجيا والاستجابة لتحديات التقانة (التكنولوجيا) ؟

السؤال الثالث : « هل الخيال السياسى العربى يعمل بالتوزاى مع النخب الفكرية العربية ، أم أن القطيعة بين الاثنين مرئية وحتمية » ؟

السؤال الرابع : « هل نحن على استعداد نفسى – مع توفر الإمكانيات – لأن نفعل كما فعلت اليابان التى أنفقت عشرات المليارات على حركة الترجمة لتضع شعبها ومؤسساتها الأكاديمية على قدم المساواة معرفيا مع العالم الذى كانت تتطلع إلى منافسته ؟» .

السؤال الخامس : «هل حسم العرب مسألة الهويات المناطقية وقرروا فيما بينهم أن الخليجيين والمتوسطيين والمغاربيين يمكن أن يعملوا معا ، ومعهم اسرائيل تحت المظلة الفضفاضة التى يطلقون عليها الاسم الاصطلاحى «الشرق أوسطية» .

السؤال السادس : هل الجسارة العقلية والانفتاح الفكرى المغسول من شوائب التعصب موجود عند الجميع بسوية واحدة ، أم أن بعض العقليات الاستعمارية الغربية ما تزال تعمل بالتوازى مع العقليات المتخلفة فى العالم الثالث وعلى الموجة التقليدية نفسها ؟

السؤال السابع : «هل النموذج الغربى نفسه قابل للتعميم ، بعد اقترابه من الإفلاس وفشل تجارب قرنين من التغريب القسرى للعالم وشعوبه» ؟

هذه الأسئلة هامة فى ذاتها وتحتاج للإجابة على كل منها إلى دارسات مفصلة تأخذ فى اعتبارها الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع العربى المعاصر ، وامكانيات تغيرها فى المستقبل على المدى المتوسط والطويل.

غير أننا نلحظ تناقضا واضحا لدى اللاذقانى من حماسه للعولمة وضرورة اقتحامها ، وبين تشكيكه كما يظهر فى السؤال السابع ، فى النموذج الغربى نفسه – وهو مما لاشك فيه أحد العمد الرئيسية التى تقوم عليها العولمة المعاصرة ، وهو حين يطرح السؤال – المشروع فى ذاته – حول قابلية النموذج الغربى نفسه للتعميم ، بعد اقترابه – كما يقرر – من الافلاس ، وفشل تجارب قرنين من التغريب القسرى للعالم شعوبه ، فهو فى الواقع ينتهى بما كان ينبغى أن يبدأ به ، وهو مشكلة النموذج الحضارى الذى صيغت العولمة على أساسه . ذلك أن اتخاذ موقف تقييمى محدد من النموذج الغربى ، هو الذى سيحسم القضية المثارة الآن فى الفكر السياسى العربى هل نناضل ضد العولمة ، أم نقتحم بكل جسارة غمراتها ، ونتفاعل تفاعلا ايجابيا خلاقا مع مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ؟

هذا السؤال – المشكلة يعود بنا مرة أخرى إلى المناظرات الفكرية العربية التى دارت فى اطر الفكر العربى الحديث منذ مطلع النهضة ولم تتوقف حتى اليوم .

ومع كل ذلك لا ينبغى أن نعتبر اللاذقانى وغيره من الكتاب العرب الذين يتحمسون للدخول بجسارة فى عالم العولمة ، يوافقون هكذا على كل اتجاهاتها . بل انهم لمدركون ادراكا دقيقا للسلبيات التى ترافق التطبيقات

الراهنة للعولمة . ودليلنا على ذلك ما ذهب إليه اللاذقانى قرب ختام دراسته «ومع الحماس للهوية الكونية ، لا يستطيع الفكر النزية إلا أن يحذر من بعض المخاطر التى سترافقها ».

نحو خريطة معرفية للعولمة :

منذ العام ١٩٨٩ الذى شهد أكثر أحداث القرن العشرين درامية ، وهو انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، بدأت مشروعا علميا كان الهدف منه محاولة منهجية لفهم ماذا حدث فى العالم ، ولماذا حدث ، وكانت الحصيلة الأولى للمشروع ، الدراسة التى نشرتها بعنوان تغير العالم : جدلية السقوط والصعود والوسطية . تم التأكيد فيها على سقوط الشمولية كنظام سياسى مرة واحدة للأبد ، ولكن مع الحرص على التأكيد أيضا على أن هذا لايعنى سقوط الماركسية كأيديولوجية ، لأن النظم السياسية إذا كانت تسقط، فإن الايديولوجيات باعتبارها فى المقام الأول أنساقا مترابطة من القيم التى تتعلق بالتطور الاجتماعى ، قد تضعف وقد تتوارى وقد تتجدد ، ولكنها لا تسقط .

فالماركسية تهدف إلى تحقيق أقصى درجة من درجات الحرية الإنسانية فى إطار من العدالة الاجتماعية الشاملة ، فكيف تسقط هذه القيم التى تعبر فى الواقع عن أشواق الانسانية منذ فجر التاريخ إلى الحرية والعدل ؟ وفى نفس الوقت ، قمت بنقد الاتجاه الذى كان قد بدأ يتبلور زاعما أن الرأسمالية قد صعدت وتربعت على المسرح العالمى بغير منافس بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وهو الاتجاه الذى تطور من بعد على يد فرانسيس فوكوياما فى كتابه الشهير «نهاية التاريخ» ، ليتحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعيا كونيا زائفا ، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هى ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين ! .

كان الهدف من الدراسة – بالإضافة إلى تقييد دعاوى الرأسمالية وادعاءاتها بارتباطاتها الوثيقة مع الديمقراطية – تحطيم الثنائيات الزائفة التى ملأت الفضاء الفكرى للقرن العشرين ، والتى درجت على ضرورة الاختيار الحتمى بين الفردية والجماعية ، وبين القطاع الخاص والقطاع العام ، وبين العلمانية والدين ، وبين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل ، وبين الأنا والأخر على الصعيد الحضارى . وقدمت فرضا يقوم على أساس أن التوفيقية ستكون هى لغة القرن الواحد والشرين ، وأن النموذج التوفيقى العالمى الجديد سيتسم بسمات أربع ، لو استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمى وهى :

١ – التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية والمركزية الأوروبية والغربية .

٢ – النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الإيديولوجية .

٣ – إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديمقراطية على كافة المستويات ، بعد الانتصار على نظريات التشريط السيكلوجى ، والتى تقوم أساس محاولة صب الإنسان فى قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوجيا .

٤ – العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية ، وتقليص مركزية الدولة .

٥ – إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدول التى غزت المجال العام ، ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص .

٦ – التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية .

وقد تمت الإشارة إلى أننا نشهد – فيما نرى – المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت ، وبداية تشكيل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشرى» .

غير أنه يبدو أن هذه الدراسة الأولى من مشروعنا لفهم العالم ، كانت متفائلة أكثر مما ينبغى ، لأنه سرعان ما تبين لى من خلال التعمق فى قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمى المتغير ، أننا بصدد معارك كبرى ايديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية ، من الصعب التنبؤ الآن بنتائجها النهائية ، لأن المسألة ستتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التى تقودها الولايات المتحدة تحت شعار العولمة ، لاعادة انتاج نظام الهيمنة القديم.

وهكذا من خلال دراستين « الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى» ، و « حوار الحضارات فى عالم متغير » ، استطعنا أن نحدد أولاً ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث فى الوقت الراهن ، الثورة السياسية وتعنى الإنتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، والثورة القيمية وتعنى الإنتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية ، والثورة المعرفية وهى تتركز فى الإنتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة ، ثم حاولنا من بعد فى الدراسة الثانية عن حوار الحضارات أن نصوغ إطارا نظرياً مرجعياً على أساسه يمكن تحليل الظواهر المتفاعلة فى عالم اليوم وهو إطار مثلث الجوانب يقوم على دراسة العولمة والعلاقات المتعددة الأطراف، والقومية .

ومما لا شك فيه أن البعد الأول وهو العولمة ، هو أبرز هذه الأبعاد ، لأنه يشير إلى العملية التاريخية الكبرى التى تحفر مجراها بشدة فى التاريخ الإنسانى الراهن ، وتؤثر تأثيرات بالغة العمق فى كل المجتمعات المعاصرة، المتقدمة ، والنامية على السواء .

وقد سبق لنا أن قمنا بتحليل مفهوم العولمة ، من حيث تعريفه والنشأة التاريخية له ، والتجليات المختلفة للعولمة ، والتحديات والمخاطر التى تفرزها، مع التركيز على انعكاساتها بالنسبة للوطن العربى على مستوى تياراته

الفكرية ، وقضاياه الاجتماعية – الثقافية . وإدراك العرب عموماً – فى إطار الجنوب – لهذه المسألة بأبعادها المختلفة .

ونحاول هنا تقديم تحليل ابستمولوجى للعولمة ، يركز على تعريفاتها المختلفة ، وأطروحاتها المتعارضة ، وسياساتها المعلنة .

١ – الدراسات المعرفية للعولمة :

هل هناك شك فى أن العولمة أصبحت كظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس؟ ومع ذلك فالاقترابات المختلفة من هذا الموضوع الهام سادتها مختلف أنواع التحيزات الفكرية . ذلك أننا نجابه فى الواقع بتيارين يسيطر عليهما الإنحياز المسبق . التيار الأول يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرا حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ ، بناء على زعم مبناه أن العولمة هى تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء . والتيار الثانى – على عكس الأول – يرفضها باطلاق ، على أساس أنها ليست – فى حقيقتها – سوى اعادة انتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم ، أو هو فى عبارة ساخرة تحقيق الأهداف الخالدة للرأسمالية والتى تتركز فى الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح ولو على حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث ، وإن كان ذلك بوسائل أخرى ! .

والى جانب ذلك سنجد تيارا ثالثا من الكتابات الوصفية التى تقنع بوصف الظاهرة ، سواء فى جانبها الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى ، وبدون أصدار أحكام قيميه عليها .

وقد نجد تياراً رابعاً بازغا يمارس النقد الموضوعى للظاهرة ، متسلحاً فى ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة للعلم الإجتماعى المعاصر ، ليقدم لنا بأمانة علمية سلبيات وإيجابيات العولمة .

غير أنه لم يسبق أن نشرت دراسات معرفية تحدد تضاريس خريطة العولمة ؟ ونعنى بذلك تطبيق المناهج الإيستمولوجية بشكل خلاق ، للتميز بين المستويات المختلفة للتحليل ، ونقد المفاهيم السائدة ، وتحليل النظريات المستخدمة .

والإيسمولوجيا فرع من فروع العلم الإجتماعى التى ذاع إستخدام مناهجها فى العقود الماضية، وبخاصة فى مجال تحليل الخطاب بكل أنواعه . ولو أردنا أن نقدم تعريفاً وجيزا وواضحاً للإيسمولوجيا لقلنا أنها « دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادىء التى ترتكز عليها ، والفرضيات التى تنطلق منها ، والنتائج التى تنتهى إليها ، أما هدف الدراسة فهو البحث فى الأصول المنطقية لهذه الفرضيات والمبادىء والنتائج من جهة وبيان قيمها من جهة أخرى ».

ومعنى ذلك أننا لو أردنا القيام بدراسة معرفية للعولمة ، فنحن لن نخوض فى تشريح الظاهرة ذاتها ، ولا فى تحليل مختلف تجلياتها ، ولا فى تعقب آثارها ، ولكن سنركز على المعرفة العلمية الخاصة بالعولمة من ناحية التعريفات والمفاهيم والأطروحات والمجالات .

المعرفة العلمية :

وابتداء يمكن القول إنه لابد من تصنيف المنظرين الذين يتناولون العولمة بالدراسة والتحليل . والعولمة بالنسبة للبعض تمثل تقدماً طبيعياً تجاه « عالم بلا حدود » . وهى بالنسبة للبعض الآخر، مفهوم يتم التركيز عليه تركيزاً مبالغاً فيه ، كما تتم المبالغة أيضاً فى تحديد آثاره فى التطبيق . وإذا أضفنا الى ذلك المخاوف التى تثيرها العولمة بإعتبارها أحد أسباب تخفيض العمالة ، وتقليص برامج الرعاية الإجتماعية ، لأدركنا أنه لابد من التمييز المبدئى بين الخطابات المتصارعة حول العولمة .

ويمكن القول – بشكل عام – أن الصراع يدور أساساً بين أنصار العولمة الذين يصفون العالم بأنه سائر حتماً فى طريقها ، وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية ، ويقروون أن طابع النظام الدولى الذى يتكون من الدول ، والتى هى الوحدات الأساسية له سيبقى ولن يتغير كثيراً .

أنصار الإتجاه الأول يرون أنه ستظهر « مراكز سلطة » بديلة وخصوصاً فى عالم الشركات ، وعلى الأخص تلك التى يطلق عليها « دولية النشاط» ، والتى ستتنافس غالباً بنجاح مع الدول فى تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسى الكونى .

والإتجاه الثانى يرى أنصاره أن الدول ستظل هى الأطراف الرئيسية الفاعلة فى الأنظمة السياسية والاقتصادية ، ويعتقدون أن موضوعات الأمن القومى مازالت لها الأهمية العليا .

الفريق الأول يطلق على أصحابه « المتعولمون Globalisers ، والفريق الثانى يطلق على أصحابه « الدوليتون » (من دولة) Internationalists .

والواقع أنه فى كلا الاتجاهين نزعة لتشويه الواقع . ذلك أن الدولة كفاعل رئيسى تتفاعل مع باقى الفاعلين الذين ليسوا دولا (كالشركات دولية النشاط ، والمنظمات غير الحكومية) بطريقة تفاعلية وديناميكية . وذلك لأن الشركات والقوى الإجتماعية والنظم الدولية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، لا تعمل دائماً فى سياق يتم فيه تجاهل الدولة ، أو اخضاعها للتحدى . كما أن الدولة – بشكل عام – مازالت مؤسسة قوية وليست بالغة الضعف ، حتى تدخل فى حرب مع أنشطة لا تحبها أو لا تميل إليها .

لقد حاولت البحوث الأكاديمية التى سبق أن حددنا سماتها فى صدر المقال، أن تقدم للعولمة مفهوماً وحيد البعد ، يقوم على أساس تحديد الأسباب ورصد النتائج ، مع أن ظاهرة العولمة تحتاج الى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نصل الى جوهرها الحقيقى .

وهذا النموذج - من وجهة النظر المعرفية - لابد له أن يربط ربطاً عضوياً وثيقاً ، بين تعريفات العولمة المختلفة والمسلمات التى تقوم عليها ، والأطروحات التى تتضمنها ، ومجالات السياسات التى تصاغ بناء على هذه المسلمات ، وصور المقاومة لها ، وذلك من خلال منظور معرفى متكامل .

والنموذج المعرفى المقترح ثلاثى الأبعاد . فهو فى بعد أول : دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت . وهى تنقسم الى أربع فئات : -

- العولمة بإعتبارها مرحلة تاريخية .
- العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية .
- العولمة باعتبارها انتصار ا للقيم الأمريكية .
- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية .

أما البعد الثانى فى هذا النموذج المعرفى ، فهو يتعلق بالدراسة النقدية للأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على التعريفات التى قدمت للعولمة . وبدون تحديد هذه الأطروحات ومناقشتها لا يمكن فهم ميدان البحث البازغ الخاص بدراسات العولمة فى مجال بحوث العلاقات الدولية .

وهذه الأطروحات هى : -

- أطروحة اعادة التوزيع .

- أطروحة الإقليمية .

- أطروحة التحديث .

- أطروحة الثورة الإتصالية ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت .

ونصل فى النهاية الى البعد الثالث والأخير من النموذج المعرفى المقترح ، وهو يتعلق بمجالات السياسة المختلفة ، والتى تظهر فيها قوى متصارعة متعددة ، يقوم بعضها على أساس الإعتراض على بعض سياسات العولمة ، وفى بعض الأحيان رسم خطط لمقاومتها .

الدولة والأسواق والمجتمع المدنى :

ومما لاشك فيه أن البعد الثالث من النموذج المعرفى ، يلمس مباشرة الإشكالية الكبرى التى تواجه مختلف الدول فى الوقت الراهن ، ولا فرق فى ذلك بين الدول الغنية والدول النامية . ونعنى بذلك على وجه التحديد العلاقات المتغيرة بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى ..

ولاشك أن الدول القومية صيغة سياسية رئيسية استقرت منذ عشرات السنين ، بإعتبارها الوحدة الرئيسية التى تكون النظام الدولى . وهذه الدولة قامت أساساً على تقديس حدودها ، حتى أن حروباً متعددة قامت حين اخترقت هذه الحدود من قبل دول أخرى . ومن ثم يمكن القول ان النظام الدولى حكمته طوال القرن العشرين اعتبارات الجيوبوليتك (الجغرافيا السياسية) .

غير أن المتغيرات العالمية ، والتى عمقت من آثارها العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، قد أدت الى توارى اعتبارات الجيوبوليتك لتصعد على أساسها اعتبارات الجغرافيا الإقتصادية ! بمعنى أن التفاعلات

الاقتصادية بين الدول – وبغض النظر عن مشكلة الحدود – أصبحت لها اليد العليا فى رسم السياسات الخارجية للدول، وفى تحديد مصالحها القومية ، وفى صياغة برامج الأمن القومى .

ومن هنا شهدنا صعودا بارزا للتكتلات الاقليمية مثل «الاتحاد الأوربى» و «النافتا» و الآسيان» ، قامت أساسا لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول المنظمة إليها ، قبل تحقيق أى أهداف سياسية أو ثقافية .

ومن ناحية أخرى تصاعدت معدلات «العلاقات المتعددة الأطراف» التى لاتلقى بالا إلى مسألة الحدود الجغرافية ، وانما هى تتجاوزها لتركز على مضمون العلاقات. غير أنه إلى جانب ذلك ، لاننكر أن الدولة القومية تجابه – نتيجة للاقليمية المتصاعدة ولتأثير موجات العولمة المتدفقة – بمشكلة تقلص مجال سيادتها ، مما يخلق فى الواقع توترات شديدة لم تحل حتى الآن .

ولعل فى علاقة الدولة بالسوق يكمن أحد أسباب التوتر . فالسوق أصبحت عالمية ، تتحكم فيها – إلى جانب قوى السوق التقليدية – الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ، مما ينعكس سلبا على تمتع الدولة القومية بفرض سيادتها المطلقة كما كان الحال من قبل .

وإذا أضفنا إلى ذلك احياء المجتمع المدنى فى مختلف أنحاء العالم ، وتحول المنظمات التطوعية إلى طرف فاعل فى النظام الدولى ، يضغط على الدولة فى بعض الأحيان ، لأدركنا أنه من الأهمية بمكان دراسة العلاقات التفاعلية بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى .

٢ – نظرة نقدية لتعريفات العولمة :

النموذج المعرفى الذى نعتمد عليه لرسم خريطة معرفية للعولمة ثلاثى الأبعاد . البعد الأول دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى

الباحثين العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت . والبعد الثانى يتعلق بالأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على هذه التعريفات . والبعد الثالث والأخير يتعلق بمجالات السياسة المختلفة التى تظهر فيها الخطابات المتصارعة حول العولمة قبولا أو رفضاً .

وبالنسبة إلى البعد الأول الخاص بتعريفات العولمة المتعددة ، فعلينا أولاً أن نلتفت لما يذهب إلية أنصار العولمة من أن هناك تغيرات كمية وكيفية تحدث فى العلاقة بين النشاط الاقتصادى فى مجال الأسواق الكونية ، والنشاط السياسى فى مجال العلاقات بين الدول .

ولكى نقيم تصنيفا دقيقا لمفاهيم العولمة ، ينبغى أن نحدد منذ البداية نمطين من أنماط فهم الظاهرة . النمط الأول من فهم ظاهرة العولمة يركز على ظهور مجموعة من النتائج والعمليات لا تعوقها الحدود الاقليمية للدول ، وهذه بدورها تدفع إلى انتشار ممارسات عبر الحدود فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

والنمط الثانى فى فهم ظاهرة العولمة يركز عليها باعتبارها خطابا للمعرفة السياسية يقدم وجهات نظر حول كيف يمكن السيطرة على عالم ما بعد الحداثة . وفى هذا المجال فإن كثيرين من صناع السياسة يرون أن العولمة تشكل واقعاً جديداً من شأنه أن يجعل اللغة الخاصة بالتركيز على الدولة باعتبارها محور العالم لغة قديمة ، ومن ثم يعتبرون العولمة بمسلماتها الكامنة ، هى التى تحدد ما هو الممكن وما هى الموضوعات التى يمكن التفكير فيها واتخاذ قرارات بصددها .

فى ضوء كل هذه الملاحظات نعرض تباعاً لأربعة تعريفات للعولمة ، الأول يراها حقبة تاريخية ، والثانى يراها مجموعة تجليات لظواهرة اقتصادية ،

والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية ، والرابع والأخير يراها ثورة تكنولوجية واجتماعية .

حقبة تاريخية :

ينزع هذا التعريف للعولمة إلى اعتبارها حقبة من التاريخ ، أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو اطارا نظريا . وهى – فى نظر البعض – تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة «الوفاق» Detente التى سادت فى الستينات بين القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك ، ونعنى الولايات المتحدة الأمريكة والاتحاد السوفيتى ، إلى أن انتهى الصراع والذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ، ونهاية الحرب البردة ، وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم ، وبغض النظر عن موضوع السببية ، ونعنى الأسباب التى أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة وعلى ذلك ذلك فالعولمة – فى نظر أصحاب هذا الرأى – هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية . ومصطلح العولمة – مثله فى ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه – يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث يه الأحداث . كأن يقال مثلا نحن نعيش فى عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة ، اقتصادية أو سياسية أو ثقافية .

وهى – وفق هذا التعريف – يمكن اعتبارها حقبة تاريخية ، بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية أكثر منها نظاما سياسيا أو كما يشار لمرحلة الكساد Depression باعتباها ظاهرة متميزة .

وبتطبيق هذا النهج الزمنى ، يمكن القول أن العولمة بدأت بإدخال سياسة «الوفاق» بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وبانهيار الحل الوسط الليبرالى فى نفس الوقت بين رأس المال والعمل فى كثير من دول

أوروبا الغربية . وقد شهدت هذه الحقبة صعود نهج لسوق ليبرالى جديد للإدارة الاقتصادية على حساب السياسات الكينزية (نسبة إلى الاقتصادى الانجليزى الشهير كينز) والتى اتسمت بالجمود . ولعل هذا التيار هو الذى تدفق حتى تبلور فى اطاره ما يسمى بسياسة «الطريق الثالث» أى محاولة التأليف الخلاق بين حسنات الاشتراكية وايجابيات الرأسمالية فى ضوء فتح الحدود بين الدول ، بلا أى قيود تطبيقا لمبدأ حرية التجارة ، وفى سياق جديد هو سياق العولمة .

مجموعة ظواهر اقتصادية :

على عكس التعريف السابق الذى ينظر للعولمة من منظور تاريخى ، فان هذا التعريف يركزعلى الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية . وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق ، وخصخصة الأصول ، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخصوصا فى مجال الرعاية الاجتماعية) ونشر التكنولوجيا ، والتوزيع العابر للقارات للانتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر ، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية .

والعولمة فى تعريقها الضيق تشير كظاهرة إلى الانتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات ، والانتاج ، وعمليات التصنيع ، مما يشكل اعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل .

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للعولمة . ولكن فى الوقت الذى يركز فيه على التمويل والانتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغير ، فإنه يشير فى نفس الوقت إلى أن عديدا من هذه الأنشطة ليست «جديدة» تماما بالمعنى التاريخى للكلمة .

غير أن تزايد هذه الظواهر ، وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادى بين الدول بصورة غير مسبوقة ، هو الذى يعطى الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة ، والتى هو فى الواقع احدث نتاذج التقارب الملحوظ بين النظم السياسية المختلفة فى اتجاهاتها الأساسية فى الوقت الراهن .

هيمنة للقيم الأمريكية :

لعل خير ما يعبر عن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فوكوياما «نهاية التاريخ» ، والذى اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصارا حاسما للرأسمالية على الشيوعية .

وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى الحقبة التى تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجيا الأمريكية ، وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية .

ووفق هذا المنظور ، فالعولة بالمعنى المعيارى للكلمة ظاهرة جيدة وتمثل تقدما فى التاريخ ، لأنها ترمز فى الواقع إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسى . والمنادون بهذا الرأى يشبهون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث فى الفكر السياسى الأمريكى ، والتى وفقا لها فإن التجانس فى القيم ينبغى أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديموقراطية .

ثورة تكنولوجية واجتماعية :

النظر للعولة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية يعارض بوضوح التعريف الثانى الذى لايرى فى العولة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية .

وعلى العكس من ذلك يرى هذا التعريف أن العولمة هى شكل جديد من أشكال النشاط ، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم الما بعد الصناعى للعلاقات الصناعية .

وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية ، تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحد ة ، بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى .

وعلى عكس التعريف الأول الذى يركز على عنصر الزمن وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية ، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لامعنى له ، وأن الفضاء - نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية - قد تم بالفعل ضغطه ، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المتخللة Network Economy .

غير أن ضغط الفضاء السياسى بين الدول وتقليص المسافات بينها ، قد يؤدى إلى تشجيع ظهور الاختلاف بينها فى نفس الوقت ، والذى يعبر عنه مفهوم آخر بجانب العولمة ، وهو مفهوم النزوع إلى المحلية localisation . والمحلية إذا تم تدعيمها وتعميمها قد تؤدى إلى التركيز على محلية النشاط الاقتصادى والسياسى ، ونقل السلطة من المستوى القومى إلى المستويات الأدنى بطريقة تشجع على الاستجابة إلى العولمة .

غير أن التركيز على المحلية بهذا الصدد ، قد يؤدى إلى ظهور تيار مضاد للعولمة . ذلك أن العولمة وإن كانت تقلل من أهمية الجغرافيا ونعنى الحدود بين الدول لصالح العلاقات الكونية ، فإن المحلية لو عممت أن تركز على العلاقات الجغرافية بحيث تصبح العلاقات فى سياق اقليمى مسألة بالغة الأهمية .

ويرى بعض الباحثين أن الجدل بين العولمة والمحلية المعممة يكشف عن الصراع بين الاستراتيجيات المختلفة للشركات دولية النشاط .

وهذا التعريف الذى ألمحت إلى سماته الأساسية ، لا يركز فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية ، ولكنه أيضا يهتم بالعملية الكبرى والتى تتعلق باحياء المجتمع المدنى فى عديد من الدول ، وفى قيامه بأدوار هامة فى مجال التنمية . وهنا بالذات مجال للبحث عن تأثير العولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية ، وعلى مؤسسات المجتمع المدنى ككل ، كالنقابات والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية .

وفى نهاية هذا العرض الوجيز للتعريفات المختلفة للعولمة ، يثور سوآل رئيسى : هل لابد لنا أن نختار تعريفا واحدا للعولمة ونسقط باقى التعريفات ، أم أن كل تعريف منها يلمس فى الواقع أحد جوانب ظاهرة العولمة المركبة والمعقدة ؟وفى تقديرنا أن هذه التعريفات جميعا تكاد أن تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة . فهى تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تارخية ، وهى تجل لظواهر اقتصادية ، وهى - فى الوقت الراهن على الأقل - هيمنة للقيم الأمريكية ، وهى أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية .

غير أن هذا لا ينفى أن من يتبنى أى تعريف من التعريفات الأربع ، يمكن أن يصل فى تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة ، وذلك وفقا للإيديولوجية التى ينطلق منها ، وهذا هو منطق الأمور ، فقد كذب من قال أن عهد الإيديولوجيات قد انتهى إلى الأبد .

٣ - أطروحات العولمة :

البعد الأول من أبعاد النموذج المعرفى لدراسة العولمة هو التعريفات المتعددة. ويتمثل البعد الثانى فى الأطروحات التى صيغت بصدد تفسير نشوء وارتقاء هذه الظاهرة ، التى أصبحت تشغل بالفعل مساحة كبرى من الفضاء الفكرى السايسى فى العالم .

ولعل أول ما ينبغى أن نلتفت إليه ، أن هنا علاقة وثيقة بين التعريف الذى يتبناه الباحث للعولمة ، وبين الأطروحات التى يمكن أن تصاغ فى ضوئه . فالتعريف الذى يركز على البعد التاريخى للعولمة على أساس كونها تملث حقبة تاريخية ، يمكن أن تصاغ على أساسه أطروحات تتعلق بالمدى الزمنى لهذه الحقبة ، وهل من المقرر بعد أن تأخذ العولمة مداها أن تدخل الانسانية فى غمار مرحلة أخرى مختلفة فى سماتها وتفاعلاتها عن مرحلة العولمة ؟ بل إنه يمكن أن يثار سؤال آخر : هل ستنجح القوى السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التى تقاوم العولمة فى الوقت الراهن ، أن توقف مدها المتنامى، وتجبرها على التراجع ، على الأقل بالنسبة لبعض السمات والسياسات التى أصبحت بالفعل محل قلق شديد فى مختلف ارجاء المعمورة ؟

ومن ناحية أخرى من يتبنى تعريف العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية فى المقام الأول ، يمكن أن يصوغ اطروحات تتعلق بالتناقضات التى يمكن أن تنشأ بين العولمة من ناحية ، والنزوع المتزايد الى التكتلات الاقليمية من ناحية أخرى . بالاضافة الى الصراعات الممكنة بين العولمة وازدياد النزعة الى المحلية .

أما من ينظر للعولمة باعتبارها هيمنة للقيم الأمريكية ، فيمكن أن يصوغ أطروحات تتعلق بنجاح الخصوصيات الثقافية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية ، من خلال قيام الدول المهددة بعملية احياء ثقافى واسع المدى ، تدمج فيه الأصالة مع المعاصرة . كما أنه يمكن صياغة أطروحات تتعلق بالإنحدار المتوقع للقوة الأمريكية بالمعنى التاريخى للكلمة ، وبالتالى تعديل مسار العولمة لكى لا تصبح حكرا فى اداراتها لدولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية . وأخيراً يمكن لمن يتبنى تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية أن يصوغ أطروحات تتعلق بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه التكنولوجيا فى التغيير الجوهرى لأنساق المجتمع ، بالاضافة الى التساؤل عن الفجوة

التكنولوجية التى تتسع بإستمرار بين الشمال والجنوب ، والاثار السلبية لذلك الوضع على مسار العولمة ذاتها .

أطروحات أربع العولمة :

فى ضوء هذه الاعتبارات جميعاً ، وبالتحليل النقدى للخطابات المتصارعة حول تكييف ظاهرة العولمة ، يمكن القول أن هناك أربع أطروحات رئيسية . الأولى تتعلق بأطروحة اعادة التوزيع ، والثانية تتعلق بالراسمالية المقارنة ، والثالثة تتصل بالتحديث ، والرابعة تشير إلى الثورة التكنولوجية .

والأطروحة الأولى الخاصة بإعادة التوزيع يتبناها أنصار الإشتراكية ، الذين يرون أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحدد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية ، ولكن بالإضافة الى ذلك هناك دور حاسم للعامل الإنسانى ، يتمثل فى الفاعلين الذين يقودون أو يقاومون التغيير .

ويمكن القول أن الاشتراكيين الديموقراطيين والماركسيين يركزون الآن جهودهم على أهمية عدالة التوزيع فى سياق العولمة . والعولمة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية ، ولكنها أيضاً بل وفى المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية إيديولوجية تقدم كمبرر لاتجاهات بازغة فى مجال الحكم المعاصر . وإذا كانت العولمة قد ركزت على بعد حرية السوق فيها، فإنه لم يتم تحليلها بالقدر الكافى من زاوية السياق الدولى الذى تعمل فيه ، ولا من ناحية قوى المقاومة لها سواء داخل البلاد المتقدمة ذاتها أو البلاد النامية.

والنقطة الجوهرية التى يثيرها الاشتراكيون الديموقراطيون هى أن الدولة الرأسمالية – فى استجابتها للعولمة – قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالى الى الذى صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع ،

والذى سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخلياً وخارجياً ، على أساس تفادى الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام ، من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة . بعبارة أخرى أصبحت ما يمكن أن تطلق عليها رأسمالية الرعاية الإجتماعية ، أو دولة الرفاهية الإجتماعية ضحية العولمة . ومن المعروف أن هناك أزمة شديدة فى مجال تمويل هذه البرامج ، وجدلا سياسياً محتدما حول ضرورة تقليصها ، وفى نظر بعض المتطرفين إلغائها نهائياً .

أطروحة الرأسمالية المقارنة :

تقوم هذه الأطروحة على فكرة بسيطة وان كانت تستحق التأمل . وهى أن الرأسمالية ليست واحدة فى كل مكان ، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة ، ليس من الضرورى أن تقترب من بعضها البعض لدرجة تختلط فيها سماتها. واذا كانت الرأسمالية أو الديموقراطية يمكن تعريف كل منهما بطريقة مجردة، الا أن هذا التجريد لاينفى الاختلافات الواضحة بين كل نظام رأسمالى وآخر ، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية . ويكفى أن نقارن النظام الرأسمالى الأمريكى بالنظام الرأسمالى اليابانى لكى ندرك صدق ما نقول .

وفى ضوء هذه الملاحظة النظرية المنهجية الهامة ، يمكن الوصول الى نتيجة غاية فى الأهمية مبناها أنه « فى التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التى قد تكون متباينة للرأسمالية . « وفى ظل هذا المنظور ، فإن دور الدولة سيظل قائما ، وسيقوم بالدور الرئيسى فى التفاعل مع الدول الآخرى ، وفى مواجهة المؤسسات التى تبحث عن الربح ، وتلك التى لاتبحث عن الربح مثل الجمعيات الأهلية ، وذلك داخل كل مجتمع .

وفى ظل هذه الأطروحة هناك تساؤلات عن دور الإقليمية فى اطار العولمة؟ وهل هو دور مكمل أو مناقض للعولمة ؟

والواقع أن الاقليمية مفهوم مختلف بشأنه . فبعض الباحثين فى العلاقات الدولية يعتبر الاقليمية نشاطا بين الدول ، يتدرج من مجرد التنسيق بين السياسات إلى التكامل فى سوق مشتركة مثل حالة الاتحاد الأوروبى . وهو فى نظر البعض الآخر تفاعل بين المحلى والاقليمى فى المجال الاقتصادى والسياسى. وهناك الآن نظرة شائعة للاقليمية أنها وسيلة تتبعها نماذج النظم الرأسمالية المختلفة للمناورة مع مشكلات التكامل الكونى الذى تدفع إليه العولمة . ويكشف عن صدق هذه الملاحظة تعدد صور الاقليمية باعتبارها وسائل الحفاظ على الاختلافات بين النظم ، وفى نفس الوقت بحسبانها محاولة للوصول إلى حل وسط مع الاقتصاد الكونى ، وهناك رأى آخر يرى أن الاقليمية فى الواقع لا تمثل حلا وسطا ، بل هى فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة . ومن ناحية أخرى يبرر رأى مضاد يذهب إلى أن الاقليمية عمل مكمل لذيوع العولمة ، وكأنها خطوة من خطوات الوصول إلى العولمة الكاملة .

وهناك خلاصة يقدمها البعض تتمثل فى أن العولمة وإن كانت فى نفس الوقت مجموعة من العمليات ، وايديولوجية للادارة الاقتصادية ، فان الاقليمية تعد مظهرا من مظاهر العولمة ، تتقاطع معها ، ولا يمكن فهمها بدون فهم ظاهرة العولمة .

أما المحلية Localization فهى تمثل تيارا مضادا للعولمة ، يمكن أن يؤدى إلى فهم مختلف للفضاء السياسى والحدود الاقليمية Territorality . فالعولمة تقلل من أهمية الأرض والاقليم ، ولكن المحلية تؤكد عليهما . وهذا الصراع بين العولمة والمحلية قد أدى إلى بروز أحد أهم التوترات فى أواخر القرن العشرين . فالمحلية تكاد أن تكون أكبر حركة معارضة للعولمة .

أطروحة التحديث :

يقع في القلب من هذه الأطروحة هيمنة القيم الأمريكية . سواء بثورة صريحة أو ضمنية . وهي تعيد صياغة عديد من الأفكار التي وردت من قبل في النظرية الليبرالية ، وعلى الأخص التراث العلمي المبكر الخاص بنظرية التحديث ، وهذه الأفكار تركز على إنتشار رأس المال والتكنولوجيا والثقافة ، مع توقع تأثر النظم ببعضها البعض ، بحيث تصبح في النهاية متشابهة إلى حد كبير . وعادة ما يتم ذلك عن طريق تماثل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الغربية في القطاع العام ، وأفضل ممارسات الأعمال في القطاع الخاص ، والنموذج المحتذى هنا هو الديمقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوربية والأمريكية .

أطروحة الثورة التكنولوجية :

الفكرة الجوهرية هنا تكمن في تعريف العولمة بكونها ثورة علمية تكنولوجية واجتماعية . والنموذج البازغ الآن في ظل العولمة هو نموذج مجتمع الأعمال والشركات . وهذه الأطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية والأتصالية ، والتي تتضمن تحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة بها ، وخصخصة الأصول ، ونزع بعض وظائف الدولة (في مجالات الرعاية الإجتماعية أساساً) ونشر التكنولوجيا ، والتوزيع العابر للحدود للانتاج المصنع والاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رؤوس الأموال .

ومن المنظور النظري الأشمل فالأطروحة تتضمن فكرة الانتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية إلى الفهم الما بعد صناعي للعلاقات الاقتصادية (وهو مفهوم يحتاج لدراسة مستقلة) .والتحول في النموذج السائد يتمثل في اعادة

النظر فى مكونات المشروع التقليدية وهى الأرض ، والعمل ، ورأس المال ، وذلك فى ضوء الصناعات التى تقوم على المعرفة ، بحيث أصبحت هى أهم مكون من مكونات المشروع الصناعى المعاصر .

وعادة مايشر إلى شبكة الانترنت باعتبارها رمزا للثورة التكنولوجية والاتصالية ، والتى هى الأن من أبرز علامات العولمة الاتصالية ، ويكفى أن نشير إلى ما يسمى التجارة الالكترونية والتى ستصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٠ إلى عشرات البلايين من الدولارت .

غير أن النظر إلى العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية أساسا قد يؤدى إلى اغفال المشكلات التى يلاقيها تيار اليمين المحافظ الآن ، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع عدالة التوزيع ، وهكذا فإن هذه الأطروحة قد تعود إلى نوع من أنواع الحتمية التكنولوجية ، فى عصر سقطت فيه الحتمية فى العلم والطبيعة والمجتمع .

٤ – سياسات العولمة :

نقصد بسياسات العولمة تحديد المجالات التى يتصارع فيها مختلف الفاعلين ، سواء فى ذلك الدولة أو الشركات الدولية النشاط أو المؤسسات الدولية ، أو مؤسسات المجتمع المدنى ، وفقا للتعريفات التى يتبنوها للعولمة ، وفى ضوئها يصوغون استراتيجياتهم ، سواء لتعميق العولمة أو لمقاومتها .

ولنبدا أولا بتحديد بعض الاتجاهات العامة التى تميز الحقبة التاريخية الراهنة التى يمر بها العالم .

وأول هذه الاتجاهات أن معظم الحكومات اليوم تقاوم محاولات الأسواق للسيطرة عليها ، وخصوصا أنها لم تفقد كل أوراقها الاستراتيجية التى يمكن أن تستخدمها . ومن الخطأ فى الواقع تصوير العلاقة بين الدول والأسواق

باعتبارها علاقة صراعية ، ذلك أن هناك علاقة تبادلية إيجابية بينها، فالدول تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية الشاملة ، كما أن الأسواق تحتاج إلى دعم الدول فى كثير من الجوانب .

ويمكن القول أنه بالنسبة لعديد من القادة السياسيين ، بما فى ذلك الاشتراكيين الديمقراطيين ، فإن التعامل مع العولمة لا يعبر عن «سياسات العجز» بقدر ما يعبر عن «سياسات التكيف» مع العولمة ، حتى يمكن التأكيد أن قلة من الحكومات اليوم هى التى لا ترحب بمزايا السوق الكونى، ولم تعد نفسها لقبول منطق المنافسة فى حقبة الليبرالية الجديدة .

ومن تأثيرات العولمة البارزة فى الاقتصاديات المصنعة المتقدمة ، قبول فكرة أن المواطنين لن يتاح لهم بعد الآن نفس اليقين بالنسبة لضمان العمل ، وتطبيق ذلك على العمال المهرة وغير المهرة على السواء ، وكذلك بالنسبة للخدمات والضمانات الإجتماعية التى سادت فى ظل نظام دولة الرعاية الاجتماعية .

وبالرغم من أن العولمة قد تكون قد خلقت فرصا للعمل أكثر من تلك التى ألغتها ، الا أنه يمكن القول أن تأثير العولمة كان ضاغطا على وجه الخصوص بالنسبة للعمل المنظم فى قطاعات التصنيع التقليدية فى الدول الصناعية القديمة .

والواقع أن العمل - على عكس رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة - ليس متحركا، ما أدى إلى الإنقاص من قوته السياسية ، ولهذا نتائج وآثار على السياسة فى المستويات المحلية بالدولة .

والعمال شبه المهرة وغير المهرة ، لن يكون لهم نصيب من ثمار العولمة ، كما هو الحال بالنسبة للمتعلمين والقطاعات الماهرة فى المجتمع . كما أن الحكومات التى تسير فى طريق التحرير الاقتصادى لن تحاول ، ولعلها لا

تستطيع أن تطبق سياسات من شأنها أن ترفع من شأن الوضع المتردى لهذه القطاعات غير الماهرة . وقد تساعد السياسات الحمائية التى قد تدعو لها عناصر من كل من اليسار واليمين العمال غير المهرة ، غير أن هذا الاتجاه قد يؤدى إلى انقاص مزايا برامج الرعاية الإجتماعية ككل . ومن ناحية أخرى فالاستراتيجية القصوى فى هذا المجال والتى تتمثل فى انقاص الطلب النسبى على العمالة غير الماهرة - من خلال دفع برامج التعليم والتدريب المدعومة للتغلب على الجمود فى سياسات الأجور - مكلفة للغاية ، بدرجة تصرف الحكومات عن التفكير فيها ، بالإضافة إلى التأثير السلبى لمثل هذا الانفاق على مصداقيتها إزاء الأسواق المالية العالمية ، أو قد تعتبر خاطئة من وجهة النظر السياسية ، وضعا فى الاعتبار المناخ الايديولوجى الراهن ، المضاد لهذه الاتجاهات .

وهكذا يمكن القول أن الحكومة - فى هذا الإطار العولمى الجديد - تطبق كثيرا من السمات التى يطلق عليها البعض «الادارة العامة الجديدة» سعيا وراء تنظيم «عمل الحكومة» وفقا للخطوط التى تسير عليها «حكومة الأعمال» ، مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها . ولعل مبعث ذلك أن أسبقيات الدولة تتمثل فى اكتساب ثقة الأسواق الدولية .

غير أن ثمن هذا التحول فى وضع الدولة كان باهظا ، ذلك أنه نتج عنه تضعضع سلطة الدولة . وقد أدى ذلك إلى بروز المطالب العرقية والدينية واللغوية لجماعات متعددة ، تركز على هذه الأنماط المتعددة من الانتماءات، مما جعلها تعلو على اعتبارات الانتماء للدولة القومية . وهذا التطور لايتمشى مع المنطق السياسى لثنائية اليسار واليمين والتى دعمت فى الماضى نظام دولة الرعاية الاجتماعية .

وهذه التغيرات فى مجال الهوية والفعل ، اتخذت شكلا سياسيا واقتصاديا محددا ، تمثل فى تنوع المجالات التى يتم فيها الصراع بين الدولة وهذه الجماعات . ويتحدث دارسو ظاهرة العولمة عن نزوغ مجتمع كونى أوبعبارة أخرى مجتمع مدنى عالمى . وبنفس الطريقة غير المحددة يتحدثون عن «الفاعلين خارج نطاق الدولة» ودورهم المهم لتنمية هذا المجتمع .

والحقيقة أن هناك اختلاطا فيمن يسمون فاعلين خارج نطاق الدولة . فبعض الباحثين يخلطون المنظمات التى تنظم العلاقات بين الحكومات ومثالها البارز منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولى وغيرها ، بالمنظمات غير الحكومية مثل جرين بيس «السلام الأخضر» ، مع شركات دولية النشاط مثل شركة «موتورولا» على سبيل المثال .

غير أن نمطا أشمل من التحليل قد يميل أن يضع فى اعتباره أيضا دور النقابات العمالية وجماعات الضغط ، ووسائل الإعلام ، باضافة إلى شبكات السياسات ومجتمعات السياسات التى تعمل الآن عبر الحدود ، وإن كان ذلك بطريقة شبه منظمة وغير مقننة . غير أن الأهم من كل ذلك ، أن هذه المؤسسات تثقل كاهل الأشكال المختلفة للسلطة الحكومية سواء سلبا أو إيجابا.

وبغض النظر عن أهداف هذه المنظمات أو الهيئات أو الشركات ، أو بنيتها المؤسسية ، أوطريقة عملها والتى لايمكن التمييز بدقة على ضوئها بين منظمة وأخرى فالمحصلة النهائية تعقيد الطبيعة المتغيرة للسلطة فى نظام عالمى للحكم ، يتسم بكونه يتطور بسرعة فائقة .

ولأن ظاهرة تقلص سيادة الدولة فى عصر العولمة ، نظرا لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة بالغة الأهمية فمن الضرورى - كما يقرر بعض ثقات

الباحثين - إجراء تصنيف لهؤلاء الفاعلين على مستوى اهتماماتهم الموضوعية أو الوظائف التى يقومون بها . وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة فى فئتين عريضتين :

الفئة الأولى : الفاعلين من دوائر القطاع الخاص والذين يتمثلون أساسا فى الشركات دولية الشاط والشركات العابرة للقوميات .

والفئة الثانية : هى المنظمات التى لا تهدف إلى الربح ، التى تمتد من المنظمات الأهلية أو التطوعية إلى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات أو العابرة للمناطق الجغرافية .

ومن الواضح أن كلتا هاتين الفئتين العريضتين تغطيان مجموعة غير متجانسة من الفاعلين ، يتسم كا منها بسمات محددة ، لا يمكن تحديدها تحت العنوان الفضفاض بكونها تعمل خارج نطاق الدولة .

وإذا ربطنا بين الفاعلين وبين المؤسسات فى ضوء اطروحات العولمة العولمة الأربع التى سبق أن عرضنا لها ، ونعنى أطروحات إعادة التوزيع ، والرأسمالية المقارنة ، والتحديث ، والثورة التكنولوجية ، لاكتشفنا أن الأطروحتين الأخيرتين هما اللتان تدفعان لمزيد من العولمة ، فى حين أن الاطروحتين الأوليين هما اللتان تقومان بوظيفة مقاومة العولمة .

ويمكن القول أننا رمينا من محاولة رسم خريطة معرفية للعولمة - فى ضوء أبحاث «مركز دراسات العولمة والإقليمية» بجامعة ورويك - تحقيق أربعة أهداف . الأول محاولة توضيح حقل المفاهيم التى حاولت تعريف العولمة أو ايضاع جانب من جوانبها المتعددة ، ولذلك عنينا بإلقاء نظرة نقدية على تعريفات العولمة المختلفة . والهدف الثانى الانطلاق من توضيح مفاهيم العولمة لتنسيق الحقل الفكرى الخاص بدراسات العولمة ، باعتباره أصبح فى الوقت الراهن مبحثا مستقلا ، بحكم الأهمية القصوى لظاهرة العولمة . والهدف

الثالث كان محاولة التمييز بين الآطروحات المختلفة للعولمة والتى تتناثر بغير نظام فكرى محدد فى عديد من الدراسات والأبحاث . والهدف الرابع والأخير كان محاولة إبراز إسهام دور الفاعلين المختلفين ، سواء فى ذلك الدولة ذاتها كفاعل رئيسى ، أو فاعلين أخرين خارج نطاق الدولة ، كالشركات دولية النشاط والمنظمات غير الحكومية فى مختلف مجالات العولمة .

ويبقى أخيرا أن نشير إلى أن العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد، وهى نتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالى والعلمى والتكنولوجى ، إلا أنها تجابه مقاومات متعددة فى الوقت الراهن ، ليس من قبل بعض النامية فقط ، بل من داخل البلاد المتقدمة أيضا ، وبيان ذلك أن بعض القادة السياسيين فى البلاد المتقدمة ، حتى من غير ذوى النزعات القومية ، يرون فى العولمة تهديدا للهوية القوميةوللاستقلال الاقتصادى ، لدرجة تجعل الدولة ذاتها فى رأيهم عاجزة عن التعامل معها . وخلاصة رأيهم أن العولمة فيها تهديد لسيادة الحكومة ولشرعيتها . بل إن الآراء المتطرفة فى هذا المجال ترى فى العولمة تهديدا لنمط الحياة ذاته الذى عرفناه حتى الآن . وقد أدى هذا الاتجاه إلى ظهور حركات فكرية وسياسية معارضة للعولمة. وقد دفع ذلك بالحكومات الى إتباع بعض السياسات الشعبوية حتى تستميل هذه الحركات والاتجاهات ، ويظهر ذلك فى بعض التوجهات القومية والتى تنعكس - على سبيل المثال - على سياسات منع هجرة العمال من دول الجنوب إلى دول الشمال .

وأيا ما كان الأمر فموضوع مقاومة العولمة يستحق دراسة وافية ، لأنه ينبغى التمييز بين مقاومة عمليات العولمة ذاتها وفاعلية هذه المقاومة، ومقاومة مذهب العولمة ، والذى ينطوى فى الوقت الراهن على قيم وأفكار، تحاول إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم الذى مارسته من قبل الدول الكبرى .

الخـاتمـة

هل يمكن إصدار حكم قاطع فيما يتعلق بقبول أو رفض العولمة ؟ إن إصدار حكم نهائى على العولمة ينص على رفضها رفضاً مطلقاً ، يكشف عن تعجل فى إطار الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى . وإذا كان صحيحاً أن العولمة الراهنة تكشف عن ذروة من ذرى تطور النظام الرأسمالى العالمى ، فإن التاريخ سيتجاوز هذه اللحظة ، وسيكشف فى المستقبل المنظور أن العولمة – بغض النظر عن الرأسمالية – ستتجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية واسعة المدى ، ستنقل الإنسانية كلها – على اختلاف ثراء وفقر الأمم – إلى أفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوجى والسياسى والاجتماعى، وبعبارة أخرى ستحدث آثار إيجابية لم تكن متصورة لدى من هندسوا عملية العولمة ، بل وستتجاوز هذه الآثار مخططاتهم التى كانت تهدف للهيمنة والسيطرة على النظام العالمى ، وسيثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو حتى لمجموعة من الدول الكبرى أن تهيمن هيمنة كاملةعلى العالم اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجيا وعلميا ، وإلا حكمنا على شعوب الأرض جميعاً بالعقم وعدم الفاعلية .

وفى هذه الإطار فثمة حاجة ملحة إلى منهج صحيح للتعامل مع ظاهرة العولمة بكل أبعادها ، فالعولمة عملية تاريخية غير قابلة للإرتداد . وبذلك يعد منطقاً متهافتاً ما يدعو اليه بعض أعدائها من ضرورة محاربتها ، لأنك لاتستطيع الوقوف أمام نهر يتدفق ، هو عبارة عن حصار تقدم إنسانى تم عبر القرون الماضية ، وأسهمت فيه شعوب وحضارات شتى . هل يمكن مثلاً محاربة الانترنت ، من خهلال اصدار قرار بالامتناع عن التعامل معها ، كما تفعل الآن بعض الأنظمة السياسية العربية وهل يمكن الامتناع عن التعامل مع منظمة التجارة العالمية ، مع الاعتراف بسلبيات متعددة فى اتفاقيات الجات

الأخيرة ؟ وهل يمكن مواصلة خرق حقوق الإنسانية وقمع الشعوب ، في إطار من العولمة السياسية يدعو لضرورة تطبيق الديمقراطية، ونشر آفاق التعددية السياسية والفكرية ؟ وهل يمكن مقاومة بزوغ وانتشار ثقافة فكرية كونية تحمل في طياتها تبلور الوعي الكوني بأخطار البيئة على سلامة الكواكب ذاته، وأهمية صياغة أخلاقية كونية تضع قواعد المنهج في التعامل بين الشعوب والحوار بين الحضارات ، وتحارب العنصرية والتطهير العرقي والتعصب الديني ، والاستقلال الاقتصادي ؟

إن المعركة الحقيقية لا تكمن في مواجهة العولمة كعملية تاريخية ، وإنما ينبغي ان تكون ضد نسق القيم السائد الذي هو في الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم . وهنا على وجه التحديد ينبغي تحديد طبيعة المعركة في النضال – على المستوى الدولي – للقضاء على ازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان ، وعدم فرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج واحد للديمقراطية ، وإتاحة الفرصة للشعوب ، لكي تمارس إبداعها السياسي. وهناك ضرورة لتقنين حق التدخل حتى لا يشهر كسلاح ضد الشعب العربي وغيره من شعوب الجنوب . كما أن قضية حل الصراعات بأسلوب سلمي، وتحقيق السلام العالمي ، وإعادة النظر في مفهوم التنمية على المستوى العالمي ، كل هذه ميادين تحتاج إلى نضالات متواصلة لضمان صياغة نسق قيمي عالمي يحترم حرية الشعوب ، ويسهم في تقدمه في ظل حضارة إنسانية جديرة بالتحقق في القرن الحادي والعشرين، وفي إطار هذا التقييم العام للعولمة ، يظل السؤال الجوهري : ما هي تأثيرات العولمة على الوطن العربي؟

لقد تمت الإشارة إلى أن للعولمة تجليات اقتصادية وثقافية ، يمكن في سياقها تحليل تلك التأثيرات . فبالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة ، تتضح معالمها

فى تزايد الإعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم ، ووحدة الأسواق المالية والنقدية ، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود ، إلا أن أبرز رمز معاصر للعولمة الإقتصادية يظل إنشاء وتأسيس منظمة التجارة العالمية . وإذا كانت غالبية الدول العربية قد وافقت على المعاهد الخاصة بإنشاء هذه المنظمة التى اخذت على عاتقها فتح الحدود لحرية التجارة ، وإزالة كافة القيود . وأنماط الدعم التى تفضلها بعض الدول ، فإن أخطر ما يرتبط بها، أنه بعد سنوات قليلة ، وبعد نهاية فترة السماح التى أعطيت لبعض الدول، سيفتح الستار واسعاً وعريضاً أمام حقبة التنافس العالمى بغير قيود. ويفترض التنافس العالمى أن كافة الدول غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة ، ويمكن هنا ينبغى أن تلتفت الدول العربية إلى أهمية الارتقاء إلى مستوى المنافسة العالمية .

ويخطىء صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هى تحديات اقتصادية بحتة ، تتصل بزيادة الصادرات أو رفع معدلات الإنتاج، أو الإرتفاء بمستوى الجودة ، ذلك أن أخطر التحديات جميعاً ، فى هذا المجال بالذات ، تحديات ثقافية . وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر فى معدلات الأمية فى الوطن العربى ، والتى تكاد تصل فى بعض التقديرات إلى ٦٠ ٪ ومعنى ذلك أن ٦٠ ٪ من الشعب العربى لن يكون قادراً على التأمل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى ، ونشؤ مجتمع المعلومات العالمى ، والتى قد تكون شبكة «الانترنت» رمزاً دالاً عليها . وهكذا يمكن القول أن الوطن العربى يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لاتقضى على الأمية فقط ، وإنما تعيد تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون ، وترفع مستوى الأداء فى المؤسسة الجامعية ، وفى المراكز البحثية .

أما بالنسبة للجليات السياسية للعولمة ، فإنه يمكن القول أنها تتركز فى رفع شعارات الديمقراطية أو التعددية الفكرية والسياسية . واحترام حقوق الإنسان ، وفى مواجهة كل شعار من هذه الشعارات الثلاثة ، تجابه الدول العربية جميعاً تحديات خطيرة . فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لابأس بها فى طريق الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، إلا أن هذه التعددية السياسية لازالت مقيدة، كما أن عددا لابأس به من الدول العربية لم يخط الخطوة الأولى فى طريق الديمقراطية. ومن المشكلات المثارة فى هذا المجال ما يطرح حول : أى نظرية ديمقراطية يمكن تطبيقها فى الوطن العربى ، فهناك أنصار الديمقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيقها بحذافيرها ، وهناك معارضون لهذا التوجه يدافعون عن الخصوصية الثقافية فى هذا المجال ، ويرفعون شعار الشورى فى مواجهة الديمقراطية الغربية ، أو يطالبون بتأسيس ديمقراطية عربية تتفق مع الظروف السياسية والإقتصادية والثقافية فى المجتمع العربى .

أما حقوق الإنسان . فهى تمثل تحدياً للممارسات السياسية فى كثير من بلاد العالم العربى ، لأن بعض الدول العربية لا تريد أن تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان زعماً بأنها تتعارض مع بعض سمات الخصوصية الثقافية. وعلى الدول العربية أن تستعد لخوض حرب شرسة فى هذا المجال مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تضغط لتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان .

ويمكن القول أن من أخطر تحديات العولمة السياسية ما برز فى ميدان العلاقة الدولية ، حيث أصبح حق التدخل ، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية يفرض فرضاً على بعض الدول ، أساساً من خلال تحكم الولايات المتحدة ، وسيطرتها على مجلس الأمن الدولى ، وهكذا . وإعمالا لهذا الحق

الذى يستند - كما يقال - إلى الشرعية الدولية تحاصر ثلاث شعوب عربية لأسباب مختلفة ترتبط بكل حالة على حدة ، هى الشعب العراقى والشعب الليبى والشعب السودانى . ويعتبر حق التدخل - من وجهة نظرنا - من أخطر التحديات الجديدة التى تواجه العالم العربى ، وهو ما يدعو دولة إلى بذل جهد متصل فى مجالين :

١ - تعديل الأوضاع التى أدت إلى فرض هذه العقوبات تعديلاً جذرياً، تنتهى العوامل المرتبطةباستمرار فرضها بشكل واضح .

٢ - جهد سياسى وفكرى يقع على عاتق رجال الدبلوماسية والقانون الدولى، والمفكرين ، فى تقديم مبادرات دولية تناقش على المستوى العالمى لتقنين حق التدخل ، ومنع الإزدواجية فى تطبيقه ، خاصة ما يتعلق بإخلاء ساحة إسرائيل فى هذا المجال ، وعدم تطبيق أية عقوبات عليها رغم جرائمها اليومية ضد الشعب الفلسطينى .

وأخيراً ، فإن القضية المطروحة ، فى إطار الجليات الثقافية للعولمة ، هى الدعوة لبناء ثقافة كونية تتضمن نسقاً متكاملا من القيم والمعايير لفرضها على كافة الشعوب ، مما قد قد يؤثر على الخصوصية الثقافية للشعب العربى، وهكذا يمكن القول أن تحديات العولمة للوطن العربى متعددة ، ومعقدة ، وهى - كما تمت الإشارة - ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية تحتاج إلى جهد كبير من قبل صناع القرار العربى ، والجامعات العربية، ومراكز الدراسات العربية ، للتعامل معها ، لأن الطريق الوحيد أمامنا هو التفاعل الإيجابى الخلاق مع المتغيرات العالمية الجديدة .

الإعلام المعاصر وتحديات العولمة

أ. د. عواطف عبد الرحمن

لقد شاع فى الآونة الأخيرة استخدام مصطلح العولمة فى الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والفكرية والثقافية المعاصرة وإذا كان علم الاقتصاد يعد أسبق فروع العلم الاجتماعى فى الكشف عن مقومات وخصائص ظاهرة العولمة ورصد تأثيراتها الآنيه والمستقبلية على شمال العالم وجنوبه . إلا أن الدوائر الاكاديمية فى مجال علم الاجتماع الثقافى والأعلامى لم نتوصل بعد إلى تحديد إطار منهجى ذى مضمون معرفى واضح يمكن الاستناد إليه كاطار مرجعى عند استخدام مصطلح العوله . هذا وقد أسفرت إسهامات علماء الاقتصاد فى هذا المجال عن بروز رؤيتين . رؤية تقليدية ترى أن مصطلح العوله يشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التى تزداد عمقا من خلال تحرير التجارة الدولية وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال وتيارات هجرة العمالة عبر الحدود وإنتشار استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيارات الثقافية العابرة للحدود والتحول للقطاع الخاص فيما يعرف بسياسة الخصخصة . ويؤرخ الاقتصاديون الذين ينتمون لهذا التيار لبدء ظهور العولمة عقب إنتهاء الحرب الباردة وإختفاء الإتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وتحول العديد من الدول النامية إلى التحرر الاقتصادى والانفتاح على العالم بأسرة فضلاً عن إتجاه اقتصادات التكتل الشيوعى السابق إلى التحرر والدخول تدريجياً فى نطاق الاقتصاد العالمى الأمر الذى بدى معه بوضوح أن هذه التحولات تستهدف تسويد نظام اجتماعى واحد فى العالم كله حيث تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد بعضها على بعض فيما يتعلق بكل من الخامات والسلع

المصنعة والأسـواق ورؤوس الأموال والعمـالة والخبرة الفنيـة فلا قيـمة لرؤوس الأموال دون اسـتثمارات وخبرة متطورة وعـمالة ولا قيمـة للسلع دون أسواق لاسـتهلاكهـا . ويرى هؤلاء الاقتصـاديون أن الشـركات المتعددة الجنسـية قد لعبت الدور الحاسم فى تفعيل التجليات الاقتصادية والمعلوماتية للعولمة حيث أدى تعمق العـولمة إلى التوسع فى أنشطتهـا فى الاسـتثمـار والإنتـاج والنقل والتـوزيع وتشـغيل العـمـالة والمضـاربة علـى مختلف أنواع وأشكال الثروة والبحث العلمى والتأثير السياسى والمعلوماتى والثقافى .

أمـا الرؤية الثانية فهى تتمـيز بالطابع النقدى ذى المنظور التاريخى ويرى أصحابها أن العولمة ليست ظاهرة جديدة وأنها بدأت منذ القرن السابع عشر أو قبله بقليل مع بدء عملية الاستثمـار الغربى لآسـيا وأفريقيـا والأمـريكتين مقترنة بتطور النظام التجارى الحديث فى أوربا نفسها . فالتاريخ الإقتصادى للعالم هو تاريخ توسـيع الأسواق ودفع الحدود والحـواجز . والثورة الصناعية بشكلها التقليدى كما ظهرت فى منتصف القرن الثامن عشر فى انجلترا ثم انتشرت فى أوربا فى العقود التالية . بدأت هذه الثورة تدخل مرحلة جديدة فى مسيرة التطور التكنولوجى إعتباراً من ستينيات القرن العشرين حيث انتقل مركز الثقل فى الثورة التكنولوجية إلى مجال المعلومات ثم الاتصالات ولم يعد الأمر متعلقاً فقط بإنتاج المزيد من السلع والأشياء بل أصبح الأمر متعلقاً أيضاً بتداول المعلومات ومعالجتها ونقلها والإنتقال من اقتصاد السلع العينية إلى اقتصاد المعلومات كى تضيف إلى عقل الانسان قدرات هائلة كما اضافت الثورة الصناعية السابقة إلى عضلاته قوة اضافية . ومع استمرار التطور تضاءل دور المواد الأولية وأصبحت المعرفة العلمية والتنظيمية هى المكون الرئيسى للثورة العلمية والتكنولوجية فأغلى عناصر الإنتاج واقدرها هى براءات الاختراع وأساليب البحث والتطوير . ولم يقتصر الأمر على ذلك

بل أن غلبة المعلومات على الاقتصاد حولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي يتم التعامل فيه مع الأشياء من خلال رموز ومؤشرات في شكل أسهم وسندات وحقوق وخيارات مالية . ولم تلبث أن أدت التطورات الجديدة في الصناعات الالكترونية وفي مجال الاتصالات إلى توليد ثورة مالية جديدة تنتقل فيها الثروات عبر الأثير على اتساع الكون على نحو غير ملموس لاتقف أمامه بوابة الجمارك أو عيون إدارات النقد . إذ أصبحت الحقوق المالية مجرد ومضة كهربائية أو نبضة الكترونية . ولم يقتصر الأمر على انتقال الأموال والسلع من خلال التعامل في هذه الأسواق المجازية للأوراق المالية والعقود بل أصبح الدور الرئيسي لثورة المعلومات هو نقل الأفكار والمذاهب وصور الحياة وأنماطها إلى مختلف أنحاء العالم في زمن قياسي وبنفقات ضئيلة [1].

في خضم هذا التطور الذي طرأ على طبيعة الإنتاج مع تراجع أهمية الموارد الطبيعية وظهور الاقتصاد الرمزي وغلبة أشكال الثورة المالية وسهولة انتقال المعلومات ظهرت بوادر العولمة. ويشير بعض علماء الاقتصاد النقديين (الذين ينتمون إلى التيار النقدي) إلى تزامن ظهور العولمة أو الكوكبة كما يفضل البعض أن يسميها في الشمال مع التنمية في الجنوب حيث تجسد العولمة أحداث مرحلة وصل إليها تركز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية في الشمال وتواكب معها بروز ظاهرة التهميش لدول الجنوب وفشلها في الحفاظ على استقلالها وخضوعها لتبعية وهروب رؤوس أموالها إلى مراكز الاستثمار في الدول الصناعية وفشل تجارب التنمية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء سواء بين الدول أو في داخل الدولة الواحدة ولقد تمت عملية

(١) أنظر : حازم الببلاوي : العرب والعولمة . الأهرام - ٣٠ ديسمبر ١٩٩٧ . وندوة العرب والعولمة - مجلة المستقبل العربي - بيروت - عدد أبريل ١٩٩٨ .

العولة للنشاط الإنتاجى من خلال آليتين هامتين هما التجارة الدولية أو التبادل الدولى.

ومن خلال آلية الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد لعبت الدور الرئيسى فى هذا المجال الشركات العالمية المتعدية الجنسية التى أتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر والتى يصل عددها طبقا لتقرير الاستثمار العالمى لعام ١٩٩٥ لمنظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة ٣٧ ألف شركة تعمل من خلال ٢٠٠ ألف فرع ويبلغ رصيد استثماراتها ٢.٧ تريليون دولار ويستحوذ على ٥٠٪ من هذا الرصيد حوالى مائة شركة عالمية. وتعتبر هذه الشركات مسئولة عن ١/٣ الناتج العالمى و ٧٥٪ من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير وتستخدم ٧٣ مليون عامل يمثلون ١٠٪ من حجم العمالة العالمى.[١] ويشير علماء المدرسة النقدية فى الاقتصاد إلى خروج الرأسمالية الصناعية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى ومحاولاتها الدؤوبة لازالة كافة العقبات من أجل استعادة العولة من جديد ونجاحها فى تحقيق ذلك فى ظل الثورة التكنولوجية فى مجال المعلومات والإتصالات وفى مجال التكنولوجيا الحيوية وتداعياتها كل ذلك إنما يعكس اختفاء الهامش الذى كان مسموحاً به لظهور أنظمة اجتماعية واقتصادية لا تتعامل بآليات النظام الرزسمالى خصوصاً وأن عقد التسعينيات قد شهد قبول العديد من الدول النامية لشروط المؤسسات الدولية الوسيطة والناطقة بأسم العولة . هذا وتضم الدول الصناعية الكبرى السبع التى يطلق عليها مجلس إدارة اقتصاد العالم . وهى (الولايات المتحدة – فرنسا – بريطانيا – ألمانيا – اليابان – كندا – إيطاليا –) والتى انضمت إليها الصين المراكز الرئيسية لحوالى ٤٢٦ شركة

(١) أنظر : عمرو محى الدين تعقيب على ورقة سيد ياسين – ندوة العرب والعولة – مجلة المستقبل العربى – المصدر السابق .

من الـ ٥٠٠ أكبر شركات كوكبية كما يوجد بها ٢٢ شركة كوكبية فى الاتصالات فضلاً عن أكبر تسع شركات عالمية لإنتاج الحاسوب [١].

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد بصورة سلبية واضحة على النظام العالمى الراهن تتمثل فى تراجع مكانة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثى الذى يخضع بصورة شبه مطلقة لسيطرة الدول السبع الكبار فى اطار ايديولوجية السوق وأعنى يهم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية التى تمتلك سلطات تشريعية وقضائية دولية تمكنها من التحكم فى قواعد التعامل الدولى الخاصة بتنفيذ اتفاقية الجات (١٩٩٤) . كما أن ايديولوجية السوق فرضت أنواعاً من الأنشطة الدولية التى لا تخضع لأى نوع من الرقابة ولعل أخطرها المضاربة فى البورصات العالمية حيث تتجمع ثروات تقدر بعشرات المليارات لا يقابلها أى إنتاج عينى ولا تخضع لسلطة سياسة على أى مستوى . وهكذا يتبين لنا أن آليات العولمة أو الكوكبة تعمل لصالح الشركات المتعددة الجنسية التى تأسست واستقرت فى الدول الرأسمالية الكبرى السبع وتوافرت لها البنى التحتية المادية والمالية والإتصالية وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمى والتكنولوجى وتوافرت لها العمالة المؤهلة والمدربة وبلغت إنتاجيتها أعلى المستويات من الكفاءة .

مفهوم العولمة بين علماء الإقتصاد والثقافة :

إنطلاقاً من أن العولمة كظاهرة لم تكتمل بعدملامحها وقسماتها بل هى عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة لذلك تتعدد المحاولات الجادة من جانب علماء السياسة والإجتماعية والإقتصاد

(١) أنظر : Fortune Magazing 4-8-1997.
نقلاً عن إسماعيل صبرى عبد الله : العرب والكوكبة – ندوة العرب والعولمة – بيروت ١٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ .

والثقافة والإعلام سعياً لصياغة تعريف شامل للعولمة وبناء تصور نظرى شمولى لتفسير كثير من التحولات والظواهر الاقتصادية والسياسة والثقافية التى تزخر بها المجتمعات الصناعية فى الشمال وسواها من مجتمعات الجنوب مهد الحضارات القديمة . وإذا كان علماء الاقتصاد قد نجحوا فى توصيف ظاهرة العولمة وارتباطها بنشؤ الرأسمالية الصناعية وتطور أشكالها وأنماطها طبقاً لدرجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية كما قدموا تحليلاً متعمقة حول إيديولوجية السوق ودور الشركات المتعددة الجنسية كآليات فعالة لتعميق وتسويد آثار العولمة على مستوى الكرة الأرضية . ولم يغفلوا الآثار والتحولات الحاسمة التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ودورها فى استكمال معالم العولمة كظاهرة وكعملية تاريخية مستمرة غير أن هذه المحاولات لم تقترب إلا قليلاً من الوجه الثقافى للعولمة وهذا ينقلنا إلى الضفة الأخرى حيث يطرح علماء الانثروبولوجيا والسياسة والاجتماع رؤاهم للعولمة التى تتجاوز دائرة الإقتصاد والتسويق والمبادلات وتركز على الثقافة والسياسة والإيدلوجيا دون إغفال لأهمية الجوانب الإقتصادية والمالية .

وعندما ما نتفحص أبرز التعريفات التى قدمها الباحثون فى مجال العلم الإجتماعى والثقافة عن العولمة نلاحظ أنها تنطلق من منظور فكرى متقارب يرى أن العولمة تمثل لحظة لتتويج الكبرى للنظام الرأسمالى على المستوى الكونى وأنها تجسد الدرجات العليا فى علاقات الهيمنة / التبعية الامبريالية(1) ..ويفرق البعض بينها وبين العالمية مؤكداً بأن العولمة احتواء للعالم وفعل إرادى يستهدف اختراق الآخر. ولذلك تعد العولمة إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته الثقافية بينما تعد العالمية تفتح على ما هو كونى

(١) أنظر : - Peter Colding, Phil Harris : Beyoned wltural impevalism sage - London - 1997, pp. 49-52.

عبد الاله بلقزيز : العولمة والهوية الثقافة – ندوة العرب والعولمة – بيروت – ديسمبر

وعالمى تستهدف اعناء للهوية الثقافية . والإختراق الثقافى الذى تمارسه العولمة يريد الغاء الصراع الإيديولوجى والحلول محله من خلال محاولة السيطرة على الإدراك عبر الصورة السمعبصرية التى تسعى إلى تسطيع الوعى وجعله يرتبط بما يجرى على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامى مثير للإدراك ومستفز للعواطف وحاجب للعقل [1]..

وتستهدف ثقافة الإختراق تنميط الذوق وقولبة السلوك وتكريس نوع معين من الإستهلاك لأنواع معينة من السلع والمعرفة والثقافة تتسم جميعها بالضحالة والسطحية والاثارة . وبنظر بعض علماء الأجتماع السياسى إلى العولمة بأعتبارها (تطوير كيفى فى تاريخ النظم السياسية / الاقتصادية/ الاجتماعية / الثقافية وأنها تستعين بوسائل جديدة للسيطرة تتصدرها الشركات العابرة القوميات والتى تشكل خط الإختراق الأول للحدود الاقتصادية والسياسية أى لحدود الدولة القومية المرتبطة بالسوق العالمية أما وسائل الإعلام وشبكات المعلومات فهى تشكل خط الاختراق الثانى للحدود الاجتماعية والثقافية [2]. ويستكمل علماء الثقافة هذا التعريف للعولمة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجاً إجتماعياً قد أصبحت جزءاً من العملية الاقتصادية – التجارية الجديدة أسوة بغيرها من السلع والمنتجات المادية إذ تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق فى السوق العالمية . وتخضع لنفس الإجراءات والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية غير أن مجال المنافسة فى تسويق هذه السلع أصبح محدوداً للغاية وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على ثورة الاتصال

(١) أنظر : عايد الجابر : العولمة والهوية الثقافة – ندوة العرب والعولمة – بيروت – ديسمبر ١٩٩٧.

Peter Colding, Op.cit. , pp. 3-8.

(٢) أنظر : فهيمة شرف الدين – تعليق على ورقتى بلقزيز والجابرى عن العولمة والهوية الثقافة – ندوة العرب والعولمة . مصدر سابق .

وتكنولوجيا صناعة المعلومات وتشكيل العقول وأنماط التقاليد والسلوك . الأمر الذى يشير إلى أن التبادل الثقافى العالمى الجارى حالياً فى ركاب التجارة الحرة هو تبادل غير متكافىء يتغذى من التفاوت والخلل الرهيب فى توازن القوى الثقافى على الصعيد العالمى بين ثقافات مسلحة بالتكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية وبين ثقافات أخرى مجردة من أية حماية تكنولوجية أو تشريعية مما يحول دون امكانية خلق التفاعل المتوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات وهنا يبرز الوجه الحقيقى لما يسمى بثقافة العولمة التى لاتعنى فى جوهرها سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات . وإن كانت هذه السيطرة تحمل فى داخلها علاقة أخرى من السيطرة تجعل ثقافات غربية عديدة فى موقع تابع لهذه الثقافة المركزية التى يشار اليها بعبارة (الأمركة) التى تعبر نفسها على نحو متزامن بإعتبارها :

(أ) مصدراً للسلع التجارية المقننة .

(ب) وبوصفها سلسلة من القيم والمصالح البشرية العامة.

(جـ) وبوصفها خطاب علمى تكنولوچى وأخيراً كنظام متداخل ومتكامل للاتصالات التى تشكل البنية المادية لكل المكونات والرموز الثقافية الأخرى.[1].

وعندى مقارنة ثقافية العولمة بالثقافات الوطنية فى دول الجنوب أو سواها نلاحظ أن هذه الثقافات تتميز بالخصوصية والانتظام داخل أطر تاريخية معينة كما تتميز بالقدرة على ربط أهلها بسمات وجدانية وذهنية مشتركة تتمثل فى القيم والذاكرة الجاعية والاحساس المشترك بهوية تاريخية ومصير واحد. هذا فيما نرى أن ثقافة العولمة ليس لديها القدرة على أن تولد لدى

(١) Smith Antony : (Towards a Clobal Culture) in Clobal. (Culture. (ed) Feather stone and Mike. London Sage, 1990, p. 176.

الأفراد احساساً مشتركاً بهوية تاريخية أو مصير مشترك وينظر إليها على أنها ثقافة لا تحمل ذاكرة جماعية كما أنها تتسم بنزعة توسعية وأنها منقطعة عن أى ماض وإن كانت تستغل الماضى ليوفر لها عناصر مستمدة من الأنماط الشعبية والوطنية فى الموضة والاثاث والموسيقى والفنون التى تنتزع من سياقاتها الأصلية وتوضع فى توليفات كوزموبوليتانية إذن فهى فى أساسها ثقافة لا تاريخية[1].

ويعزو بعض علماء الاقتصاد السياسى أسباب إعلاء شأن الثقافة الأمريكية بأعتبارها الثقافة المركزية واللسان الناطق بأسم العولمة والمدافع عن مساراتها والمروج لافكارها ورموزها لا يرجع إلى الاختلاف الثقافى بدليل حالة الاحتجاج الجماعى التى عبرت عنها أوربا وعلى الأخص فرنسا بمناسبة مفاوضات الجات ودفاعها عما بات يعرف باسم (الاستثناء الثقافى) ذلك أن جميع هذه الثقافات تنتمى إلى الحضارة الغربية سواء فى أصولها الأوربية وامتداداتها الأمريكية ولذللك يرى هؤلاء العلماء أن المصدر الأساسى للتباين لا يرجعإلى اختلاف الثقافات ولكن يرجع فى الأساس إلى اختلاف الموقع فى هرم الرأسمالية العالمية، هذا ويلاحظ أن صناع العولمة والمتحكمين فى مساراتها من دوائر سياسية وشركات متعددة الجنسية واحتكارات إعلامية وفضائية وثقافية يعملون بدأب فى إتجاه اسفرت عن مناخ التوازن فى القوى وأناحت لدول الجنوب فرص الاستفادة بالمساعدات الثقافية والاقتصادية من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن الكتلتين الشرقية والغربية. إذ يحاول صناع العولمة بدلاً من ذلك تأسيس قواعد دولية جديدة تستهدف الحرص على تماسك العالم الغربى (رغم التناقضات بين دوله وتباين مواقعها فى المنظومة الرأسمالية) وذلك فى مواجهة دول الأطراف الأفقر والأضعف.[1].

(١) Ibid, p. 177.

ثقافة العولمة وآلياتها:

إذا كانت العولمة تعنى فى جوهرها رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية والاقتصادية والإعلامية والثقافية كى تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة وكى تحل محل الدولة فى ميادين المال والاقتصاد والثقافة والإعلام مما يعنى تقلص السيادة القومية للدولة فى هذه المجالات بالتحديد وإذا كان التفوق التكنولوچى قد اتاح للغرب إمكانية التحكم فى صناعة المعلومات والإتصال من خلال الشركات العملاقة والمهيمنة على السوق العالمية بواسطة الثلاثى المعروف (البنك الدولى - صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية) فإن المجال الثقافى وسائر مكونات المنظومة الحضارية لا يزال يمثلالساحة الرئيسية للصراع حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة فى العولمة محاولاتها الدؤوبة من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية. ولقد أمكن بناء سيادة للحقل الثقافى الوطنى لفترة طويلة تمثل عمر الدولة الوطنية وسيادتها على أرضها ومواطنيها وظلت الثقافة الوطنية تستمد أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسيين احدهما اجتماعى يتمثل فى الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التى تنتج الوجدان الثقافى الوطنى بواسطة شبكة القيم التى ترسخها فى وجدان الأفراد منذ نشأتهم الأولى والمصدر الثانى يتمثل فى المدرسة التى تواصل الوظائف التربوية للأسرة ولكن فى إطار الجماعة الوطنية حيث تقوم المدرسة بوظيفة ارساء أسس الثقافة الوطنية. وقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم المعاصر إلى فقدان هاتين المؤسستين لأدوارهما الحاسمة فى التنشئة الاجتماعية والثقافية بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج ونشر القيم فى مقدمتها الإعلام المرئى وتصاعد

أدواره فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات وبسبب فشل النظام التعليمى وقصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين فى إطار الدولة الوطنية[1].

لقد أدى تفكك وفشل النظام الثقافى الوطنى التقليدى فى دول الجنوب إلى فساح الطريق لآليات العولمة الثقافية التى تسعى إلى توحيد العالم فى منظومة قيميه وفكرية واحدة تستجيب دون مقاومة لمتطلبات ومصالح السوق العالمية. فى ضوء هذا السياق يمكننا تحديد طبيعة العولمة الثقافية وقوانين حركتها فهى تنشط وتتوسع فى ظل تصاعد الثقافة المرئية أى ثقافة الصور وفى مناخ يشهد تراجعاً ملحوظاً للثقافة المكتوبة التى حفظت تاريخ البشريةورافقت الحضارة الانسانية منذ اختراع السومريون الكتابة منذ ٣٦٠٠ سنة قبل الميلاد وشكلت جوهر الاتصال الجماهيرى منذ ظهور المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر واستمرت تنسج وترصد معالم الثورات الفكرية والحضارية على نطاق العالم حتى ظهور الأقمار الصناعية التى تجسد الثورة الخامسة فى مسيرة التكنولوچيا الاتصالية.

إذن ثقافة العولمة هى ثقافة ما بعد المكتوب فالكتابة ليست من أدوات أو آليات انتشار العولمة. والواقع أن ذلك لم يكن ممكناً إلا بسبب ما تحقق من إنجازات تكنولوچية هائلة فى مجال الإعلام السمعبصرى حيث أصبح فى وسع البث المباشر عبر الأقمار الصناعية أن ينقل المنتج الثقافى إلى كافة أنحاء العالم فى يسر وسرعة غير مسبوقة مخترقاً الحدود القومية والحواجز الجغرافية دون مشقة[2].

(١) أنظر : سمير أمين : مناخ العصر - ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى - مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الإجتماع - القاهرة - مارس ١٩٩٧ .

(٢) أنظر : عبد الاله بلقزيز : العولمة والهوية الثقافية - ندوة العرب والعولمة - مصدر سابق .

هذا وتعتمد ثقافة العولمة بصورة أساسية على وسائل الإعلام السمعبصرى التى أصبحت تغطى الكرة الأرضية عبر الأقمار الصناعية وأخترقت جميع القارات والدول والعواصم والريف والحضر لتمارس الهيمنة الثقافية فى أحداث صورها وذلك لأسباب ترتبط بالمستجدات التى طرأت على الواقع الثقافى الدولى خصوصاً بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى وإنحسار الصراع الايديولوچى من الساحة الدولية وحلول الاختراق الثقافى محله.

فإذا كان الصراع الايديولوچى ولا يزال يستهدف تشكيل الوعى سواء بتزييفه أو تصحيحه فإن الاختراق الثقافى يستهدف السيطرة على الادراك من خلال الصورة السمعبصرية سعياً ا، تأثير فى الوجدان والفكر والسلوك بالعمل على تنميط الذوق وقولبة السلوك فى أنماط استهلاكية لأنواع محددة من المعلومات والسلع والترفيه تصبح من خلال التكرار السقف والمثل الأعلى لطموحات الانسان وتول دون البحث عن البديل أو الرغبة فى التغيير.

وتشكل الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع الثقافى العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوچية الهائلة وأدواته الأعلامية المتقدمة والتى تلعب الدور الحاسم فى نشر وترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى بهدف تشويه وتهميش الثقافات المحلية وإعادة إنتاج البنية الثقافية بكل ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الانانية والاستغلال وانعدام للممارسات العقلانية وبث الفوضى والبيروقراطية والرشوة والفساد[(١)].

وعندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنة للعالم شماله وجنوبه تصادفنا حقيقتين هامتين تشير أولهما إلى احتياج الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما

(١) أنظر : H. Schiller : Mass - Communication and American Empir-Beacn press. 1977.

فيه أوربا وقد أكد وزير الثقافة فى الاتحاد الأوربى فى بيان اصدره عام ١٩٨٨ خطر التهميش الذى تتعرض له الثقافة الأوربية فى عالم توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية التى تذاع وتنشر عبر الأقمار الصناعية أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العالميتين الثقافة الانجلو ـ أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة على العالم. ففى مواجهة انتشار نمط الحياة الأمريكية من خلال البرامج والمسلسلات الأمريكية الناطقة بالانجليزية تبرز الفرانكوفونية كأداة لمقاومة نزعة الهيمنة التى تكرسها الانجلوفونية باعتبارها أداة التواصل الأكثر ذيوعاً وإنتشاراً على النطاق العالمى وتبرز أيضاً باعتبارها وسيلة للدفاع أمام محاولات أمركة أوربا والعالم غير الأوربى من خلال ما تبثه من برامج مرئية ومسموعة تستهدف الترويج لنمط الحياة الأمريكية(١٢).

والواقع أن مخاطر الاختراق الثقافى ـ الذى شكل أبرز التجليات المعاصرة لثقافة العولمة ـ لم تعد مقصورة على دول الأطرف فى جنوب العالم بل بدأت أوربا التى تنتمى إلى دول المركز تستشعر خطر التفتت الثقافى الناجم عن عالمية السوق. وان كان الجزء الجنوبى من العالم يشكل الساحة الرئيسية لكل أشكال الاختراق الانجلو أمريكي والفرنسى. ومما يجدر ذكره أن الأدوار التى تقوم بها ثقافة العولمة للهيمنة على العقل الجمعى فى مختلف أنحاء الكرة الأرضية تعد تطبيقاً عصرياً للمنهج الذى اعتمدت عليه الدول الأوربية الاستعمارية حين استخدمت الثقافة كوسيلة لشق الطريق أمام العملية الاستعمارية أولاً ثم لترسيخها ثانياً. فقد كانت البعاث التبشيرية والرحلات الاستكاشافية والارساليات التعليمية اضافة إلى ظاهرة الاستشراق هى الآليات الثقافية التى اعتمدت عليها الدول الأوربية للتعرف على دول الجنوب وثقافتها توطئة لاستعمارها وإدخالها فى حوزة الامبراطوريات الاستعمارية

(١٢) أنظر : Yves Eudes, La Conquete des espris 1982 - pp. 18-24.

الأوربية.وتؤكد الشواهد التاريخية على أن انجلترا وفرنسا كانتا تتزعمان تطبيق الايديولوچية الاستعمارية التى تمحورن حول ما يعرف بنظرية المركزية الأوربية التى سادت طيلة لقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وتبلورت عبر أشكال عديدة منها الارساليات الأجنبية والمؤسسات الثقافية الأوربية التى تعمل فى دول الجنوب والمنح الدراسية إلى أوربا وحركة الترجمة وإنشاء المطابع واصدار الصحف وظلت أوربا تشغل المركز الثقافى الأول فى العالم الرأسمالى من خلال استمرارها فى إنتاج ثقافة قادرة على التأثير المباشر على المناطق المجاورة لها أو التى خضعت لسيطرتها المباشرة. والحقيقة أن الاختراق الثقافى أصبح يمثل أحدث آليات الهيمنة العولمية التى تتوج وتستكمل الدور الذى تقوم الشركات المتقدمة الجنسية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية الأغنياء الكبار الذين يشكلون مجلس إدارة اقتصاد العالم. فالاختراق الثقافى كآلية متطوره تسعى إلى تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة تتفاعل داخل المجتمعات وتسرى ببطء ولكن بثبات مخترقة منظومة القيم الثقافية المحلية فتعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل وإحلال القيم الأمريكية ذات الطابع الاستهلاكى محلها. ولا يخفى علينا أن الترويج للنمط الاستهلاكى لصالح السوق العالمية يتم من خلال الاختراق الثقافى على حساب أى محاولات وطنية للنهوض أو الاستقلال أو التمايز الاقتصادى والثقافى(١).

(١) أنظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام العربى فى مواجهة الاختراق الثقافى والتبعية الإعلامية فى قضايا إعلامية معاصرة – دار الفكر العربى – القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٣٤ – ٣٧.

Hamid Mowlana: Global Communication in Transition - The end of diversity - Sage - London 1996, pp. 176-180.

وإذا كانت الايديولوچية الاستعمارية الأوربية قد رسخت مفهوم التفوق الثقافى الأوربى على ثقافات دول الجنوب فإن ثقافة العولمة التى تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية أبقيت على الايديولوچية الاستعمارية السابقة واستفادت من آلياتها التقليدية واضافت إليها الآليات السمعبصرية والمعلوماتية المتقدمة مستفيدة من تزاوج ثورتى الاتصال والمعلومات بقدراتها التكنولوچية الهائلة مما أضفى عليها قوة ونفوذاً عالمياً غير مسبوق.

ويرى البعض أن انتشار أنماط الثقافة الأمريكية وتغلغلها فى حياة الشباب على النطاق العالمى سواء فى مجال الموسيقى أو المسلسلات والأفلام والاكلات السريعة والملابس الچينز والكوكاكولا وسائر السلع الاستهلاكية يرجع كل هذا إلى مجموعة من الأسباب تتخلص فيما يلى:ـ

١- هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسوق العالمى مما ساعد على قولبة الأذواق والازياء وصباغها بالطابع الأمريكى. وخصوصاً لدى قطاعات واسعة من الشباب سواء فى العالم الرأسمالى أو فى دول الجنوب.

٢- تفوق الولايات المتحدة فى صناعة الموسيقى الشعبية والأفلام والمسلسلات. وقد تزامن انتشارهم فى الأسواق الخارجية مع ظهور التلفيزيون ثم اكتساحها للعالم فى ظل البث الفضائى من خلال الأقمار الصناعية.

٣- تشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة لا تصدر إلى الأسواق الخارجية إلا أردأ ما تنتجه من سلع ثقافية ويرجع ذلك إلى هيمنة وكالات الإعلان وأباطرة هوليوود الذين يفضلون ترويج المنتج الثقافى الاستهلاكى ذى الطابع الشعبى التجارى ضماناً للأرباح الهائلة ولا يحرصون على

تصدير الثقافة الرفيعة التى لا تلقى نفس الرواج الاقتصادى.

ولا شك أن هناك سمات خاصة تتميز بها الثقافة الأمريكية وتجعلها قابلة للتسـوق أكثر من سائر ثقـافات الدول المتحكمـة فى العولمة مثل اليـابان وألمانيا ويرجع ذلك فى الأساس إلى تنوع الانساق الثقافية الفرعية التى تتشكل منها الثقافة الأمريكية باعتبارها مجتمع مهاجرين مما هال دون ظهور هوية ثقافية أو حضارية عميقة الجذور للشعب الأمريكى. التى تتميز بها الثقافة الأمريكية سواء التنوع الاثنى والرقى علاوة على المرونة وسهولة الانتشار وتوافقها مع مفردات العصر وطبيعته التى تميل إلى السـرعة والسطحية وعدم التعمق. وهناك عامل أخر تتميز به صناعة الثقافة الأمريكية هو تكثيف اهتمامها على الشباب داخل أمريكا مما ساعد على سرعة انتشارها وتأثيرها على الشباب فى المجتمعات الأخرى[1].

(١) انظر : بول سالم : الولايات المتحدة والعولمة - ندوة العرب والعولمة - كمصدر سابق - ص ١٢- ١٤ .

Annabelle Sreberny: The many Cultural Faces of Imperialsim - in Peter - Golsing, Op. cit., pp. 55-60.

يثور الجدل حول دور التكنولوچيا فى التغيير الاجتماعى وتأثيرها على وظائف الاتصال والإعلام فى نجتمع المعلومات، وهناك تياران احدهما يرى أن التقدم التكنولوچى يتحكم بصورة شبه مطلقة فى حركة تطور المجتمعات وبالتالى يحدد وظائف وأدوار الاتصال وإن اختلاف مصالح المتحكمين فى السياسة والاقتصاد والإعلام ويتزعم هذا التيار عالم الاتصال المعروف مارشال ماكلوهان. هذا فيما يرى التيار الثانى أن التحول فى العلاقات الاجتماعية أو علاقات الإنتاج لايرتبط بالضرورة بالتطورات التكنولوچية. إذ أن التغيير الكيفى فى العلاقات الاجتماعيةلا يحدث إلا نادراً فى مسيرة التاريخ الطويلة بينما التقدم التكنولوچى يتواصل دون انقطاع فالمجتمع الرأسمالى على سبيل المثال استوعب ثورات تكنولوچية متتالية دون أن يغير ذلك جوهر الإنتاج أو علاقاته وإن كان هذا التقدم التكنولوچى يؤثر بشكل مباشر على نموذج الإنتاج الذى يتم استيعابه فى اطار علاقات الإنتاج السائدة وهذا يعنى أن التقدم التكنولوچى لا يلازمه تقدم اجتماعى إلا بالقدر الذى لا يتناقض مع مصالح النظام الرأسمالى أى أن التغيير الذى يطرأ على العلاقات الاجتماعية نتيجة لهذا التقديم التكنولوچى يتم فى حدود التناقضات الخاصة بالنظام الرأسمالى(١).

وعندما نطبق هذا القول على الآثار الاجتماعية والفكرية لثورتى الاتصال والمعلومات نلاحظ أن الايديولوچيا التى تحكم المعلوماتية والاتصال هى جزء لا يتجزأ من البناء الايدلوچى الكلى للنظام الرأسمالى فى اطار المرحلة

(١) انظر: Samir Amin: Reflections on the international System - in Peter Golding - Op. cit., pp. 10-15.

التاريخية الراهنة فهى تتأثر بصورة أساسية بالاقتصاد السياسى للرأسمالية المعاصرة ومذاهب ما بعد الحداثة. فالحداثة قد فرضت ضرورة ملحة لتطوير أدوات الاتصال بما يلبى الاحتياجات المتطورة للسوق الرأسمالية وقد انعكس ذلك فى صورة سلسلة متوالية من الاختراعات فى مجال تكنولوچيا الاتصال والمعلومات شكلت معالم الثورة الرابعة للاتصال التى بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر واستمرت حتى منتصف القرن العشرين وتمثلت فى اختراع التليفون (١٨٧٦) ثم الفوتوجراف (١٨٧٧) فالاتصالات اللاسلكية (ماركونى، ١٨٩٦) والتى مهدت لظهور الراديو عام ١٩١٩، ثم السينما التى بدأت صامته فى فرنسا عام ١٨٩٥ وأصبحت ناطقة عام ١٩٢٨ ثم أدى دمج الكهرباء مع التصوير مع الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى ظهور خدمات التلفزيون التجارى فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٢[١].

أما ثورة الاتصال الخامسة فقد تجسدت فى ظهور الأقمار الصناعية واستخدامها فى نقل الأنباء والصور والرسائل الإذاعية والتلفزيونية عبر الدول والقارات. وتعددت أنواع الأقمار الصناعية ما بين أقمار الاستطلاع والتجسس الاكترونى من الفضاء والأقمار الخاصة بالاتصالات والبث التليفزيونى بمرحلتين أولهما مرحلة أقمار التوزيع خلال السبعينيات ثانيهما مرحلة أقمار البث المباشر التى بدأت فى نهاية الثمانينات وفيها تبث البرامج التليفزيونية إلى شاشات التليفزيون مباشرة دون وساطة المحطات الأرضية ويتحكم حالياً فى عالم الفضائيات ٥ شبكات رئيسية للاتصالات التليفزيونية منها المؤسسة العربية للاتصالات التى اطلقت أول قمر صناعى عام ١٩٨٥.

---

(١) انظر : جودة محمد عواد : تكنولوجيا الاتصال - مذكرة دراسية غير منشورة . القاهرة ١٩٩٧ .

لقد تطورت كل من تكنولوچيا الاتصال والمعلومات فى مسارين منفصلين ولكن شهدت الستينيات بداية التواصل بينهما الذى تصاعد متجاوزاً الحدود التقليدية حتى أصبحت الشبكات الالكترونية هى المسلك الرئيسى لكافة اشكال التبادل الإعلامى على المستوى العالمى. وقد أسفر التزاوج بين كل من تكنولوچيا الاتصال والمعلومات فى التسعينيات عن ظهور ما يعرف حالياً بالاتصال المتعدد لوسائط (Multi-Medie) الذى يرتكز على تطور الحاسبات فى جيلها الخامس. وتستند الثورة التكنولوچية الاتصالية الراهنة على عدة مرتكزات رئيسية تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية التى تضم التلغراف والهاتف والتلكس والطابعة عن بعد والراديو والتليفزيون وأجهزة الاستشعار عن بعد والمكيرويف والأقمار الصناعية والحاسبات الاكترونية والألياف البصرية وأشعة الليزر. وقد أسفر ذلك التداخل عن ظهور الطريق السريع للاتصال والمعلومات والمقصود به وضع جميع التقنيات على صعيد الاتصال والمعلومات من الهاتف والتليفزيون والكمبيوتر والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات والموجات والميكرويف فى منظومة واحدة تكرس لخدمة الأفراد والمجتمعات[١].

هذا وقد تبلورت الثروة التكنولوچية فى مجال الاتصال والمعلومات فى بنى عالمية عملاقة تنتشر كأنها نسيج عنكبوتى وتتجسد فيما يعرف بالثلاثى التكنونولوچى الذى يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقة فى تسيير شئون العولمة والتحكم فى مساراتها. وأقصد بالثلاثى التكنولوچى أقمار البث المباشر وشبكات المعلومات الدولية والاتصالات اللاسلكية (الهواتف) أما مجلس إدارة اقتصاد العالم فقد سبق الاشارة إليه ويتكون من

---

(١) انظر : محمود علم الدين : تكنولوجيا الاتصال فى الوطن العربى – عالم الفكر – عدد خاص عن الإعلام المعاصر – المجلد ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤ – الكويت . ص ١١٥ – ١١٨ .

الدول الثمانية الكبار والثلاثى المعروف (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية).

هذا وتهيمن الشركات المتعدية الجنسية على صناعة وتوزيع التكنولوچيا المتقدمة بشقيها الاتصالى والمعلوماتى وتنتمى هذه الشركات إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وكندا. وتسيطر أكبر ١٥ شركة أمريكية فى مجال الالكترونيات على ٧٥٪ من الإنتاج الصناعى الالكترونى العالمى فى مجال الاتصالات[١٧].

وقد شهدت تكنولوچيا الوسائط امتعددة التى تمثل الاندماج الحقيقى للحاسبات الالكترونية والاتصالات والڤيديو نمواً وازدهاراً ملحوظاً خلال السنوات الأخرة إلى المدى الذى بلغ حجم الاستثمارات فى أسواقها حوالى ٣٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥. كما بلغ حجم معاملات الاتصالات فى نفس العام ألف مليار دولار بما يعادل ١٠٪ من التجارة العالمية وهى نسبة تزيد عن إنتاج قطاع السيارات. ولذلك يرى أساتذة الاقتصاد أن تكنولوچيا الرقميات تمثل المنجم الجديد للرأسمالية العالمية ويدور صراع ضارى بين الشركات العملاقة للسيطرة على أسواق الاتصال والمعلومات. وهناك فيض لا يغيض من المعلومات التى تنتجها وسائل الاتصال (صحف ـ وكالات أنباء – إذاعة – تليفزيون – سينما – مواقع شبكة الانترنت ... إلخ) فضلاً عن المعلومات التجارية والاقتصادية. ويسعى عمالقة الاتال إلى الاستثمار بالمستهلكين من خلال كافة وسائل الاتصال المتاحة[١].

ولا تتوقف الولايات المتحدة (أول منتج للتكنولوچيا الاتصالية وموطن الشركات الرئيسية فى المعلوماتية والاتصال) عن وضع ثقلها كله فى معركة تحطيم الحواجز ليتم فتح حدود أكبر عدد ممكن من البلدان أمام التدفق الحر

(١) المصدر السابق.

للمعلومات أى بمعنى آخر أمام العمالقة الأمريكيين أصحاب صناعة الاتصال والترفيه.

لقد انعقدت أربعة مؤتمرات دولية (جنيف ١٩٩٢ - بيونس إيرس ١٩٩٤ - بروكسل ١٩٩٥ - جوهانسبرج ١٩٩٦) تمكن من خلالها الرئيس كلينتون ونائبه آل جور من تسويق حول (مجتمع المعلومات العالمى) أمام كبار المسئولين السياسيين فى العالم . ومن جهة أخرى وأثناء المحادثات التى جرت فى ختام دورة أورجواى حول اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ قدمت واشنطن اقتراحاً على اعتبار الإتصالات بمثابة نوعاً من الخدمات التى يحكمها القانون العام للتجارة . والواقع أن الإتصالات اللاسلكية تمثل سوقاً يدر ٥٢٥ مليار دولار سنوياً ويزداد بنسبة من ٨ - ١٢٪ سنوياً كما أنه يمثل أحد الميادين الأكثر ربحاً فى التجارة العالمية[١].

وقد أوصى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى انعقدت فى سنغافورة فى ديسمبر ١٩٩٦ بتحرير كامل لجميع خدمات الاتصالات . وفى جنيف فى ١٥ فبراير ١٩٩٧ وتحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة وقعت ٦٨ دولة على اتفاق يقضى بفتح الأسواق الوطنية لعشرات من البلدان أمام شركات الاتصالات الأمريكية والأوربية واليابانية خاصة . ومن المعروف أن الإتحاد الأوربى قرر من جانبه التحرير الكامل لأسواق الهاتف (دون تمييز بين مختلف الوسائل المستخدمة من كابلات وإذاعات وسوائل) وذلك ابتداء من أول يناير ١٩٩٨ . وهكذا فى الوقت الذى تنهار فيه الاحتكارات الوطنية يتسارع السباق والبحث عن التنوع فى جميع قطاعات الاتصال حيث يواصل عمالقة المعلومات الجدد سعيهم المحموم من أجل الاستحواذ والتركيز . فبالنسبة إليهم تعد الاتصالات آخر تجارة يجب أن تنتج بكميات كبيرة لإن

(١) انظر : Aemand Matteleart: Les nouveaux Scenario de Communica-tions. Le Monde Diplomatique - 8 - 1996 .

للكم أولوية على الكيف فى السوق العالمية . فالعالم قد انتج من المعلومات خلال الثلاثين عاماً الماضية أكثر مما أنتجه على امتداد خمسة آلاف سنه سابقة وعلى سبيل المثال فإن العدد الأسبوعى لصحيفة نيويورك تايمز الصادر يوم الأحد يحتوى على كم من المعلومات أكثر مما كان يمكن أن يحصل عليه المواطن الأوربى الذى عاش فى القرن السابع عشر طيلة حياته كلها [1]. والواقع أن المعلومات بعد أن كانت نادرة وباهظة التكاليف أصبحت الآن متوفرة بل أكثر العناصر وجوداً على ظهز الكواكب وبات ثمنها ينخفض تباعاً . وإذا كان لتقنيات الاتصال منذ اختراع الكتابة والطباعة فضل فى نشر المعرفة والاستنارة وتحرير العقول من الخرافات والأوهام على اختلاف أنواعها فإن فرض هذا الفيض من المعلومات على الناس حول ظواهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لابد أن يقف عائقاً فى سبيل تكوين معرفة حقيقية خصوصاً إذا كانت علاقات السوق فى المجتمع الرأسمالى تكيف استخدام المعلومات والمعلوماتية لصالح المتحكمين فى السوق أباطرة العولمة الذين يمثلون ٢٠٪ من سكان العالم ويتمتعون بإستهلاك ٨٠٪ من الدخل العالمى . ويلاحظ أن الخطاب السائد حول المعلوماتية يتجاهل تماماً مشكلة مضمون المعلومات موضوع الاتصال أى يستبعد التساؤل المركزى حول ماهية المعلومات التى تتدفق بلا ضوابط ولماذا نريد جمعها ونقلها ؟ وما هى أهداف الاتصال ؟ كذلك يثار نفس التساؤل حول استخدام شبكات الاتصال من خلال طرق الاتصال السريعة وهل حقاً ستؤدى إلى خلق مجتمع جديد قائم على الوفاق وخال من كافة أشكال التناقضات ؟ ويذكرنا ذلك بأيديولوجية الاتصال التى تعد عنصر ثابت فى الفكر الاجتماعى السائد منذ الحرب العالمية الثانية والتى تتنوع صيغتها طبقاً لطبيعة المرحلة ولكن لا تختلف أهدافها وهنا يجدر بنا أن نشير إلى خطاب

(١) Le Monde diplomatique - 8- 1997.

السبرنتيكا الذى قدمته الولايات المتحدة فى الخمسينيات كعلم جديد مفادة أن ثمة أداه رياضية تمثل القاسم المشترك الذى يحكم جميع قوانين الطبيعة والمجتمع واختاروا الاتصال للإشارة إلى هذا القاسم المشترك الذى سوف يلغى صراع الايديولوجيا ثم ذهب خطاب السبرنتيكا ليحل محله خلال السبعينيات خطاب الثورة المعلوماتية الذى يزعم أن تعميم استخدام الكمبيوتر سيدعم الديمقراطية ونفس الشيء يقال عن استخدام الطريق السريع للاتصال . لا شك أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتكثيف استخداماتها قد يمثل نقله نوعيه فى تاريخ المجتمعات ولكن لاتنتج هذه التكنولوجيا من تلقاء نفسها نظاماً اجتماعياً جديداً [١].

إن التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال أفرزت اتصالياً يتميز بسمات تختلف عن الأنماط الاتصالية التقليدية السابقة التى تشمل الاتصال الذاتى والإتصال الشخصى والإتصال الجمعى ثم الإتصال الجماهير . وهذا النمط الإتصالى الجديد أو كما يطلق عليه البعض اسم الإتصال الجماهيرى . وهذا النمط الإتصالى الشخصى المواجهى والإتصال الجماهيرى وله وسائله الإتصالية الوسطى يجمع بين كل من سمات الإتصال الشخصى المواجهى والإتصال الجماهيرى وله وسائله الإتصالية الخاصة به التى تضم فى داخلها كل أشكال الإتصالات عن بعد وهى الإتصالات السلكية واللإسلكية كالتلغراف والهاتف والراديو واتصالات الحاسب الإلكترونى) . كما يتضمن هذا النمط الاتصالى داخله الإتصالات الإستطلاعية كالراديو وعمليات مراقبة البيئة وألعاب الفيديو والحاسب الالكترونى ويطلق على هذه الوسائل وسائل الإتصال الوسطية [٢].

---

(١) سمير أمين مصدر – مصدر سابق .

(٢) Hamid Mowlana : Op. cit., pp. 59- 62.

هذا وقد ترتب على تزاوج تكنولوجيا المعلومات والإتصال عدة نتائج هامة نوجزها على النحو التالى : -

أولاً : ظهور ما يعرف بظاهرة التخطى المعلوماتى للحدود القومية وهى ظاهرة يحل فيها بدرجات متفاوتة تنظيم الشعوب فى مجموعات أفقية مما يؤدى إلى تهميش الثقافات القومية ويتداخل التخطى المعلوماتى مع التخطى الاقتصادى والتجارى الأمر الذى أتاح للشركات المتعدية الجنسية بإعتبارها تمثل خط الإختراق الأول للحدود السياسية والإقتصادية فرصة غير مسبوقة لتوظيف وسائل الإعلام المتزاوجة مع المعلوماتى للحدود القومية إلى ظهور إشكاليات تتعلق بالذاتية الثقافية وكيفية الحفاظ عليها فى مواجهة الهيمنة الثقافية لدول الشمال كذلك تجددت الحاجة إلى خلق نظام إعلامى عالمى جديد يحقق التوازن والعدالة الإتصالية والمعلوماتية .

ثانيــاً : حدوث تغيرات نوعية فى أنماط ومستويات الخدمة الإخبارية التى تقدمها وسائل الإتصال سواء المرئى أو المسموع أو المقروء وتفصيلاً لذلك : -

(أ) إتسع نطاق الخدمة الاخبارية من خلال الإعلام المرئى حيث أصبح فى استطاعة شبكات الإعلام الدولية بث الحدث لحظه وقوعه وفى موقعه سواء داخل الدولة أو خارجها ويمكن الاستشهاد بالعديد من الزمئلة تبدأ بشبكة الـ CNN الأمريكية التى يغطى ارسالها من ١٥٠ دولة وتغطيتها لأحداث حرب الخليج الثانية وشبكة اليورونيوز الأوربية التى تبث بست لغات وتشارك فيها ١١ قناة دولية أوربية ومحطة سكاى نيوز البريطانية التى اتسع نطاق تغطيتها الإعلامية ليشمل أوربا

بأسرها ويمتاكهت روبرت مردوخ - أيضاً شبكة الـــ BBC التى تم تطوير خدماتها العالمية ويصل إرسالها إلى مجميع القارات ما عدا استراليا وأمريكا الجنوبية ، وقد أدى ذلك إلى تطوير الخدمة الاخبارية الذى تمثل فى اختزال المراحل التقليدية لنشر الخبر والتى تتضمن ثلاث مراحل تبدأ بالاندلاع ثم البث فالتشبع إذ ظهر نمط جديد للتغطية الاخبارية يتضمن شقين أولهما يعرف بالتغطية الاخبارية الالكترونية ، وتنقل مباشرة أو يذاع الحدث بعد فترة أما الثانى فهو يتم بواسطة القمر الصناعى ويتم بثة مباشرة .

وقد أسفرت هذه التطورات عن حدوث تغير جذرى فى تعريف الخبر فلم يعد كما كانت تطلق عليه الأدبيات الكلاسيكية فى علم الاتصال والإعلام (الحدث الذى وقع) بل أصبح تعريفه فى ظل ثورتى الاتصال والمعلومات (الحدث الذى نشاهده وهو يقع)[(١)].

(ب) اكتسبت وسائل الاتصال المرئى والمسموع المحلية بعداً دولياً بفضل تطور تك؛نولوجيا الاتصال . فالبرامج المحلية التى تبثها محطات التليفزيون فى الولايات المتحدة واليابات ودول غرب أوربا أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية فى مختلف أنحاء العالم . كذلك محطات الراديو الوطنية أصبحت تسمع فى خارج حدودها المحلية رغم أنها تستهدف فى الأصل الجمهور المحلى.

(جـ) استفادت الصحافة بمختلف اصداراتها اليومية والأسبوعية

---

(١) انظر : محمود علم الدين د. محمد تيمور : الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال - دار الشروق - القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

Hamid Mowlana: Global in Formation and World Communication - Sage - London 1997. pp. 113-119.

والشهرية والفصلية من ثورتى الاتصال والمعلومات سواء فى رفع مستوى الإعلامى من حيث الصباغة والاخراج والتصوير وحفظ المعلومات أو فى تزامن صدور الطبعات الاقليمية للصحف اليومية مع طبعات الاصمة أو فى ثدور طبعات دولية للعديد من الصحف التى تصدر فى دول الجنوب كذلك اتساع النطاق الجغرافى للتوزيع سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها من خلال التواجد فى الأسواق العالمية أيضاً برز التأثير الايجابى لثورة المعلومات فى انتشار بنوك المعلومات ، وظهور الرشيف الالكترونى فى أغلب المؤسسات الصحفية المحلية والعالمية . كما شهدت الصحافة بداية انحسار بل اختفاء أساليب الكتابة التقليدية بعد انتشار الكمبيوتر وشيوع استخدامه فى تحرير واخراج الصحف . وبرزت شبكة الانترنت كمصدر عالمى للمعلومات كآلية مستحدثه تكمل الدور الإعلامى الذى تقوم به وكالات الأبناء كآليات تقليدية لنقل ونشر وترويج الأخبار العالمية(١).

(د) أصبح هنا استحالة لاخفاء أى حكومة للأحداث التى تقع داخل حدودها فى إطار الثورة الراهنة لتكنولوجيا الاتصال وتطور الطابع الدولى لوسائل الاتصال وتطور الوظيفة الإخباريج المستفيدة من البث التليفزيونى المباشر عبر الأقمار الصناعية .

ثالثاً : ظهور ما يعرف بدبلوماسية الأقمار الصناعية والإعلام الالكترونى بدلاً من الدبلوماسية التقليدية وقد شهدت التسعينيات استخدام

(١) Hamid Mowlana: Global in Formation, Op. cit., pp. 40-43.
John Mc Manus: Market - Driven journalism - Sage - London - 1994, pp. 3-9.

صناع القرار لهذه الآلية الجديدة كعنصر أساسى فى اتخاذ القرار إدارة الأزمات الدولية . ولعل أبرز الأمثلة أزمة الخليج وتطورات القضية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو .

هذا ويرى بعض الكتاب السياسيين أن برامج الـ CNN تؤثر بصورة أكثر فاعلية على قرارات الإئيس الأمريكى من مذكرات مستشاريه ووزير خارجيته . ورغم ما تتميز به هذه الآلية الجديدة بسبب فورية وسرعة نقل وتبادل الآرا وردود الأفعال بين حكام العالم إلا أنها تثير القلق لدى العديد من هؤلاء الحكام (١).

رابعـــاً : أسفرت الثورة الاتصالية عن تصاعد ثقافة الصورة وبروز نجم المثقف التليفزيونى ويتمثل ى مقدم البرامج التليفزيونية مع تزايد نفوذ المائية ودلالاتها وذلك فى ظل تراجع مكانة المثقف التقليدى والثقافة المطبوعة .

خامساً : فى اطار ثورتى المعلومات والاتصال يلعب التليفزيون والكمبيوتر أدوار غير مسبوقة سواء فى استطلاعات الرأى أو إدارة الانتخابات وذلك فى ظل تغير مكانة الديمقراطية النيابية وليدة عصر الصناعة وتزايد مساحة الشفافية فى العمل السياسى ولقد تمت فى النرويج أول تجربة انتخابات اليكتورنية عام ١٩٩٣ كما لعب الكبيوتر دوراً هاماً فى الانتخابات الأردنية الأخيرة .

(١) نبيل عبد الفتاح : النظام الإعلامى الجديد وتوحيد العالم – الأهرام – ١٣ فبراير ١٩٩١

الآثار السلبية لثورتى الاتصال والمعلومات

إذا كان التزاوج بين ثورة المعلومات والتطور النوعى الذى تحقق فى مجال تكنولوجيا الإتصال قد تمخض عن العديد من الآثار الايجابية التى تمثلت فى زيادة الترابط الاعلامى بين مختلف أبحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من فقد بشر ذلك بظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامى فى مجال المشاركة السياسية والعمل الدبلوماسى بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر فى دائرة المشاركة المعرفية من خلال المتابعة الإعلامية لمختلف الأخداث الأحداث العالمية والقرارات المصيرية وظهور مايسمى بديمقراطية الإعلام المرئى والمسموع . ولكن فى ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين فى العولمة أى فى موارد العالم وثرواته المصرية فى شمال العالم وبين سكان وأهالى حزام العوز الاقتصادى من أبنا الحضارات القديمة فى جنوب العالم فى ظل هذه الأوضاع يظهر الوجه المتعم من التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والذى جعل الجوانب المبرة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وآثارها الإيجابية حكراً لشعوب ودول الشمال الصناعية المتقدم حيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدول الشمال والتى تجسدت كأوضح ما تكون فى سطوة التدفق الإخبارى وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالى الغنى إلى دول الجنوب الفقيرة وفى قلبها العالم العربى والتى بلغت نسبتها ١٠٠ مرة من دول الشمال مقابل مرة واحدة من دول الجنوب هذا بالإضافة إلى طوفان الأفلام والبرامج والمسلسلات المستوردة والحملات الإعلامية ذات الطابع العالمى والتى تتحكم فيها مجموعة الشركات العالمية العملاقة .

ويمكن حصر الجوانب السلبية لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلى : -

أولاً : زيادة الفجوة الاتصالية بين الشمال الغنى والجنوب الفقيرة على مستوى العالم وبين الريف والحضر داخل دول الجنوب على وجه الخصوص مما أدى إلى تزايد الخلل فى التدفق الإعلامى والمعلوماتى من طرف الشمال الغنى إلى الجنوب الفقير ورسوخ الأنماط التقليدية السلبية والمتحيزة فى سريان وتدفق الأنباء المبتورة المشوهه عن دول الجنوب والتى تتعمد إغفال كافة الانجازات التنموية التى تحققت فى تلك الدول .

ثانياً : انهيار السيادة القومية للإعلام فى ظل انهيار المفاهيم التقليدية حول القومية الحديثة مثل السيادة على الفضاء والحدود وضنع السياسات الإعلامية وظهور تقسيمات جديدة للعالم قائمة على أساس الجغرافيا الفضائية .

ثالثاً : الاتجاه لتفتيت الاتصال الجماهيرى من أجل تنويع الخدمة الإعلامية ويعزز ذلك الاتجاه ما تتميز به التكنولوجيا الاتصالية الجديدة من سمات اللاجماهيرية واللاتزامنية والتفاعلية والحركية والشيوع والانتشار . مما أدى إلى التركيز على الفرد الذى أصبح هدفاً رئيسياً للاتصال الالكترونى . وأسفرت هذه التغيرات فى نظم وآليات الاتصال إلى حدوث تفكيك فى منظومة العلاقات والقيم الاجتماعية . إذ أصبحت العلاقة أحادية بين مرسل الرسال الإعلامية ومستقبلها وأصبح مؤشر التقدم فى هذه العلاقة هو سرعة بث المعلومات حتى ولو تم ذلك على حساب اعتبارات المعرف (١) .

---

(١) Johan Galtung, R. Vincent: Global Glasnost - Hampton press - New Jaersy 1992, pp. 36-41.

رابعاً : أدى تركز تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى دول الشمال الغنية إلى تحول دول الجوب إلى سوق للاستهلاك الإعلامى والإعلانى وتجسد ذلك فى زيادة اعتماد بول الجنوب على البرامج الاخبارية والمسلسلات والإعلانات الغربية وعلى الأخص الأمريكية وقد ترتب على ذلك زيادة الهيمنة الاتصالية لدول المركز المتحكمة فى العولمة على دول الأطراف كما أدى إلى تدفق الثقافة المركزية الغربية والمعلومات بلا ضوابط وفى طار تنافسى تجارى بحت .

خامساً : كان للتطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال آثارها السلبية الملحوظ على وسائ الإعلام المطبوع (الصحافة) والسينما . فقد اتجهت وكالات الإعلان إلى التليفزيون بقنواته المتعددة المركزية والفضائية المشفرة والمفتوحة حيث اتيحت لها فرصة الاستفادة من المزايا العديدة للإعلام المرئى فى عصر صعوده وانتشاره مما أفقد الصحافة جزءاً كبيراً من الموارد الإعلانية التى كانت تعتمد عليها العديد من المؤسسات الصحفية العملاقة فضلاً عن دور الصحف الصغيرة التى بدأت فى تصفية نشاطها وسارع البعض إلى الاندماج لمواجهة الأزمة المالية المترتبة على تقلص المساحات الإعلانية بها . يضاف إلى ما سق الأزمة التى تواجهها صناعة السينما فى معظم دول العالم وتقلص عدد صالات العرض بسبب التغيرات التى طرأت على أذواق الجماهير ومنافسة نوادى الڤيديو وانتشار القنوات الفضائية مما كان له تأثيراته الحادة على إنتاج الأفلام وتوزيعها [(١)].

(١) Hamid Mowlana: Global Information and World Communication, Op. cit., pp. 107-123.

وظائف الإعلام العولمى

مع التطورات التى يشهدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال وفى ظل المحاولات الدؤوبة ، التى تقوم بها القوى العالمية لعولمة الثقافة والتعليم ولدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية تبرز الدوار الجديدة للإعلام والاتصال المعاصر حيث لم تعد اكنولوجيا الاتصال والمعلومات تشغل موقعاً مركزياً فحسب فى شبكة الإنتاج الصناعى بل بدأت تشغل موقع القلب فى استراتيجية اعادة تنظيم العلاقة بين ادلولة والمواطنين وبين القوى المحلية والعالمية وبين المنتجين والمستهلكين وبين العمال والمديرين وبين الخبراء اوالممارسين فمنذ نهاية السبعينيات الدول الصناعية المتقدمة تشهد تغيرات جذرية فى وظائف الإعلام متواكبة مع التغيرات النوعية فى تكنولوجيا الاتصال والثورة الهائلة فى مجال المعلومات وتقنياتها وتحولها إلى سلطة عليا . ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة فى سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال سواء فى مجال الاقتصاد أو المجال الاجتماعى والثقافى وكان لها مردودها فى مجال الإعلام والاتصال وعلاقته بالعالم المعاصر مما اتاح لنا الكشف عن التغيرات العميقة التى طرأت على العلاقة بين النخب المثقفة التى تقوم بإنتاج المعرفة والثاقفة وبين القوى الاجتماعية التى تستهلكها . كما أن التغيرات الشاملة التى طرأت على نظم وإدارة تكنولوجيا الاتصال وعلى الأخص فى مجال الإعلام المرئى والمسوع خلال حقبة الثمانينات فى كل من أوربا الغربية والولايات المتحدة مضافاً إليها انهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية وما تبعها من مناقشات حادة حول دمقرطة الإعلام فى هذه الدول . كل ذلك فى مجمله أدى إلى احتدام النقاش حول الأدوار الجديدة

للإعلام سواء فى المجال السياسى أو اثلقافى والاجتماعى . والواقع أن هذه المناقشات لم تعد مجرد أمراً كمالياً خصوصاً بعد أن شهدت العقود الأخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال فى حياة الأفراد والمجتمعات وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للإعلام وتداخل الأدوار التى تقوم بها فى مجتمع المعلومات . إذ أصبح يشغل موقعاً مركزياً فى الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف اعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء فى الشمال أو الجنوب وقد يكون أكثر وضوحاً فى المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يبرز دوره فى اعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والقوى المضادة داخل هذه المجتمعات . ويبدو ذلك جلياً فى مختلف المواقع بدء بالأسرة والمدرسة والمصنع والمستشفى ثم مواقع العمل والترفيه على مستوى الأقاليم ثم مستؤى الدولة ككل . وفوق ذلك أصبح الإعلام مسئولا عن الأدوار الحاسمة فى تدويل أو عولة الاقتصاد والثقافة حيث يبرز دوره كمحرك رئيسى فى خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمى بين الحكومات والأنظمة أو المستوى الحضارى بين الثقافات المختلفة باعلاء شأن تقافات معينة على حساب ثقافات أخرى ولعل أخطر هذه الأدوار ما يقوم به الإعلام فى تشكيل أنماط معينة من السلوك الانسانى وتهميش أنماط أخرى من خلال لغة الصورة ورموزها . وهذا وقد ادركت الحكومات فى دول الشمال الصناعى المتقدم أهمية الأدوار الجديدة التى يكمن أن تقوم بها وسائل الإعلام كبديل للممارسة الديمقراطية خصوصاً بعد أن أحتل الإعلام المساحة المخصصة لمارسة الفعل الديمقراطى إذ أصبحت هذه المساحة هى ذاتها المخصصة للإعلام ولذلك لم يعد الإعلام يمثل السلطة الرابعة أو الخامسة بل أصبح يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسى والثقافى ورد الفعل الجماهيرى . وم هنا أصبح ينظر إلى الإعلام بإعتباره المعيار الذى يقاس

به كفاءة الأداء السياسى والاقتصادى للنظم المعاصره [1].

وإذا كانت العولمة تسعى إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى وتتطلع إلى خلق الانسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بايديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكناً إن يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل فى تناغم وتكامل غير مسبوقة ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الإعلام السمعبصرى وشبكات المعلومات والطريق السريع للمعلومات والاتصال ولذلك أصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والاتصالات اللاسلكية شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة فى السوق العالمية . فالامبراطوريات الفضائية أصبحت المصدر الجديد لإنتاج وصناعة القيم والرموز وأدوات تشكيل الوعى والذاكرة الانسانية والوجدان والذوق وتقوم بتقديم معلبات يقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور تشجيع النزعة الإستهلاكية وغرس قيم الانانية والفردية والروح النفعية . ولعل القاء نظرة على خريطة الفضائيات والمعلومات يوضح لنا حقيقة الأدوار الجديدة التى يقوم بها الإعلام لارساء دعائم العولمة والترويج لايديولوجيتها أولاً : تشير الفضائيات التى تسيطر عليها كل من الولايات المتحدة واليابان والدول الأوربية إلى أنه يوجد فى العالم اليوم ١٫٢٦ مليار جهاز تليفزيونى منها ٢٠٠ مليون جهاز بالكابل وحوالى ٦٠ مليون مرتبطة بمجموعة رقمية وتبلغ صناعة الإتصال ألف مليار دولار ستتضاعف فى عام ٢٠٠٠ وهى تشكل

(١) Hamid Mowlana: Global Communication in Transition- op. cit., pp. 65-68.

انظر : عواطف عبد الرحمن : الإعلام وتحديات العصر – مجلة عالم الفكر – الكويت – ديسمبر ١٩٩٤ – ص ٧-٩ .

حالياً ١٠٪ من التجارة العالمية . أما الخريطة المعلوماتية فهى تشير إلى وجود ٢٠٠ مليون جهاز كمبيوتر منها ٤٥ مليون جهاز مرتبطة بإنترنت . ويرى البعض أن شبكة الأنترنت سوف تتجاوز قوتها شبكة الهاتف العالمية بحيث يصبح عدد مستخدميها ما بين ٦٠٠ مليون ومليار شخص بحلول عام ٢٠٠١ . وهناك صراع وتنافس ضارى بين شركات الإتصال الأمريكية واليابانية والأوربية التى تسعى لخلق مجموعات متكاملة من شركات الاتصال والمعلومات ذات المستوى العالى [١].

وإذا كان من الضرورى أن تميز بين موقع الإعلام والإتصال على خريطة السوق العالمية وبين دوره فى توحيد العالم لصالح القوى المتحكمة فى العولمة فإن علينا أن نشير تفصيلاً إلى أدوار ووظائف الإعلام العولمى وذلك على النحو التالى :-

أولاً : فى ظل صعود الإعلام السمعبصرى هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزرعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الإستهلاكية والتى تروج بأشكال متنوعة لمصالح السوق العالمية وأيديولوجيتها . ومن خلال هذه الوظيفة يمارس الإعلام أخطر أدواره الإجتماعية والتى تتمثل فى أحداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها.

ثانياً : يقوم الإعلام بدور فى الترويج للسلع والخدمات التى تقدمها السوق العالمية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيماً وأنماطاً

(١) Hamid Mowlana: Global lnformation and warld Communication , Op. cit., pp. 90-97.

للسلوك الإستهلاكى تستهدف الدعاية الأجنبية مما يلحق أضراراً فادحة بالإقتصاديات المحلية علاوة على التأثير السلبى للإعلانات على حرية الإعلام والصحافة فى دول الجنوب . والمعروف أن هناك ما يزيد عن ٤٠ وكالة إعلان عالمية منها ٣٠ وكالة أمريكية تستحوذ على ما يزيد عن ٤٥ ٪ من الزمن المخصص للبث فى الإعلام السمعبصرى المحلى والقضائى عدا المساحات التى تحجزها فى الصحف والتى تزيد عن ٦٠ ٪ فى معظم الصحف [١].

ثالثاً : تقوم وسائل الإعلام السمعبصرية من خلال البث المباشر بدور مركزى فى اختراق منظومة القيم الثقافية لدول الجنوب من خلال المسلسلات والأفلام وبرامج المنوعات الأمريكية خصوصاً فى ظل عدم الإلتزام بالمواثيق الدولية التى نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة وأبرز هذه المواثيق إعلان اليونسكو عام ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٢) والذى يتضمن مبادىء وقواعد تنظيم استخدامات الأقمار الصناعية فى البث التليفزيونى المباشر (الفقرة ١٣) [١]. وقد نجحت أمريكا خلال العقدين الأخيرين فى اختراق الأنظمة الثقافية لدول الجنوب وقدمت لشعوبها النموذج الأمريكى كغاية مثلى[٢].

رابعاً : تقوم وسائل الإعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العمولة وأيديولوجيتها عبر الحوارات التليفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات (عدا الإغراءات الأخرى) حيث يتم

(١) Lemonde Diplomatique - Mars 1997.

(٢) انظر : انشراح الشال : الإعلام الدولى عبر الأقمار الصناعية - دراسة الشبكات التليفزيونية - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٧٩ - ٨١ .

تكثيف جهودهم من أجل إعادة تشكيل الرأى العام العالمى لمساندة السياسات الاقتصادية للثلاثى الذى يقوم بإدارة اقتصاد العالم (البنك الدولى + صندوق النقد الدولى + منظمة التجارج العالمية) والدفاع عن المعايير المزدوجة للشرعية الدولية والإسهام فى إعلاء شأن الثقافة الأمريكية وتهميش ثقافات الجنوب والترويج لعالمية السوق متجاهلين التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لكل من دول الشمال والجنوب علاوة على الترويج لما يسمى بالقرية العالمية مغفلين عن عمد التفاوت الرهيب بين معدلات التطور الاتصالى بين أجزاء العالم شمالاً وجنوباً سواء تمثل ذلك فى مستويات الاشباع الإعلامى أو معدلات التقدم التكنولوجى .

خامساً : تشير الدرسات إلى تزايد أهمية الأدوار التى تقوم بها الشركات المتعدى الجنسية فى الأنشطة الإعلامية والثقافية ويتجلى ذلك فى توظيف وسائل الإعلام الدولية والمحلية ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها فى دول الجنوب مما يتسبب فى احداث بلبلة واضطراب شديد فى منظومة القيم المميزة لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه الزثيرات وتمارس هذه الشركات بالتنسيق مع البنك ادلولى ضغوطاً متواصلة على دول الجنوب لاستخدام قروض البنك فى استيراد التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية مما يسهم فى احجكام الحصار على الإعلام الجنوبى .

سادساً : تشير الدراسات إلى استفادة العولمة من استمرار النظام الإعلامى العالمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات المحلية أوالعالمية والتى تتمثلفى الانسياب غير المتوازن للمعومات مع رسوخ الاتجاه الرأسى الاحادى الجانب للإعلام من

الشمال إلى الجنوب من المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب . ود لوحظ أن التدفق الإعلامى من الشمال إلى الجنوب مائة مرة فى مقابل مرة واحدة من الجنوب بينما لا يزيد بين دول الجنوب عن ١٠٪ وهذا لا يعنى عدم وجود قضايا عالمية تحمل ملامح المستقبل المشترك مثل قضايا البيئة والسلاح النووى والمرأة وإن كانت أجندة الأولويات لدى الشمال تختلف جذرياً عن أجندة الجنوب .

سابعاً : فى ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب سواء فى موارد الاتصال أو مصادر المعلومات والتعرض لوسائل الإعلام وضنع الصورة الإعلامية وأنماط التدفق الإعلامى الرأسية القادمة من الشمال والمفروضة على شعوب الجنوب نلاحظ أن الثورة الاتصالية لمتمس إلا عدع قليل من شعوب العالم ولم تتلقى شعوب الجنوب ادلعوة للمشاركة فى عوائدها وهنا يجدر بنا أن نتوقف قليلاً لمناقشة المفهوم الشائع الذى تروج له وسائل الإعلام العولمية حول ما يسمى بالقرية الاتصالية العالمية بإعتبارها أبرز ثمار الثورة التكنولوجية المعاصرة والذى يعنى فى جوهره إحاطة الجماهير فى كافة أنحاء المعمورة بكل ما يدور فى العالم من أحداث وأفكار وصرعات وانجازات بشرية وأن يتم ذلك بشكل يتسم بالموضوعية والتكامل والمصداقية بحيث يخلق معرفة شاملة وحقيقية بما يدور فى الكون .

وإذا كان مفهوم القوية يعنى أن كل الناس يعرفون بعضهم وما يدور لكل منهم فهل ينطبق هذا المفهوم على المقصود بالقرية الاتصالية العالمية فالواقع

يشير إلى عكس ذلك إذ إن كل منا يعرف القليل عن الأجزاء الأخرى من العالم وأن الصورة الذهنية عن البشر والدول وحقيقة ما يدور بداخل كل مجتمع هى لا تزال فى الأغلب صورة مبتورة وجزئية ومستقاه من ارعلام الغربى الذى تتحكم فيه مصالح وتحيزات القوى المهيمنة على مقدرات العالم فى المرحلة الراهنة .

وإذا كان مفهوم القرية العالمية يعنى أن العالم قد انكمش وأصبح رقعة واحدة . فإن الواقع يعكس صورة مخالفة فالعالم أتسع وتعددت ثقافاته وتناقضت مصالحه وتنوعت صواعاته والحقيقة أن الناس فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فقدت القدرة على التواصل وأصبحت تمارس حياتها داخل القوى المحلية التى تعيش فيها وترى العالم الخارجى من خلال النوافذ الإعلامية التى لا تتيح للبشر إلا رؤية أشياء محدودة وفى متحيزة وانتقائية وجزئية وخصوصاً إذا كان أغلب سكان العالم الذين يعيشون فى الجنوب يعيشون فى قرى فقيرة تفتقر إلى أبسط الضروريات كالكهرباء والماء العذب ويعانون من الفقر والأمية والأمراض المزمنة .

ويشير الواقع الراهن أيضاً إلى أنه فى إطار ما يسمى بالقرية العالمية تصاعدت روح الإقليمية وظهرت البوادر العرقية والاتجاهات الأصولية . وكان المتوقع أن يقوم الإعلام بأدواره المفترضة فى تشكيل الوعى الصحيح بحقيقة التمايزات والاختلافات الحضارية والثقافية بين الدول والشعوب وأن يتم التعاون من أجل خلق التوصل بين الدول التواصل المنبثق من هذا الوعى والإدارك ولكن نظم التعليم والإعلام فى شمال العالم وجنوبه تعمل فى سياق آخر معادى لوحدة الجماعة البشرية ومصالحها الجماعية الثاقفى والإنسانى فمازلنا نلحظ على المستوى التعليمى شيوع المناهج الجزئية شديدة التخصص والتى قامت بتجزئ المعرفة الإنسانية وتمجيد العمل الفردى وطمس الروح الجماعية ومعاداة الرؤى التكاملية التى تخدم الرؤية العالمية

الصحيحة . كما تشير الدراسات رى غلبة الطابع العنصرى العرقى على معالجات الإعلام لقضايا المصيرية فى العالم الرهن فالواقع يشير إلى وجود عدة عوالم وليس عالم واحد [١].

فى ضوء ما سبق تتضح لنا حقيقة الأدوار التى يقوم بها الإعلام المعاصر فالحقيقة أن النظام الإعلامى الراهن بكل ما يحويه من تفاوت وتحيزات وعدم تكافؤ فى توزيع موارد الاتصال والمعلومات يهدف إلى إبقاء الجمهور والرأى العام فى حاله من الجهل الكامل بحقيقة ما يدور وقد أظهرت الحروب الاقليمية المعاصرة وفى مقدمتها حرب الخليج والبوسنة والصومال وأحداث رواندا ومعركة التجديد للدكتور بطرس غالى الأمين السابق للأمم المتحدة أن أغلب الشعوب (شعوب الجنوب تحديداً ظلت فى حالة تغييب وجهل بحقيقة ما يدور ولعل حرب الخليج والقرابة التى فرضت على الإعلام الدولى أثناذها تعد مثلاً صارخاً فالضحية الأولى فى هذه الحرب كان إعلام والحقيقة الإعلامية فقد أثبتت الاستطلاعات التى أجريت للرأى العام الأمريكى أن ٦٠ ٪ كانوا يرون أن الرعلام قد أدى دوره بامتياز أثناء حرب الخليج كما أن ٨٠ ٪ من الأمريكيين أيدوا القيود التى فرضها البنتجون على ارعلام أثناء حرب الخليج مما يكشف عن أن قطاعات كبيرة من الرأى العالم الأمريكى تعانى من حالة نزييف وعى متعمدة ومتواصلة وإذا كان الحال هكذا بالنسبة لشهعوب الشمال المتقدم فما بال شعورب الجنوب وسائر شعوب العالم التى أصبحت تعانى من التخمة الإعلامية التى تستهدف اغراقهم فى دوامات متناقضة من المعلومات والاحصائيات غير المترابطة التى تؤدى إلى احساسهم بالعجز والتيه والضياع بسبب غياب البديل .

أ.د. عواطف عبد الرحمن

(١) Peter Golding, Op. cit., pp. 150 - 160.

العولمة وإنعكاساتها على دول العالم الثالث

د . إبراهيم أحمد نصر الدين

أولاً : صعوبات تحديد المفهوم والظاهرة :

يعد مفهوم العولمة Globalization من أكثر من المفاهيم المتداولة فى الفترة الأخيرة ، وفى ذات الوقت من أكثر المفاهيم غموضا ،ولعل ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها حداثة إطلاق المصطلح . وتعدد العمليات التى ينطوى عليها من عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية وإجتماعية ، فضلاً عن تعدد الاقترابات فى فهم هذا المصطلح ما بين إقترابات ماركسية ترى فى العولمة «الهجمة الأخيرة للرأسمالية » ، إلى اقترابات حضارية ترى فى العولمة مسعى لنفى الحضارات الأخرى غير الغربية ، إلى اقترابات وطنية ترى فى عملية العولمة توجها نحو تقويض سيادات دول الثالث ، وإن لم يكن تقويض هذه الدول ذاتها ، لتفتح الباب واسعاً أمام هيمنة الرأسمالية ، وتدجين الطابع القومى لشعوب العالم كيما يتواءم ومقولات الحضارة الاوروبى أمريكية .

وهناك عاملات أساسيان أثرا بصورة واضحة فى ظهور هذه الاقترابات :

أولهما : أنه منذ إنتهاء الحرب الباردة فى بداية التسعينيات ، بات واضحاً ضعف دول العالم الثالث ، بل وانهيار بعضها ، جراء عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها ، وتقاعسها - فى ظل برامج التكيف الهيكلى - عن القيام بدورها الاجتماعى ، وهو الأمر الذى أثار حالة من عدم الاستقرار السياسى ، وصلت إلى حد المقاومة المسلحة للنظم الحاكمة ، فيما وصف بالإرهاب .، وفى هذا السياق

تعمق عجز الحكومات حينما فشلت فى المواجهة ، خاصة مع تآكل وظائفها الإستخراجية والتوزيعية . ثم إن عجز حكومات دول العالم الثالث دوليا قد بات ماثلا للعيان ، فلقد اخترقت سياداتها، وانتهكت حدودها ، دون أن تحرك ساكنا بصورة فردية أو جماعية، مرة تحت دعاوى احترام حقوق الانسان ، وأخرى تحت دعاوى التدخل الانسانى ، وثالثة تحت فرض النظام والقانون ، وهو الأمر الذى أضعف من هيبة وقيمة الدولة لدى المواطنين ، بشكل أصاب قطاعا منهم بالإحباط من امكانية الاحتماء تحت مظلة الدولة ، ودفع البعض الآخر إلى الخروج على الدولة ، طالما لم تعد مؤهلة ككيان يحتكر وحدة الممارسة الشرعية للسلطة . فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم التسارع فى عقد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة (التجارة – الأسلحة النووية والكيماوية – البيئة – المرأة – الطفل .. الخ) لأدركنا بوضوح أن الوظيفة التشريعية للدولة وفقا لما تمليه قواعد وأعراف وتقاليد ومصالح شعوبها قد أخذت فى التآكل هى الأخرى .

ثانيهما : ظهور مقولات فى الغرب تبشر بقرب نهاية عصر الدولة ، فها هو ذا هنتنجتون يرى أنه فى الدورات المديدة للتجربة البشرية كانت الهوية الجماعية – كوحدة قائمة بذاتها لها دلالتها – أقرب إلى ما نسميه الآن بالحضارة ، وليس الدولة . نظرا إلى أن الدولة لم تبرز ككيان إلا فى القرون الحديثة ، ويذهب هنتنجتون – ومثله فى رؤيته تلك كثيرون – إلى أن الدولة تمر بحقبة خسوف لكنه ينفرد فى الاعتقاد بأن الواقع الناشئ الآخذ فى الاستقرار حاليا ليس واقع القرية العالمية ، أو العولمة بتعبير أدق . إنما هو واقع التفاعل بين الحضارات ، ويتفق ستيفن تولمن

Stephen C. Toulmin إلى حد ما مع المقولة السابقة حين يرى أن عصر هيمنة الدولة يقترب من نهايته ، لكنه يرى ذوبان كيان الدول فى شمول الكون الإنسانى بحيث يضم رقعة شاسعة، تتداخل وتتشابك فوقها الهويات المتشعبة والمعقدة وليس فى تفاعل حضارى أو فى نظام عالمى أشبه بأوربا فى القرون الوسطى .

ولم يتوقف الجدل الدائر حول مفهوم «العولمة» عند هذه الحد، بل امتد ليصل إلى تحليل طبيعة الظاهرة ذاتها ، فهل هى ظاهرة قديمة ضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ وبالتالى لافكاك عنها ويتعين التكيف معها ؟ أو أنها ظاهرة حديثة يمكن مواجهتها على الأقل بتلافى آثارها السلبية على دول العالم الثالث ؟

واقع الحال يشير إلى أن «العولمة» تكاد أن تكون صيرورة تاريخية ، وبهذا المعنى فهى ظاهرة قديمة وحديثة ، وبالتبعية فانها ستستمر فى مجراها حتى النهاية ، ذلك أن شعوب العالم الثالث فى مرحلة ما قبل الاستعمار كانت تنتقل من مناطق سكناها إلى مناطق تعيش فيها جماعات أخرى بفعل الجفاف والمجاعة وكان بعضها يستوعب الجماعات الاخرى فى إطار من ثقافته أو يستوعب فيها ، ثم إن بعض هذه الجماعات كان يمارس الغزو لمناطق جماعات أخرى فيستوعبها أو يستوعب فيها ، ومع مجىء الاستعمار الأوربى فانه حد من التفاعلات السلمية والصراعية بين الجماعات المتجاورة حين وضع الحدود لمستعمراته ، لكنه فى ذات الوقت فتح هذه المستعمرات أمام سلعه وثقافاته ولغاته سعيا لاستيعابها فى إطار المنظومة الرأسمالية . ويبدو أن قيام الدولة الوطنية المستقلة والاعتراف بها من قبل المستعمر الاوربى كان ضرورة فرضتها متطلبات حماية المصالح الأوربية فى هذه الدول وتعزيزها ، ويشهد على ذلك واقع الحال فى مختلف دول العالم الثالث عقب الاستقلال ، وما إن

إنتهت الحرب الباردة، فانه يبدو أن حاجة الغرب لاستمرار وجود هى الدول قوية لم تعد ضرورية إزاء شبكة الاتفاقيات الدولية التى ألزمت بها هذه الدول من جهة، وإزاء سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مقدرات شعوبها من أخرى .

ومن هنا فإن الجدل المحتدم حول تأييد « العولمة » أو رفضها يبدو جدلا عقيما . ذلك أنها عملية قائمة ومستمرة ويتعين التعامل معها وتطويعها بما يخدم مصالح حضارات وشعوب دول العالم الثالث . وليس يجدى هنا مجرد الشجب السلبى الكلامى دون الفعل الإيجابى الذى يحفظ على الهويات الحضارية منظومة قيمها ، حتى وهى تتفاعل إيجابيا مع الحضارات الأخرى .

ثانيا : التحديد بالمفهوم :

منذ انتهاء الحرب الباردة ، فإن مفهوم العولمة قد دخل فى طور جديد، حيث بدأنا نشاهد اختراقا لحدود سيادات دول العالم – اتصالياً واقتصادياً ، وثقافياً ، وسياسياً – فى سعى لوضع أسس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية عالمية فى الأجل الطويل ، ومن هنا بأن مفهوم العولمة يعنى تحولا فى علاقة الانسان بالأقليم ، وبنظام الحكم الذى يعيش فى إطاره . وبهذا المعنى فإن مفهوم العولمة Globalization ينطوى على عملية Process تحول ، أكثر مما ينطوى على توصيف لوضع قائم .

واستنادا إلى ما تقدم ، وعلى اعتبار العولمة « عملية » فإنها تختلف بالتبعية عن مفهوم العالمية Globalism والذى يشير إلى وضع تصبح فيه البشرية مشتركة فى قيم واحدة ، من حيث التعامل مع شئون البيئة ، ومن حيث أدوار الأفراد كمواطنين ، وكمنتجين ، ومستهلكين مع وجود رغبة مشتركة فى حل المشكلات المشتركة .

ثم إن العولمة تختلف عن مفهوم الكونية Universalism والذى يشير إلى تلك القيم التى تعم البشرية (سواء تلك القيم النابعة من العلم أو العقيدة) فى أى زمان ومكان .

وهى كذلك تختلف عن مفهوم الاعتماد المتبادل Interdependence والذى يشير إلى هياكل Structures تربط الناس والجماعات فى مختلف أنحاء العالم.

ورغم أن مفهوم العولمة يرتبط بشكل أو آخر بالمفاهيم السابقة إلا أننا سنعالجه فى أضيق نطاق ممكن ، فهو لا يعنى القيم ولا الهياكل وإنما يتعلق بآثارهذه القيم والهياكل على تفكير وسلوك البشر ، حينما يقومون هم ومنظماتهم بأداء وظائفهم اليومية سعيا لتحقيق أهدافهم الخاصة . والذى يميز عملية «العولمة» عن غيرها أنها لاتتوارى خلف الحواجز الاقليمية أو حواجز السيادة ، كما أنه يستحيل إيقافها ثم إنها يمكن أن تنتشر فى اتجاهات متعددة لتخترق الحدود الوطنية ولتصل إلى أية جماعة فى أى مكان من العالم.

وعلى عكس ما تقدم فإن المحلية Localization تنبع من كل هذه الضغوط التى تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات إلى تضييق نطاق اهتماماتها، والتصرف على نحو مختلف ، وبعبارة أخرى فإن أى تطورات تقنية، ونفسية، وإجتماعية ، وإقتصادية وسياسية تنصرف إلى توسيع دائرة المصالح والممارسات تتجاوز الحدود الوطنية ، إنما تشكل مصدراً وتعبيرا عن عملية العولمة بنفس القدر الذى يمكن أن تعد فيه مثل التطورات التى تقلل دائرة هذه المصالح والممارسات مصدرا وتعبيرا عن عملية « المحلية » .

ومما تجدرالإشارة إليه أن عملية العولمة يجب أن ينظر إليها فقط باعتبارها « مؤهلة » لان تكون عالمية المدى . وعلى سبيل المثال فإن نقل أحداث الحروب

الأهلية والمجاعات فى أفريقيا ، أو الاحتجاجات ضد الحكومات فى شرق أوربا على شاشات التليفزيون تنتشر لتكون عالمية المدى ، ولكنها لاتعكس عملية العولمة إلا إذا أدت إلى استجابات فى مناطق أخرى متجاوزة السيادات الوطنية .

ثالثا : تأثيرات عملية العولمة وأثرها :

رغم أنه من الصعوبة بمكان قيـــاس تأثيرات عملية العولمة ، إلا أن ذلك لايعنى أنها خرافة ، فهى موجودة وتمارس فعلها فى تغيير مضامين وسلوك الأشياء على مستويات عدة نذكر منها .

١ – أحدثت العولمة تغييرات فى « الحياة المادية » على حد وصف المؤرخ الفرنسى Fernand Braudel ، بمعنى التغيير فى هياكل الانتاج التى تحدد نوعية السلع والخدمات التى تنتجها المجتمعات البشرية من أجل بقائها ورفاهيتها، فبدل أن كانت السلع والخدمات تنتج من قبل شعب معين يعيش على إقليم دولة ، ومن أجله ، فقد أصبحت هذه السلع والخدمات تنتج من قبل شعوب من دول مختلفة للوفاء باحتياجات السوق العالمى بدلا من السوق المحلى .

٢ – وقد أحدثت العولمة تغييرات فى «الهياكل المالية» ، تلك الهياكل التى من خلالها ينشأ الائتمان لتمويل انتاج السلع والخدمات ، فعلى حين أن خلق الائتمان واستخدامه كان يتم داخل اقليم الدولة ، فانه فى الوقت الحاضر أخذ يعبر الحدود الاقليمية للدول فى إطار أسواق عالمية ترتبط اليكترونيا بنظام واحد ، ولا يغفل ذلك بحال وجود بنوك محلية وأسواق تخلق الائتمان للاستخدام المحلى ، غير أن هذه البنوك لم تعد مستقلة تماما ، ذلك أنها باتت تشكل جزءا من نظام أكبر تتأثر به صعودا وهبوطا أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية .

٣ – وتمارس العولمة دورها على مستوى ثالث ألا وهو مستوى المدركات

والمعتقدات ، والأفكار ، والتذوق ... الخ . فعلى حين أن التنوع الثقافى مازال قائما ، إلا أن مشاعر واتجاهات وسلوك الكائن الفرد أخذت فى التأقلم مع تقنيات عملية العولمة . وباتت العملية أكثر سهولة وسرعة مع الثورة المعلوماتية، وانخفاض تكاليف الاتصالات الدولية . ورغم أن هذا المستوى الثالث يصعب قياسه أو تحديده ، إلا أن تأثيراته ستكون أكثر أهمية على المدى البعيد من كل التحولات التى تفرزها عملية العولمة .

ولقد ولدت العولمة أعباء تفوق ما ترتب عليها من فوائد ، ومخاطر تفوق ما أفرزته من فرص ، ويكفى أن نشير هنا إلى ثلاثة آثار مأساوية على الاقتصاد السياسى العالمى نجمت عن تأثيرات العولمة على وضع الدولة :

على المستوى الأقتصادى : -

تحتاج اقتصاديات السوق - على المستويين المحلى والدولى - إلى سلطة قادرة على فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية ، ويكون بمقدورها تطبيق المنطق الكينزى فى لحظات انخفاض النمو والكساد ، ولكن المشكلة فى الظروف الراهنة أن إضعاف الدولة تحت ضغوط عملية العولمة يحول دون تحقيق ذلك ، ثم إنه لا توجد أى من المنظمات الدولية يمكن الاعتماد عليها فى هذا المضمار .

وعلى المستوى البيئى : -

فإن دوافع اللاعبين الدوليين ومصالحهم (الشركات متعددة الجنسيات) تدفعهم إلى تدمير وتلويث البيئة ، فى الوقت الذى باتت فيه الدول عاجزة عن مواجهة ذلك نتيجة تأكل سلطاتها تحت ضغوط المبادئ الجديدة للتنظيم الدولى ، وفى ظل القيود التى فرضت على سيادتها .

وعلى المستوى السياسى : -

فإن النضال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية والمصداقية ،

جعل بعض الدول تتمتع بالمصداقية تجاه شعوبها ، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسيات، سمحت للبيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصداقية بشكل أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها ، وهو الأمر الذى ترتب عليه إندلاع حالات عدم الاستقرار السياسى بمختلف أشكالها . بشكل أسفر عن تراجع ديموقراطى ، والمشكلة أنه لا توجد سلطات غير حكومية جديدة (شركات - منظمات .... الخ) يمكن أن تتمتع بمثل هذه المصداقية .

واستنادا إلى ما تقدم فإنه يمكن القول بأن هيمنة الدولة الوطنية كسلطة وحيدة وطاغية على المجتمع والاقتصاد يمكن أن تصبح استثنائية (أو هامشية) إن لم تنته الدولة كلية فى الأمد البعيد ، بسبب فقدانها لوظائفها ، وذلك أنه من المنظور التاريخى فإن تعدد مراكز السلطة فى المجتمع كان هو القاعدة، فى حين أن تركيز السلطة فى يد حكومات الدول منذ أواخر القرن الماضى وطوال القرن الحالى كان بمثابة إنحراف عن مسار التطور التاريخى .

رابعاً : العولمة وتآكل سلطة الدولة فى العالم الثالث : -

لقد أدت عملية العولمة إلى إتجاه الدول إلى التخلى عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع ، بشكل أفقد الدولة مبررات استمرارها ووجودها ، ومن هذه الوظائف ما يلى :

١ - الوظيفية السياسية :

وتتمثل أهم مظاهر التخلى الجبرى عن هذه الوظيفة فيما يلى : -

(أ) تراجع الحكومات عن دورها فى صنع القرار السياسى لصالح رجال الأعمال فى الداخل ، ولصالح الشركات متعددة الجنسيات ، وعلى حد قول سميرأمين فإن هذه «الشركات ترغب فى إخضاع السياسات

الحكومية لاستراتيجياتها الخاصة» ، ولهذا « فإن خطاب الليبرالية الجديدة المضاد للحكومة ، إنما يخفى هذا الهدف ، ليكتسب المشروعية للصيغة المعلنة ، أى للهدف الذى ينحصر فى تمكين الشركات من الدفاع عن المصالح الخاصة التى تمثلها » و إدارة العالم كسوق ، واعتزام تجريد الحكومات من وظائفها ، وخصخصة هذه الوظائف الى أقصى حد ممكن » .

(ب) تراجع سلطة الحكومات فى مواجهة منظمات المجتمع المدنى ، التى اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة خصوصا فى المجالات الاجتماعية والثقافية ، وذلك بالتعاون مع منظمات مماثلة فى الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها بعيدا عن سيطرة الدولة فى كثير من الأحيان ، وعلى حد قول سمير أمين « فإن تكاثر المنظمات غير الحكومية يعد إلى حد كبير استجابة لهذه الاستراتيجية الرامية إلى نقص تسييس شعوب العالم » لأن هذه المنظمات فى نشأتها وفى «إعادة تنظيمها ترفق إدارة المجتمع بالقوى الرأسمالية المسيطرة» .

(جـ) إنهيار مبدأ السلامة الاقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود ، ذلك أن هذه المبادئ تم إختراقها ، ولا قبل لحكومات دول العالم الثالث بالدفاع عنها (الانترنت – البث التليفزيونى عبر الأقمار الصناعية – فتح الحدود أمام التجارة الدولية – التدخل الانسانى ... الخ) .

(د) انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعى للقوة فى مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوى احترام حقوق الانسان .. الخ ، بل وتقلص دورها فى محاكمة مواطنيها وفق قوانينها المرعية (حالة لوكربى) .

كل هذا وغيره أسفر عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية

والأمن من جانب الدولة ، فسعى لتأمين نفسه بعيدا عنها (البوليس الخاص...) واجتراء قطاع أخر على ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الارهاب) فى حين لجأت بعض جماعات المجتمع الإثنية أو الاقليمية أو الدينية أو اللغوية .. الخ إلى السعى للخروج كلية عن عباءة الدولة القائمة بالسعى للانفصال فى غمار حرب أهلية بحثا عن تأمين ذاتى جماعى فتفجرت الحروب الأهلية . فهل ذلك يشكل إيذانا بفتح الطريق لأول مرة أمام ظهور الدولة القومية (الدولة - الأمة) مع ما يحمله ذلك فى طياته من نزعات عنصرية واستعلائية !!

٢ - الوظيفة الدفاعية :

وهى تعنى تأمين المجتمع من الغزو الخارجى والعنف الداخلى ، وهذه الوظيفة هى الأخرى أخذة فى التقلص لأسباب نذكر منها .

* ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الانفاق العسكرى لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ارتكانا إلى آليات التكيف الهيكلى ، واعتمادا على أن المجتمع الدولى كفيل بمعاقبة الغازى (يتم ذلك وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولى) .

* محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث بأن النجاح فى الحصول على نصيب أكبر من السوق العالمى إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء وللرفاهية من الاصرار على السيطرة على الإقليم الوطنى (ذات المقولة التى ترددها اسرائيل فى الحديث عن التعاون الشرق أوسطى وأولويته على الانسحاب من الأرض العربية المحتلة) .

واستنادا إلى ما تقدم فإن دور المؤسسة الأمنية (الجيش والبوليس) يجب

أن ينصــرف إلى الحـفـاظ على النظام الـعـام فى الداخل وتـوفـيـر المـناخ الملائم لحرية التـجارة والاستثمـار ، ومن شأن ذلك أن يدفع شعوب العـالـم الثالث إلى النظر إلى المؤسسة الأمنيـة (حيث تضخمت قوات البوليس عـلى حساب قوات الجيش) باعتـباراها مهددة لأمنهـا وليست حارسة لهـا ولا لحدود دولها . وهذا يعد مؤشرا على عملية التحول التى أفرزتها العولمة .

٣ – الوظيفة الاستخراجية :

وهى تعنى سلطة الدولة فى تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسـسات العامـة من سلـع وخدمـات ، ونتيـجة تحـصيل الضـرائب والرسوم والجـمارك . كمـا تعنى فى ذات الوقت القـدرة التمـويلية للدولة يمعنى الحـفاظ على النـقود مؤهلة كوسيلة للتـبادل ، ووحدة النقد ، ومخزن للقيمة ، وذلك أمر ضـرورى لاقتصاديات السـوق فى مواجهة الاقتصاد المخطط .

غير أن هذه الوظيفة في طريقها للاختفاء هي الأخري لأسباب نذكر منها :

(أ) بيع مـؤسسـات القطاع العام فى إطار عـملية الخـصخـصة ، ومـا تفـرضـه آليات مـنظمـة التـجـارة العـالمـيـة من ضـرورة تحـرير التـجـارة العـالمية بتـخـفـيض وحـتى إلغـاء الرسـوم والجـمارك على التـجـارة الدوليـة فى المستقبل المنظور ، وهو ما يعنى تقلص موارد الدولة إلى حد كبير .

(ب) أن المبرر الأخر لسلطة الدولة و المتعلق بتعزيز قيمة العملة ، يبدو أنه هو الآخــر فـى طريقة إلى الاخـتـفـاء ، فـمـع اسـتـثناء وحـيـد يتـمـثل فى الولايات المتـحـدة (وربما سـويسـرا)، فـإن الدول لم تعـد قـادرة على مـقـاومـة مـا تفـرضـه قـوى السـوق من تـأثيـرات على قـيـمـة المعـامـلات النقدية، ولا علـى أسعار الصـرف ، وتحالف البنوك المركـزية القوى الذى تقوده الولايات المتحدة هو وحده القادر على وقف تدهور قيمة العملة .

أمـا عن الذراعين الأخـرين للإسـتـقـرار النقـدى - مـعـدلات الفـائدة ، ومعـدلات التضـخم ـ فيمكن للحكومات أن تقـرر معدلات الفائدة ولكن فى إطار المحددات التى تفرضـهـا قوى السـوق وما تلـقيـه من أعباء على بعض قطاعات المجـتمع ، وإذا كان يبـدو حتى الأن أن الحكومـات تسيطر على انسـيـاب النقـود ، وبالتـالى على قـيمـة العـملة من خـلال مـعـدلات الفائدة بشكل يجعلها تتحكم أحيانا فى معدلات التضـخم ، إلا أن التطور التكنولوجى علـى وشك إحباط هذه الجـهود ، ذلك أن الانـفاق من خـلال كـروت الائتمـان يتـزايد بسـرعة - وهـى قـوة شـرائية لاقبل للحكومـات بالسـيطرة عليـهـا - ثم إن تحـويل الأمـوال والشـراء من خـلال شـبكة الانترنت لا يخضـع لرقابة الحكومات ويمكن أن يكون له أثر تخريبى .

٤ - الوظيفة التوزيعية :

وإزاء ضعـف الوظيفـة الاسـتـخـراجية للدولة نتيجـة تقلص مواردهـا، وما يسـتتبع ذلك من تقليل الانفـاق العـام ، بدأت الدولة تـفقـد وظيـفـتـهـا كـمظلة للحماية الاجتماعية ، ورغم أن هـذه الوظـيفة حديثة ، حـيث تقوم الدولة باعادة توزيع الموارد ، ومـواجهة أى نقص للـسلع فى الاسواق حمـاية للضـعـفاء وغـير القادرين ، إلا أنهـا تشكل مبررا هاما لسلطة الدولة ، ورغم أن هـذا المبرر مازال قائمـا إلا أنه بدأ يفقـد مصداقـيتـه نتيجـة اضطرار دول العـالم الثـالث إلى تقليل الانفـاق على الخـدمـات الاجـتـمـاعـيـة (الصـحـة - التـعـليم - الاسكان .. الخ)، واضـطرارهـا إلى بيع القطاع العـام نتيجـة عجزه عن مـواجهـة ضغوط المنافسة التى تفـرزهـا العولمة ، واضطرارهـا كـذلك إلى إلغاء الحـماية التـجارية لمنتجاتـها بشكل أضـر بالمواطنين - زراع ، وصـيادين ، وعمال حديد وصلـب .. الخ ، وهـو الأمر الذى يعـنى أن سلطة الدولة فى حمـاية الضـعفـاء فى المجتمع قدضـعفت، وأصبحت المجتمعات تعيش تحت رحمة الشركات متعددة الجنسيات .

٥ – الوظيفة الثقافية :

وهى تعنى سلطة الدولة فى الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه، والتعبير عنها على النحو الذى يؤكد وجود « هوية » حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن لدولته فى مواجهة الأخر ، غير أن هذه الوظيفة هى الأخرى قد تأكلت بفعل تسارع أليات الاتصالات الدولية بفعل العولمة ، وأصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من قيم وتقاليد وأعراف أجنبية عنه ، بل وفى إطار العولمة فرضت قوى السوق ضرورة خصخصة التعليم ليتواكب مع احتياجات الشركات متعددة الجنسيات . وقد كان لهذا وغيره أثاره فى تغيير منظومة القيم وفى السلوك ظهرت فى الرموز الغربية (ملصقات العلم الأمريكى على السيارات والدراجات ، وملصقات أسماء الكليات الأجنبية على السيارات) وفى أسماء المحال التجارية (السلام شوبنج سنتر لملابس المحجبات) وفى أنماط الغذاء (ماكدونالدز وغيره) وفى أسلوب الغناء والملبس والبناء .. وفى الاحتفال بالمناسبات .. الخ وكل هذا وغيره من شأنه تطويع الطابع القومى لشعوب العالم الثالث لمقتضيات العولمة وللآليات التى تفوضها قوى السوق ، بشكل يخلق نماذج استهلاكية مشوهة ، ويفرز قيما تتعارض مع ثقافة المجتمع ويسفر عن ظهور وتعميق تناقضات مجتمعية خطيرة ، وأحاسيس بالاغتراب داخل الوطن وتقليص للشعور بالولاء الوطنى .

ووسط هذا وذاك تقف حكومات دول العالم الثالث عاجزة عن المواجهة ، وتاركة شعوبها نهبا لثقافات أجنبية وافدة تقوض الهوية الحضارية لها ، بل وتشعر القطاع الأكبر من مواطنيها بالدونية والاغتراب .

خامساً : المرجعية الأورو – أمريكية للعولمة :

إن مكمن الخطورة فى عملية العولمة كونها تستمد مرجعيتها من تصورات وممارسات أورو أمريكية ، أو بالأحرى أمريكية، مما يعنى أنها ليست

نتاجا لتفاعلات بين الحضارات والمذاهب المختلفة على مستوى العالم ككل، وهو الأمر الذى يكشف بشكل أو بأخر ، وعلى حد قول البعض بأن «العولمة هى الهجمة الأخيرة للرأسمالية » والتى تستهدف «تنميط العالم» بالشكل الذى يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة وبالذات الشركات متعددة الجنسيات وبيان ذلك فيما يلى :

١ – فشهادة ميلاد وبقاء دول العالم الثالث بحدودها الراهنة هى شهادة غربية متمثلة فى ركن الاعتراف «الدولى» ، وبدون هذه الشهادة لن يكتب لكثير من هذه الدول البقاء ، فمازلنا نتحدث عن دولة الصومال ، وعن دولة ليبريا مثلا رغم انهيارهما ، لأنه لم يتم سحب الاعتراف من أى منهما، وفى المقابل أعلن عن قيام جمهورية أرض الصومال منذ مايو ١٩٩١ ورغم أنها تنطوى على كل أركان الدولة إلا أن الغرب لم يعترف بها فظلت مجهولة النسب والهوية .

٢ – وشهادة حسن سير وسلوك دول العالم الثالث هى شهادة غربية كذلك ، ذلك أن سلوك هذه الدول فى المجال السياسى، يقيم على أساس مدى التزامها بالديمقراطية وبمبادئ حقوق الانسان ومن ثم تصدر الشهادة معبرة عن كون هذه الدول حسنة السلوك ، أو سيئة السلوك وإرهابية . والملفت للنظر هنا أن هذه المعايير لاتطبق على كل الحالات ذلك أن الدول التى ترعى المصالح الأورو – أمريكية تمنح هذه الشهادة بحسن السلوك بصرف النظر عن مدى التزامها بحقوق الانسان (اسرائيل)، وبصرف النظر عن مدى التزامها بالديموقراطية)، والتعددية الحزبية (اريتريا – أوغندا – رواندا – الكنغو الديمقراطية)، أما الدول التى ترفع مرجعية أخرى (قومية أو إسلامية أو ماركسية) فتوصم بالارهاب، بحكم كونها تتصادم ومقتضيات عملية العولمة ، ومصالح الغرب والولايات المتحدة (العراق – السودان – ليبيا – إيران – كوريا الشمالية – كوبا ..... الخ).

٣ - وتقييم سلوك دول العالم الثالث وشعوبه فى الميدان الاقتصادى يرتكن إلى ذات المرجعية ، فلكى تحصل الدول على قروض من صندوق النقد الدولى يحتاج الأمر إلى شهادة حسن سير سلوك يصدرها الصندوق لتكتسب هذه الدول أو تلك المصداقية أمام الدائنين الدوليين ، ولكى يسمح لسلعة منتجة محليا بالتصدير إلى الأسواق الاوربية والامريكية، فلابد لهذه السلعة من أن تفى بشروط المستهلك الأوربى والأمريكى ، وأحيانا يتطلب الأمر الحصول على شهادة «الأيزو مثلا» لتكون هذه السلعة محل ثقة .

٤ - وتقييم سلوك وثقافات شعوب العالم الثالث يرتكن لذات المرجعية، ذلك أن سلوكهم وثقافاتهم - بالمفهوم الواسع للثقافة - متخلفة ، وبدائية، وهمجية ، وبربرية، ووحشية وإرهابية .. الخ ، فلباسهم ومأكلهم متخلف وغير عملى ، ومعتقداتهم تحض على التخلف بل والارهاب، ولغاتهم لاتستجيب لمقتضيات العلم الحديث ... الخ .

سادساً : ما العمل :

كيما يتسنى مواجهة الآثار لعملية العولمة على الدولة والمجتمع فى العالم الثالث فانه يتعين الاسراع - والالحاح - باتخاذ الإجراءات التالية على المستوى الوطنى والاقليمى والدولى .

١ - على المستوى الوطنى :

(أ) يتعين على دول العالم الثالث ، وبالأخص دول العالم العربى، السعى لتحقيق مشاركة سياسية فعالة لمختلف قطاعات المجتمع وفئاته وتنظيماته المدنية فى برلماناتها . وذلك من خلال تمثيل حقيقى يؤمن تحقيق مصالح الجميع ، وبشكل يدفع إلى تعميق الولاء والهوية .

(ب) كما يتعين عليها الاصرار على الوظيفة الاجتماعية للدولة فتحتفظ بنسبة معقولة من مؤسسات القطاع العام تؤمن لها قاعدة عامة وتمويلا يسمح بمواجهة مشكلة البطالة من جهة ، ويوفر الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية لغير القادرين من جهة أخرى ، وذلك وحده هو الكفيل بتفادى حالة الاحباط ، وما يترتب عليها من أشكال شاذة فى السلوك تبدأ من الاستهزاء بقيم المجتمع ، وتمر بارتكاب الجرائم وتنتهى بممارسة الإرهاب .

(جـ) كما يتعين على هذه الدول فى ذات الوقت إدراك وظيفتها الحضارية والثقافية، فتصر على إستمرار التعليم الوطنى وباللغة الوطنية، فذلك وحده الكفيل بالحفاظ على الهوية من خلال تنشئة مثقف وطنى يعى مشكلات مجتمعه ويكون قادراً على مواجهتها .

٢ - على المستوى الإقليمى :

لم يعد هناك مناص من ضرورة تشكيل تكتلات اقليمية أو قومية تمكن دول العالم الثالث من تعظيم قدراتها التفاوضية على المستوى العالمى، وبالنسبة للعالم العربى فلا مفر من إقامة تكتل أمنى - إقتصادى - سياسى (بالترتيب) يحفظ على الأمة العربية بقاءها وهويتها ، ويعزز مصالحها على المستوى العالمى .

٣ - على المستوى الدولى :

يتعين على دول العالم الثالث الإصرار على ضرورة المشاركة فى كافة المؤسسات الدولية الفاعلة ، وذلك من خلال تمثيل متوازن لها ، يؤمن لها دوراً معقولاً فى صنع وتنفيذ القرارات والإتفاقيات الدولية .

قائمة بأهم المصادر

أولاً : باللغة العربية :

١ – **إس – جيه – أربيلجرافى:** « العولمة والتفتيتية: قدرة حركة عدم الإنحياز » **مجلة التنمية والتقدم** (القاهرة : مطبوعات التضامن ، السنة ١٩، العدد ٦٩ يناير – مارس ١٩٩٧) .

٢ – **توماس ماير :** **عولمة الاقتصاد وتداعياتها السياسية** (القاهرة : مؤسسة فريدريش ايبرت ، يوليو ١٩٩٦) .

٣ – **ريتشار فولك :** «الكونية الزائفة والجغرافيا السياسية الاقصائية » ، **مجلة التنمية والتقدم** (السنة ١٩ ، العدد ٦٩ يناير – مارس ١٩٩٧) .

٤ – **سمير أمين :** «من أجل نظام عالمى جديد تقدمى ديمقراطى» **مجلة التنمية والتقدم** ، (السنه ٢١، العدد ٧٠ ، أبريل – يونيو ١٩٩٧) .

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1 - Braudel, Fernand, ***The Midterranean and the Midterranean World in the Age of Philip II,*** (New York Herbert Collins, 1996)

2 - Keller William W., and Louis W. Pouly, Globalization at Bay, in ***Current History,*** vol. 96, No. 613, Nov. 1997.

3 - Rosenau, James N., The Camplexities and Contradictions of Globalization", ***in Current History,*** Vol 46, No. 613, Nov. 1997 .

4 - Strange, Susan, "The Erosion of the State", ***in Current History,*** Vol. 46, No. 613, Nov. 1997 .

5 - Tandan, Yash, "Globalization and Africa's Options", in ***Newsletter*** , (Harare: AAPS, Vol. 3, No. 1, Jan- April 1998.

6 - Tolemin, Stephen ***C., The Jidden Agenda of Modernity***, (New York: Free Press 1990).

مستقبل الإقليمية فى أفريقيا فى ظل العولمة

د. محمود أبو العينين

تعتبر الإقليمية احدى الحقائق الهامة والملموسة فى اطار السياسات الدولية الأفريقية خاصة منذ الاستقلال فى الستينيات . ولم تتوقف المبادرات الأفريقية على المستوى الاقليمى سواء فى انماطها القديمة (حتى الثمانينيات) أو أنماطها الجديدة (ما يسمى بالاقليمية الجديدة فى التسعينيات)، لم تتوقف هذه الظاهرة عن النمو حتى فى ظل الظروف الدولية المتغيرة ، وكأنها اتجاه تصاعدى أو متزايد . وعلى سبيل المثال ، كان عدد المنظمات الاقليمية (الحكومية) فى أفريقيا عام ١٩٧٧ نحو ١٢٠ منظمة تعمل فى المجالات الاقتصادية والفنية (اغلباها يعمل فى قطاعات محددة) ارتفع هذا الرقم ليتعدى المائتين عام ١٩٨٩ ، وإذا وضعنا فى الحسبان الهيئات والمنظمات التى تعمل فى المجالات السياسية والأمنية والإجتماعية والبيئية وغيرها فأن الرقم، ربما يتضاعف اليوم عدة مرات ، الأمر الذى يضع أفريقيا على رأس الأقاليم(١).والقارات فيما يتعلق بنمو وتنوع تعبيرات الظاهرة الاقليمية.

والاقليمية التى يشار إليها فى هذه الورقة تنصرف إلى التفاعلات الاقليمية ، سواء على المستوى القارى أو على مستوى الاقاليم الفرعية ، وتهدف إلى دعم التكامل أو الاندماج فى المجالات الاقتصادية والفنية والسياسية والأمنية والثقافية ، بالدرجة التى تقلل من التبعية للاجانب ، دون الانعزال عن العالم الخارجى (٢) .

وبصرف النظر عن الجدل الذى دار فى ادبيات الفكر السياسى المتعلق بالشئون الدولية حول العالمية فى مواجهة الاقليمية Universalism Versus Regionalism ، واى منهما اصلح لتنظيم المجتمع الدولى والحفاظ على السلام

والأمن . بصرف النظر عن ذلك ، أصبحت التساؤلات تثور الآن وبإلحاح حول العولمة في مواجهة الاقليمية GLOBALIZATION VERSUS RE-GIONALIZATION ، وما إذا كانت ثمة آثار سلبية يمكن أن تنال من الإقليمية في عصر العولمة ، لا سيما في أفريقيا ، وهل ستصمد الأقليمية كغطاء امني واقتصادي أو كإطار ثقافي ، في مواجهة الليبرالية الجديدة بقوتها السياسية والاقتصادية وطغيان ثقافتها ، ثقافات البلاد التي انتصرت في الحرب الباردة؟ أم هل ستتعرض الاقليمية في أفريقيا للانكشلف، أو تتحول إلى اداه من ادوات العولمة أو أحد مجسات ارجلها الأخطبوطية .في هذه الورقة ، سنحاول أن نفتح هذا الموضوع الهام ، ونلقي الضوء على الاقليمية في أفريقيا والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها في عصر العولمة وكيف يمكن التغلب على أثار العولمة السلبية ، وذلك من خلال عدة أبعاد رئيسية أولها : هيكل الاقليمية في أفريقيا بجوانبة السياسية والاقتصادية والأمنية والفنية وغيرها . ثانيها : العولمة وآثارها على الاقليمية في أفريقيا . ثالثاً : مستقبل الاقليمية في أفريقيا .والإجراءات اللازمة لمواجهة آثار العولمة السلبية . هذا وسوف نفصل هذه الابعاد الثلاثة على النحو التالي :

أولاً : هيكل الاقليمية في أفريقيا (اقتصادياً، سياسياً ، أمنياً ، ثقافياً) :

رغم أن الجانب الاقتصادي هو الأكثر شهره وشيوعا في التجارب والمبادرات الاقليمية ، إلا أنه لا ينفصل عن الجوانب السياسية والأمنية وإلى حد معقول الثقافية والاجتماعية ، سواءفي افرقيا او غيرها (منظمة دول الكوميكون السابقة، والسوق الاوربية فيما مضى أو الأتحاد الأوربي الأن، منظمة الدول الامريكية، التعاون الاقتصادي العربي .. الخ) فكلها اطر اقتصادية ذات مضامين سياسة و أمنية متعددة، وهذه حقيقة أيضا على المستوى الافريقي كما يتضح من عديد من المنظمات الفرعية ذات الطابع

الاقتصادى (كالايكواس و السادك واتحاد المغرب العربى و الايجاد، ناهيك عن منظمة الوحدة الافريقية القارية) فهى منظمات ذات مضامين سياسية وامنية دفاعية متعددة بالإضافة إلى الطابع الاقتصادى (الذى يأخذ شكل الاسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية .. الخ).

وبوجة عام نلاحظ انه فى افريقيا، ومع بداية فترة الاستقلال، نشأت بعض المنظمات الاقليمية ذات طابع ايديولوجى وسياسى، (كمنظمة الدار البيضاء، ومنروفيا وبرازافيل) ثم نشأت على المستوى القارى منظمة الوحدة الافريقية OAU عام ١٩٦٣، وقبلها (١٩٥٨)تأسست اللجنة الاقتصادية لافريقيا ECA التابعة للأمم المتحدة، والمهتمة بالشئون الاقتصادية للقارة، بعد هذه الفترة الاستثنائية، اتجهت اغلب المبادرات على المستوى الاقليمى لتكوين مبادراتإقليمية فرعية، ولتعطى الاولوية للجوانب الاقتصادية[٣] لكن ما لبث أن تحولا الإهتمام ليشمل مسائل سياسية وامنية اقليمية، نظرا لتأثير هذه الابعاد على الاداء الاقتصادى للهياكل الاقليمية، سواء كانت قارية او اقليمية فرعية.

الاطر الاقتصادية للإقليمية:

ساهمت عدة عوامل على تبنى الدول الافريقية لمبادرات التكامل الاقتصادى على االمستوى الاقليمى، منها:[١] الروابط الاقتصادية ذات التاريخ الطويل فى القارة، سواء ما كان قائما منها قبل قدوم الاستعمار الاوروبى، او بعده، حيث نظمت القوى الاستعمارية بعض الانشطة الاقتصادية (التجارة ـ التمويل والمسائل النقدية، المسئوليات الادارية والنقل وشبكات الاتصال) على أساس اقليمى مثل تلك الترتيبات التى استمرت بعد الاستقلال فى الروابط النقدية بين فرنسا والدول الفرانكوفونية، او منظمة الخدمات المشتركة لشرق افريقيا .. الخ[٢]. واكب استقلال الدول الافريقية شعبية ملموسة لمبادرات

التكامل الاقليمى فى كل القارات، كما ترافق ذلك ايضا مع احلام القادة الافارقة حول الوحدة والاندماج السياسى، ومقاومة التبعية للخارج وزيادة الاعتماد على الذات، وهى الاهداف والآمال التى شجعت على الاخذ بالمبادرات الاقتصادية، سواء على مستوى قارى او على مستوى اقليمى فرعى[٣] كما دخلت دول افريقيا ميدان الاندماج الاقليمى لتحقيق اهداف اقتصادية واضحة، اهما مواجهة الفقر والتدهور الاقتصادى فى القارة وتشجيع التنمية (باعتبار أن التكامل الاقتصادى الاقليمى من شأنه أن يحسن معدلات التجارة مع بقية دول العالم وزيادة تدفق رؤوس الاموال واحراز تقدم تكنولوجى سريع وتقدم مماثل فيما يتعلق بالادارة وتوزيع الموارد، هذا بالاضافة الى تقوية موقف افريقيا فى العالم ككل والتغلب على الحجم الصغير للدول والاسواق (٣٠ دولة يقل عدد سكانها عن ١٠ مليون نسمة، ١٩ دولة تقل عن ٥ مليون نسمة، هذا فضلا عن أن الناتج القومى الاجمالى لافريقيا جنوب الصحراء يكاد يعادل نصف مثيله لدولة أوروبية واحدة كأسبانيا عام ١٩٩٣ (٢٨٦ مليار دولار لأفريقيا : ٥٣٤ لاسبانيا) [٤].

ورغم أن معظم هذه الآمال لم تتحقق ، حيث لم يوف بالتزاماته من هذه التجمعات والمنظمات الاقليمية الافريقية إلا النذر اليسير جدا (ويشار هنا إلى الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى SACU ، الذى يضم بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا (BLSN) فضلا عن جنوب أفريقيا ، هذا بالاضافة إلى أن الآمال فى وحدة اقتصادية قارية مازالت املا أكثر منه حقيقة واقعة .

وهنا تجدر الاشارة لمبادرتين قاريتين : الأولى ، تتمثل يعرف بخطة عمل لاجوس LBA و التى تبنتها القمة الاقتصادية لمنظمة الوحدة الافريقية فى مايو ١٩٨٠ ، وقد استهدفت تقليل اعتماد القارة على المساعدات الخارجية من خلال تشجيع الاعتماد على الذات والنمو الاقتصادى على أسس تكاملية

اقليمية . الثانية ، وهى معاهدة ابوجا ١٩٩١ ، والتى تستهدف الوصول إلى اتحاد جمركى اقليمى عام ٢٠١٤ وسوق مشتوكة أفريقية عام ٢٠٢٠ وجماعة اقتصادية أفريقية AEC ، بما تنطوي عليه من اتحاد أو وحدة اقتصادية ٢٠٣٤.

وإذا كان الاحساس بالتشاؤم يلازم العمل القارى على المستوى . الاقتصادى، فأن الأمل مازال يداعب خيال أفريقيا فى الوحدة الاقتصادية ، حتى لا تظل هذه المعاهدات حبرا على ورق وبالفعل هناك خطوات ايجابية فى شكل مؤتمرات دورية على مستويات مختلفة للدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الغرض منها الاسراع بعملية التكامل على مستوى القارة ككل ، باعتبار أن الجماعة الاقتصادية الافريقية تمثل جزءا من منظمة الوحدة الافريقية ومعاهدة انشائها تشكل جزءا لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية (٥) .

وعلى مستوى المبادرات الاقليمية الفرعية ، تجدر الاشارة إلى بعض المنظمات الهامة ، ما بين ٨ إلى ٩ منظمات وتكتلات اقتصادية اقليمية فرعية موجودة الآن على الساحة الافريقية بعضها تأسس فى السبعينات أو الثمانينات وبعضها يمثل مبادرات جديدة فى اتجاه تعميق أو اعادة هيكلة بعض الكتل الاقليمية الفرعية فى التسعينيات، وكلها تغطى المناطق والاقاليم الافريقية الخمسة المعروفة ، وهي كالآتى :

١ – فى غرب أفريقيا تأسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS وفقا لاتفاقية لاجوس المنشئة للجماعة فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ وذلك من ١٥ دولة ، فرانكفونية وأنجلوفونية ، وانضمت لها جزر الرأس الاخضر عام ١٩٧٧ ليصبح عدد دول الجماعة ١٦ دولة هى . بنين ، بوركينا فاسو ، كوت دى فوار ، غينيا بيساو ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، ليبيريا ، مالى ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، توجو ،

نيجيريا ، الرأس الأخضر . وفى داخل الاقليم هناك منظمة «الجماعة الاقتصادية لافريقيا الغربية CEAO وتضم سبع دول من الدول الفرنكوفونية هى بنين ، يوركينا فاسو ، كوت ديفوار ، مالى ، النيجر ، موريتانيا ، السنغال ، وقد تأسست عام ١٩٧٣ . وقد قامت الجماعة على انقاض ال UDEAO ، وهى منطقة تجارة حرة كانت قد اسست فى ظل الاتحاد الفرنسى لغرب أفريقيا .

٢ - فى الجنوب الأفريقى ، تأسست (جماعة التنمية للجنوب الأفريقى) SADC عام ١٩٩٤ و التى تتكون حاليا من ١٤ دولة بما فيهم جمهورية جنوب أفريقيا بعد التحول السياسى الذى جرى بها . والجماعة تعد امتدادا لمؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الافريقى SADCC الذى تأسس فى يوليو ١٩٧٩ بغرض مقاومة جنوب أفريقيا (العنصرية) وهيمنتها الفعلية على اقتصاديات المنطقة. والدول الاعضاء هى : انجولا ، بتسوانا ، ليسوتو ، مالاوى ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، جنوب أفريقيا ، سوازى لاند، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوى ، الكونغو الديمقراطى ، سيشل .

وفى الجنوب الافريقى أيضاً ، هناك (الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى)SACU والذى يضم الدول الأربعة المعروفة اختصاراً باسم BLSN وهى بستوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا بالإضافة الى جنوب أفريقيا . والإتحاد يعود تاريخه الى زمن طويل، غير أن معاهدة توقيعه بوضعه الراهن . تعود الى عام ١٩٦٩ وثمة جولة اخرى من المفاوضات حول أسس توزيع العوائد و الموقف من الدول الأخرى فى الجنوب الافريقى وذلك عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، حيث تم اقتراح انضمام دول اخرى له وتوسيعه حتي يمكن ضم زيمبابوى ومالاوى وزامبيا . ويعتبر هذا التجمع من أنجح التجمعات الاقتصادية فى القارة بوجه عام .

٣ – فى وسط أفريقيا ، هناك (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) ECCAS وتضم تسع دول ، وقد تأسست فى أكتوبر ١٩٨٣ ، وبجماعة تشتمل علي دول كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى ، وأخرى للاستعمار البلجيكى و ثالثة كانت خاضعة للاستعمار البرتغالى ، ويتلخص الغرض منها فى قيام منظمة شبيهه بالايكواس فى غرب أفريقيا . والدول الاعضاء ، هى : الجابون ، تشاد، الكاميرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو الديموقراطى ، ورواندا ، وبوروندى ، و ساوتومى وبرنسيب ، وغينيا الاستوائية . ومن ثم فالجماعة تضم تجمعات كانت قائمة من قبل ذلك ، كالجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى CEBGL (رواندا ، بوروندى ، الكنغو الديموقراطى منذ عام ١٩٧٦) ، و دول الاتحاد الاقتصادى والجمركى لوسط أفريقيا UDEAC الذى كان قائما منذ ١٩٦٦ ، وكان يضم الكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو و غينيا الاستوائية والجابون ، وهو بدوره كان مبنيا على الاتحاد الجمركى لافريقيا الاستوائية (UDE) الذى اقامته فرنسا عام ١٩٥٩ . وبوجه عام تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أضعف المنظمات القائمة فى افريقيا وأشدها تعرضاً للصراعات [٦] ورغم أن آل ECCAS تم تأسيسها عام ١٩٨٣ فإن هناك مفاوضات مازالت جاريةبشأن وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

٤ – اقليم شرق افريقيا ، و تداخلاته مع مناطق الوسط والجنوب والشمال . فى هذا الاقليم هناك اكثر من منظمة وتجمع . فالمنطمة القائمة الان ، الاحدث والاشمل ، هى السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا المعروفة اختصارا باسم الكوميسا COMESA ،وقد اقيمت منذ نوفمبر ١٩٩٣ ودخلت حيز التنفيذ فى ديسمبر ١٩٩٤ كنوع من اعادة

هيكلة للتجمع الموسع الذى كان قائما منذ ديسمبر ١٩٨١ والمعروف باسم منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقا BTA. وحتى اوائل عام ١٩٩٩ بلغ عدد دول المنظمة ٢١ دولة ، وهى : مصر والسودان واثيوبيا أو غندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبورندى والكنغو الديموقراطى وجزر القمر وسيشيل ومدغشقر وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوى وانجولا وناميبيا و سوازيلاند وجيبوتى ، ومقر المنطقة فى لوساكا عاصمة زامبيا.

وتهدف الكوميسا الى انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء بحلول عام ٢٠٠٠ ، و اقامة اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ (٧) .

فى شرق افريقيا هناك ، ايضا ، (الهيئة الحكومية للتنمية) IGAD وهى امتداد لما كان يعرف باسم (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر IGADD) التى كانت قائمة منذ ١٩٨٦ وكانت تضم ٦ دول . ومنذ قمة نيروبى ١٩٩٥ ، بدأ استخدام الاسم الجديد ، و توسعت اختصاصات الهيئة لتضم أغراضا تنموية وبيئية وسياسية ، كما قدمت فى نفس العام مقترحات لتوسيع العضوية ، لتضم بالاضافة الى ال٦ دول الاصلية ، اريتريا التى انضمت (عام ٩٣)، ولذلك كلا من تنزانيا ورواندا وبوروندى ، وليصبح اعضاء المنظمة مع بداية عام ١٩٩٦ كلا من جيبوتى ، اريتريا ، اثيوبيا ، كينيا ، اوغندا ، الصومال ، السودان تنزانيا ، روندا وبوروندى . (ومقر المنظمة فى جيبوتى).

وفى شرق افريقيا ايضا ، ومنذ انهيار الجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا عام ١٩٧٧ ، قام رؤساء الدول الأعضاء الثلاثة وهم (اوغندا وتنزانيا وكينيا) فى نوفمبر ١٩٩٤ بالاعلان عن اقامة امانة عامة مشتركة فى أروشا للتنسيق واحياء التعاون المشترك وتقوية المؤسسات الإقليمية بغرض قيام اتحاد

جمركى [٨] وهى عملية القصد منها احياء البعد الاقليمى بين الدول الثلاث ، وزيادة التفاعل على هذا المستوى .

وفى الشمال الافريقى ، تأسس اتحاد المغرب العربى UMA فى فبراير ١٩٨٩ بين خمسة اقطار ، هى ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وذلك احياء لتراث طويل من التفاعل والمبادرات الاقاليمية السابقة ومن اهمها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى ، والتى اسست عام ١٩٦٤ . لكن نجدر الاشارة الى ان الاتحاد توقف وتجمدت نشاطاته منذ عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ بسبب الخلافات المغربية الجزائرية حول الصحراء الغربية وقضايا اخرى ، كأزمة لوكيربى وغيرها [٩] والان ، هناك محاولات تونسية مغربية لاحيائة ، و ربما يؤدى المناخ الجديد فى المنطقة الى الاستجابة لهذه المحاولات ، خاصة بعد انفراج مشكلة لوكيربى ، والانتخابات الجزائرية الأخيرة .

٢- الاطر السياسية والامنية للإقليمية فى افريقيا :

على خط متوازى تقريبا مع الاطر الاقتصادية الإقليمية ، لجأت دول القارة لاطر إقليمية لتنسيق جهودها فى المجالات السياسية والامنية ، وكان ذلك ملحوظا سواء على المستوى القارى او على مستوى الاقاليم الفرعية من افريقيا .

فعلى المستوى القارى ، كانت منظمة الوحدة الافريقية هى الوعاء الذى من خلاله حاولت الدول الافريقية أن تطبق خططا دفاعية وان تجد أسلوبا ملائما لنظام الامن الجماعى الاقليمى . وتركز سعى المنظمة خلال الثلاثين عاما الاولى من نشأتها (١٩٦٣ - ١٩٩٣) ، على تصفية الاستعمار التقليدى وايجاد حلول سلمية للمنازعات الافريقية، وتأسست آليات خاصة بهذين الهدفين، اهمها لجنة التنسيق لتحرير افريقيا، ولجنة الدفاع واللجنة الدائمة

للوساطة والتوفيق والتحكيم. فضلا عن الاجهزة الرئيسية للمنظمة. كما بذلت محاولات مستمرة لانشاء قوة دفاع أفريقية قارية، ومع هذا ، فإن الهدف من ذلك لم يتحقق. كما لجأت المنظمة فى عدد من الحالات الى القيام بعمليات عسكرية للتدخل فى بعض النزاعات والحروب الاهلية، كالتدخل الفاشل فى الحرب الاهلية فى تشاد عام ١٩٨١/١٩٨٢ وغيرها.

وفى التسعينيات، اتفق القادة الافارقة على إنشاء « الية منع وادارة وتسويه النزاعات » وذلك فى قمة القاهرة رقم ٢٩ (يوليو ١٩٩٣) وهى الإلية التى باشرت عملها، وصارت جهازا للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، لكن فيما يتعلق بمهام حفظ السلام وفرضه، فقد تركت هذه الامور لمجلس الامن والامم المتحدة[١٠].

وعلى مستوى قارى، موازى لمنظمة الوحدة الافريقية، اجتمعت جهود غير حكومية، بمعاونة منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لشئون افريقيا التابعة للامم المتحدة UNECA وبعض القيادات الافريقية (منتدى القيادة الافريقى AFRICAN LEADERSHIP FORUM) اجتمعوا فى كمبالا عام ١٩٩١ وتبنوا ميثاقا لمنظمة موازية تحت عنوان (مؤتمر الامن، الاستقرار، التنمية والتعاون فى افريقيا (CSSDCA)، وذلك على غرار مؤتمر الامن والتعاون فى اوروبا (CSCE)، وهو على اى الاحوال يمثل محاولة لاعادة البحث عن حلول جذرية لمشكلات عدم الامن وعدم الاستقرار وانعدام فرص التنمية، حيث رأى قادة افريقيا أنة بدون الالتزام بالديموقراطية وحقوق الانسان والمشاركة الشعبية، وبدون وضع حد للحروب الاهلية والحروب عبر الحدود، فلا امل فى امن او استقرار او نمو اقتصادى، بل أن افريقيا ـ ككتلة سياسية واقتصادية ـ ستكون معرضة اكثر للتهميش فى النظام الدولى[١١] وتعتبر وثيقة كمبالا بمثابة محاولة لاقامة منظمة امن اقليمى تحمل افكارا

جديدة و وسائل مبتكرة لتفعيل العمل الاقليمى على مستوى الامن والاستقرار والتنمية (منها مثلا مجلس مجلس السلام الأفريقى لكبار القادة الافارقة داخل وخارج الحكم ، او المؤتمر الخاص بالمراجعة كل سنتين) وكلها ادوات يمكن أن تسد بعض الفجوات فى عمل منظمة الوحدة الافريقية.

وعلى المستوى الاقليمى الفرعى هناك انخراط متزايد للمنظمات الإقليمية الفرعية فى الشئون السياسية والامنية وبصفة خاصة فى التسعينيات.

ففى غرب افريقيا، تبنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS ميثاق دفاع دول الجماعة (ECOWAS DEFENCE BACT) وذلك فى مايو ١٩٨١، وهو يمثل الاساسى القانونى لنظام الامن الجماعى الاقليمى لدول الجماعة، وبناءا علية تعهدت الدول الاعضاء بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة الوطنية العاملة، تحت تصرف الجماعة للقيام بالاعمال الدفاعية المشتركة تحت اسم (القوات المسلحة المتحالفة للجماعة AAFCK)، ثم تشكلت ١٩٩٠ مجموعة للمراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا المشار اليها اختصارا باسم ECOMOG والتى بدأت تتدخل فى الصراعات والحروب الاهلية فى الاقليم، كالحرب الاهلية الليبيرية منذ عام ١٩٩٠، والحرب الاهلية فى سيراليون منذ عام ١٩٩٨[١٢].

وفى نفس الاقليم لعبت (الجماعة الاقتصادية لافريقيا الغربيةCEAO، وهى تضم سبع دول متحدثة بالفرنسية بالاقليم، لعبت دورا فى مجال الامن والشؤون السياسية، حيث تبنت اتفاقية دفاع وعدم اعتداء اضافة لتعاونها الاقتصادى، واستطاعت أن تلعب دورا مهما فى انهاء الحرب بين مالى وبوركينا فاسو عام ١٩٨٦[١٣]. وفى شرق افريقيا اضافت الهيئة الحكومية للتنميةIGAD لاجندتها التنموية والبيئية قضايا سياسية من قبيل التدخل

لحل الصراعات المزمنة فى القرن الأفريقى. ومنذ اجتماعاتها الاولى بدأت فى الاهتمام بالنزاع الاثيوبى الصومالى، كما استمرت فى التسعينيات تتعامل مع المشكلة الصومالية، وتعاملت كذلك مع المشكلة السودانية متعددة الجوانب وكذلك مع حرب الحدود الاريترية ـ الاثيوبية.

وفى شمال أفريقيا، إنطوت معاهدة انشاء الاتحاد على مضامين سياسية امنية وثقافية بجوار الاهتمام بأوضاع الاقتصاد والتكامل الاقتصادى، ولذلك، كان الهدف من الاتحاد هو انتهاج سياسة مشتركة فى مختلف الميادين ومن اهم مبادئ الاتحاد (م١٤) أن كل اعتداء تتعرض له اى دولة عضو يعتبر اعتداءا على الدول الاخرى، وأن الانضمام لاى كتلة عسكرية او حلف موجه ضد الاستقلال الذاتى او وحدة التراب الوطنى منها يعتبر محظورا .. الخ. والاتحاد يستهدف، فى واقع الامر، تنسيق جهود دول الاقليم فى تحقيق الاستقرار الداخلى ومواجهة التحديات الاقتصادية التى تفرضها اوربا الموحدة، والتغلب على الصراعات التى تمزق الاقليم ككل، واهمها صراع الصحراء الغربية. وعموما فقد كانت القضايا السياسية من اهم القضايا فى اجندة المؤتمرات واللجان المختلفة والتى عقدها الاتحاد حتى توقفه(١٤). وفى وسط افريقيا، فأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا ECCAS لديها لجنة دائمة للتعاون العسكرى كما أن ثمة التزاما بين دولها بالتعاون والصراحة والمكاشفة فى الشئون العسكرية. وفى منطقة الجنوب الافريقى بحث السادك منذ قمة جابرونى اغسطس ١٩٩٤ اقامة الية مناسبة لتسهيل التعون الاقليمى فى مجال الدائرة الامنية ويعتبر مؤتمر الامن والتعاون للجنوب الافريقىCSCSA، نسخة، إقليميه من مؤتمر الامن والتعاون الاوربى CSCE او نسخة فرعية من مؤتمر الامن والاستقرار والتعاون والتنمية فى افريقيا الذى اشرنا الية سابقا، كما يمكن أن يعتبر خلفا للحلف الاقليمىCSSDCA

للامن الجماعى المسمى «دول خط المواجه» FLS، وموازيا ايضا لاتفاقية التعاون الاقتصادى للسادك(١٥) .

الاقليمية فى افريقيا اذن، لديها مبادرات كثيرة موزعة فى كافة انحاء افريقيا، ولها شبكة كثيفة من المنظمات والآليات الخاصة بالعمل الاقليمى، وسجل من التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية .. الخ

لكن يظل السؤال: هل هذه الشبكة من التفاعلات والمنظمات الاقليمية لها فاعليتها؟ ام انها شبكة هشة وغير مجدية فى مواجهة طوفان العولمة؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عليه فى الجزء التالى مباشرة.

ثانياً: العولمة وتأثيرها على الاقليمية فى افريقيا

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى، تعايشت النزعة الى الاقليمية مع النزعة الى العالمية لفترات طويلة. فمنذ الحرب العالمية الثانية تم النظر للاقليمية باعتبارها حالة وسطية او توفيقية بين الاتجاه العالمى او النزعة العالمية GLOBALISM والاتجاه الوطنى او النزعة الحمائية PROTECTIONISM، او بعبارة اخرى بين سياسات التدويل INTERNATIONALIZATION وسياسات احلال الواردات الصناعية (ISI)(١٦) .

ورغم أن الضغوط الخارجية المتصلة بالعولمة قد طغت فى السنوات الاخيرة، لكن الاقليمية لم تتراجع فى الميادين الاقتصادية، بل أن عمليات الاندماج الاقليمى قد اكتسبت اهمية فى البلدان النامية عموما بما فيها بلدان القارة الافريقية. ويرجع ذلك فى رأى البعض(١٧) إلي : (١) موقف الولايات المتحدة الذى اصبح متسامحا، بل مشجعا ومشاركا فى عديد من المبادرات المتعلقة بالاقليمية، خاصة بعد أن تعمق الاتحاد الاوربى واتجه للتوسع فى

شرق اوربا والبحر المتوسط (٢). الخصائص الايجابية للسوق المتكاملة الكبيرة، واتجاه عدد من الدول للبحث عن الاندماج الاقليمى، حتى لاتخرج من سياق العملية او «يفوتها القطار». وهكذا تعايش الاتجاهان على اسس معقولة من الرضاء، خاصة فيما يتعلق بموقف التنظيمات الاقليمية من التنظيمات العالمية والاتجاه نحو الليبرالية الجديدة للنظام العالمى.

ومع هذا، يلاحظ أن المشروعات الاقليمية فى افريقيا قد عانت من عوامل تتعلق بالقصور الذاتى، كما تأثرت، ويمكن أن تتأثر سلبيا من جراء تغيرات البيئة العالمية المصاحبة للعولمة والمتمثلة فى عمليات التكيف الهيكلى وتطور نظام التجارة العالمى من ناحية وضغوط الاقطاب الاقليمين الكبار من ناحية اخرى.

ففيما يتصل بالمشروعات الاقليمية فى افريقيا (مشروعات التكامل الاقليمى فى المجال الاقتصادى)، يلاحظ أن معظم هذه المشروعات قد فشل فى إنجاز اهدافه الاقتصادية. ونظرة سريعة للارقام الخاصة بالتجارة البينية بين دول افريقيا فى نهاية الثمانينيات توضح على الفور مدى وحجم هذا الاخفاق. ففى عام ١٩٨٩ قدر البنك الدولى التجارة الرسمية بين دول افريقيا جنوب الصحراء بنحو ٤ بليون دولار، اى ما يعادل ٦٪ فقط من اجمالى التجارة الافريقية، وهذه النسبة تعد ضئيلة للغاية اذا ما قورنت بالنسب المناظرة فى اوروبا الغربية فى نفس العام (٧٢٪)، او اوروبا الشرقية (٤٦٪)، او اسيا (٤٨٪) او امريكا الشمالية (٣١٪)، هذا مع ملاحظة أن قدرا هاما من التجارة البينية فى افريقيا جنوب الصحراء يتم عبر قنوات غير رسمية تخضع بدرجات متباينة للتدخلات الرسمية. وبالاضافة لما سبق، هناك اسباب متنوعة تفسر اخفاق معظم مشروعات التكامل الاقليمى فى تحقيق اهدافها، منها مثلا ضعف الالتزام السياسى والانحياز للهويات الوطنية وقلة الخبرة الادارية، ومنها مقاومة الاعضاء الضعاف او الاكثر فقرا للاقليمية او مطالبة

هؤلاء الاعضاء بتعويضات مقابل خسائرهم الناجمة عن فرص التصنيع وانخفاض بعض عوائدهم السيادية، ومنها كذلك التعددية فى الانتماءات الاقليمية والتى تفضى لمشاكل نتيجة تعارض الاهداف وتعدد الولاءات وتضخم الهياكل المؤسسية فى الوقت الذى تعانى فبه بعض الدول من نقص فى الموارد البشرية والادارية والمالية، هذا اضافة لعدم كفاءة البنية التحتية وتباين حجم ومستويات نمو الاقتصادات، وتنافسها غالبا ، فى انتاج سلع اولية، مما يؤثر على امكانيات نمو التجارة البينية(١٨) .

اما فيما يتعلق بتأثير البيئة العالمية والضغوط الخارجية المصاحبة للعولمة على الاقليمية الاقتصادية، فيمكن أن نرصد ثلاثة ابعاد ذات اثر سلبى على مستقبل مشروعات التكامل الاقتصادى الاقليمى فى القارة(١٩) :

أولاً: انعكاسات برامج التكيف الهيكلى، فبعض جوانب واهداف هذه البرامج المطبقة فى افريقيا، تسير فى اتجاه مضاد للتكامل الاقليمى، خاصة وانها ذات توجه وطني أساسا ، وأنها تهدف لانجاز زيادة فورية فى حصيلة الصادرات مما يؤدي لازدياد دافع هدف المنافسة بين الدول الافريقية التى تسعي لتغطيم صادراتها فى نفس السلعة الدولية مما يؤثر سلبا على جهودها الاقليمية للتعاون. ومع افتقار هذه البرامج وسياساتها المطبقة الى قدر من الانسجام الاقليمى، فأن تحرير التجارة يفتح الباب امام الواردات الرخيصة نسبيا من السلع المصنعة، وهذا من شأنه الاضرار بالصناعات الافريقية الهشة، وهو ما يهدد بازالة قاعدة برامج التصنيع الاقليمى فى المستقبل، كما أن التخفيضات والاقتطاعات المفروضة على الموازنات تؤثر تؤثر سلبا على الخطط التنموية الاقليمية، وعلى القدرة الشرائية للمواطنين ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة فى التكامل الاقليمى.

ثانيـاً : أن التطور السريع فى نظام التجارة العالمى واكتمال جولة اورجواى للمفاوضات الخاصة بالتجارة فى ديسمبر ٩٣ وتأسيس منظمة التجارة العالمية WTO سيؤدى الى تغيير هام فى الاقتصاد العالمى ككل، وسيترك فى نفس الوقت ـ اثارا سلبية على افريقيا، خصوصا جنوب الصحراء. فالتجمعات الاقتصادية الافريقية ستصبح مضطرة للدخول فى حلبة السباق والتنافسية وسياسات تحرير التجارة، شأن القوى والتجمعات الاخرى فى العالم، الامر الذى سيجعلها وفقا لكل الآراء[٢٠] ـ عرضه لفقدان نفوذ مصدريها الإقليميين فى اسواقهم التقليدية، خاصة الاتحاد الاوربى، كما يمكن للدول الأسيوية الصناعية أن تلحق ضرراً ايضا بالصادرات الافريقية.

وفى نفس الوقت، ستصبح الدول الافريقية مطالبة، حين تشرع فى وضع ترتيبات من اى نوع، بالتشاور مع منظمة التجارة العالمية والحصول على استحسانها، والا ستتعرض للعقوبات. وباختصار، ففى ظل قواعد الWTO الخاصة بتحرير التجارة وغيرها، فأن افريقيا هى المنطقة الوحيدة فى العالم، التى من المحتمل أن تشهد تخفيضا فى مستويات المعيشة كنتيجة مباشرة لعمليات التحرير، حيث ستنخفض التفضيلات الممنوحة للدول الافريقية وفقا لاتفاقيات لومى بمقدار ٣٠٪ تقريباً، مما يعرض صادرات المنطقة الى منافسة متزايدة من اسيا وامريكا اللاتينية. ومن المتوقع أن ترتفع اسعار المواد الغذائية نتيجة الاصلاحات المطلوبة لانهاء دعم الصادرات. والخلاصة أن التأثير المتوقع على الاقتصاد لافريقى فى المدى القصير سيكون تأثيرا سلبيا، فصادرات افريقيا ستقل بنسبة ٧٢٪ عام ٢٠٠٥. كما أن قدرة افريقيا على الاستفادة من مزايا الجات والـ WTO قدرة محدودة ومشكوك فيها، خصوصا على ضوء ضعف مساهمة افريقيا فى التجارة الدولية، وهو ما يوضحه الجدول الاتى:

حجم تجارة بعض الكتل الاقتصادية الافريقية
مقارنا بالتكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم
(١٩٩٦) بالمليار دولار

التكتــــــل	حجم التجارة	النسبة٪
الاتحاد الاوربى	٤٠٩٣	٣٨
النافتا	٢٠١١	١٩
الافتا	٢٣٩	٢
الباسفيك	٤٨٤٤	٤٥
ايباك	٤٠٠٨	٣٧
الاسيان	٧٠٩	٧
مجموعة الخمس عشرة	٨١١	٨
ميروكوسور	١٦٠	١
الكوميسا	٣٩,١	٠,٤
الايكواس	٢٠	٠,٢
السادك	٩١,٨	٠,٩
الدول العربية	٣٠٩	٣

Source: The World Bank, C. D. ROM. 1996.

ثالثــــاً: نفوذ الاقطاب الاقليميين الكبار وضغوطهم على افريقيا. ففى ظل البيئة العالمية الراهنة، والتى تتنافس فيها الدول والاقاليم تضطر الدول النامية لاتخاذ خطوات نحو خلق سوق اقليمى مفتوح ومندمج مع التبادلات الدولية فى السلع ورأس المال والعمل، وهو ما يجعلها مضطرة لفتح حدودها امام المنافسة الدولية املا فى الاقتراب من اسواق الكتل الكبيرة وتشجيعا للاستثمارات الاجنبية المباشرة. من هنا اصبحت الكتل الاقتصادية الثلاث الكبرى فى العالم، اليوم، بمثابة.

«ثالوث من الاقطاب» TRIADIZATION تسعى الاقاليم الاخرى فى العالم للارتباط بهـا على اى نحـو من انحـاء الارتبـاط. فالصين والهند ترغبـان فى الانضمام للاطار الاسيوى ـ الباسيفيكى (APEC/EPAC)[٢١]، وتسـعى دول أمريكا اللاتينية للتقدم للنافقا NAFIA كى تتمكن من تحقيق اقتراب من أسواق امريكا الشمالية، اما دول اوروبا الشرقية فتتطلع للارتباط بالاتحاد الاوروبى،وتس عى دول افريقيا والشرق الاوسط (خصوصا غير المنتجة للبترول) لطرق ابواب الاتحاد الاوروبى ايضا[٢٢].

والإتحاد الاوروبى يرتبط بالقارة الافريقية ، فى ظل اتفاقيات لومى الرابعة التى تم توقيعها فى ديسمبر ١٩٨٩ ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١/٣/١٩٩٠، وتسرى لمدة عشر سنوات. والقارة يرتبط منها بالاتحاد نحو ٤٧ دولة افريقية فى هذا الاطار (يلاحظ أن جنوب افريقيا دخلت حيز الارتباط بعضوية جزئية فى ابريل ٩٧ ، اما الصومال فلم تصدق على الاتفاقية الرابعة المعدلة)، هذا اضافه لنحو ١٥ دولة من الكاريبى و ٨ دول من الباسيفيكى، وهي المجموعة التي تعرف ب ACP.[٢٣]. اذن ليس هناك فلى افريقيا، من هو ليس عضوا فى هذه الرابطة سوى دول الشمال الافريقى الستة.

وتجدر الاشارة الى أن المغرب قد توصلت لاتفاقية شراكه منفردة مع الاتحاد، وكذلك تونس. ومازالت مصر تواجه عقبات فى الانضمام بسبب قضايا خاصة بالحاصلات الزراعية، ومن ثم فقد لجأت مصر الان لبحث فكرة تكوين الية مشتركة مع كل من تونس والمغرب لتقوية موقفها التفاوضى مع الاتحاد. اما الجزائر فثمة خلافات حادة بين الجانبيين واتهامات متبادلة، منها أن الجزائريين يفضلون الدخول للاتحاد من باب العولمة، بينما الاتحاد الاوروبى يفضل اقليمية الاقتصاد.[٢٤].

ثمة مصلحة اوروبية ملحوظة اذن فى دعم الاقليمية الاوروبية، والاقليمية الاقتصادية اساسا، فلقد قام السوق الاوروبى الموحد (SEM) الذى يضم بعض

دول البحر المتوسط ودول شمال أوربا ودول اوروبا الشرقية. ومن المتوقع أن يساهم ذلك فى اعادة هيكلة وتشكيل العلاقات الافريقية الاوروبية فى المستقبل القريب. فهناك دافع اوروبى لربط القارة الافريقية بالقطب الاوروبى استنادا لروابط العلاقات التقليدية وللروابط الحديثة المتنوعة، وذلك فيما يسميه البعض بعملية «تجميع الهامش او المحيط الرأسمالى»regionalizing the capitalist periphery. [٢٥] ولعل مصدر الخطورة فى هذه الاتجاهات يتضح فى الرغبة فى دمج افريقيا اقتصاديا والاصرار على جعلها بمثابة ملحقات للمراكز الكبرى، وفقدانها اية مؤهلات اقتصادية لدعم استقلالها وشخصيتها الاقليمية كقارة متميزة.

فى المجال السياسى والأمانى:

لايجب أن ننسى أن افريقيا كانت فى الماضى مرتبطة ببعض الكتل الدولية. ففى البداية كان التدخل الاستعمارى ثم كانت الكتل الايديولوجية والحرب الباردة، وحاولت افريقيا أن تشق طريقا محايدا عن طريق حركة عدم الانحياز، لكن ظل درجة او اخرى من الاعتماد المتبادل.

الان، وكما يقول «جوليوس نير يرى» نحن جزء من عالم تسيطر علية دول اوروبا واريكا الشمالية، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وليس لشعوب افريقيا ولا لحكوماتها اى تأثير يذكر على العلاقات الدولية، سواء فى مجال الاقتصاد او العلم او التكنولوجيا او العلاقات السياسية[٢٦].

اذا كان هذا الكلام يصدق، فأنة يصدق اكثر ما يصدق على دور افريقيا (جنوب الصحراء) عموما فى السياسة الدولية . ولقد كانت الاقليمية، تمثل محاولة لأن يكون لافريقيا قول او فعل على ارضها هى. لكن يلاحظ الاتى، خاصة فى ظل العولمة فى التسعينيات : (١) أن منظمة الوحدة الافريقية وهى

المنظمة الاقليمية القارية وتمثل المظلة السياسية والإطارا العام للعمل الاقليمى، لم تعد اليوم تمثل الية فعالة للاقليمية والاندماج الاقليمى فالمنظمة قائمة بحكم ميثاقها، على اهداف ومبادئ وضعها الاعضاء المؤسسون، من اهمها الدفاع عن سيادة و استقلال وسلامة اراضى الدول الاعضاء ورغم أن المنظمة تسمى منظمة الوحدة الافريقية، فأنها تمثل جهازا للتنسيق والتعاون، ومن ثم فهى تعتبر مرجعا اساسيا لتكريس الحدود والعمل اساسا من خلال اطر وطنية، هذا رغم تشجيعها للتعاون الاقتصادى واقامة تكتلات اقليمية فرعية وسعيه ا لخلق جماعة اقتصادية افريقية (٢). فشلت منظمة الوحدة الافريقية فى ان تكون لها فعالية، ولو معقولة فى تسوية الصراعات سلما او بالتدخل، واقتصر دورها على اثبات المواقف ووضع المعايير وهو مافتح الباب واسعا لمجلس الامن الذى يعتبره البعض بمثابة «نادى للرجل الابيض»، والامم المتحدة وهى المنظمة التى شكلتها الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية، وتعتبر الان تحت امرة «الامبراطورية غير الرسمية للغرب المنتصر فى الحرب الباردة»، كما يقول مزروعى.[٢٧] (٣) لم تستطع منظمة الوحدة الافريقية، منذ أن ارادت أن تقعل ادواتها وأجهزتها فى مجال حل الصراعات، لم تستطيع أن تشكل قوة اقليمية قارية افريقية لحفظ السلام، بعد مرور ٦ سنوات على انشاء «الالية الافريقية لمنع وادارة وتسوية النزاعات». وكانت المبادرات الامريكية والبراطانية و الفرنسية «بشان تشكيل قوة تدخل أفريقية» هى الأكثر منافسة وجاذبية فى هذا الصدد. وكل مافعلته منظمة الوحدة الافريقية انها طالبت بأن يكون استخدام القوة والتدخل عن طريق مجلس الامن، وليس بناء على ارادة دول بعينها تجنبا لتدخل دولى منفرد من قبل اقطاب النظام العالمى الجديد[٤]. صحيح هناك بعض الكيانات الاقليمية الفرعية(ECOWAS) بشأن التدخل فى ليبريا منذ عام ١٩٩٠ ، والتى كانت

ناجحة نسبياً ، وفى سيراليون منذ عام ١٩٩٨ . لكن تجدر الإشارة الى أن ذلك يتم فى العادة بموافقة مجلس الأمن فى المقام الأول وثانياً بدعم فاعل من جانب الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة . هكذا ، مازالت ، الاطر الإقليمية – على أهميتها – غير قادرة على احتواء الصراعات ، الداخلية والدولية فى القارة . [٥] فى ظل عصر العولمة وانعكاساته السلبية على أفريقيا، يمكن أن يهتز عدد من التجمعات الاقليمية الفرعية فى القارة تحت وطأة الصراعات والحروب الاهلية الممتدة وغير القابلة للسيطرة ، كالصراع فى وسط زفريقيا والقرن الافريقى وغرب أفريقيا ومن هنا ، فأن كلا من منظمة الايجاد ، والكوميسا ، ومشروع الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ، والجماعة الاقتصادية لمنظمة البحيرات العظمى ، وحتى السادك نفسه ، كلها قابلة لأن تتعرض لموجة انقسامات وعدم استقرار ، من جراء مضاعفات الصراعات السياسية الحادة ، التى تؤججها اعتبارات موضوعية قائمة على الخلافات العرقية والثقافية والنظم الإدارية والروابط مع قوى أجنبية .. الخ . فالاعتبارات السياسية ما زالت تسيطر على أمور الإقتصاد وقضايا التجمعات الاقتصادية ، ومع ذلك ، فأن ضعف الارادة السياسية للقادة الافارقة أو تغليبهم للاعتبارات السياسية التكتيكية على الاعتبارات التنموية يقلل من فاعلية المنظمات الإقليمية . وكما يرى البعض فإن « القادة الافارقة غير قادرين على التمييز بين متطلبات التنمية طويلة الأجل والتكتيكات السياسية قصيرة الأجل ، الأمر الذى يعتبر مسؤول عن صعود وهبوط التجمعات الاقليمية الفرعية . فهناك مشروعات كثيرة أنشئت دون النظر لجدواها الاقتصادية والفنية ، بل فقط من أجل تحالفات أو صداقات سياسية » [٢٨] .

الاقليمية الفاعلة تتحلق حول القطبين ، الاوروبى والأمريكى فى عصر العولمة :

الشىء الملاحظ الآن فى أفريقيا ، هو عودة التنافس على مناطق النفوذ فى القارة . حيث أن مصطلح دوائر النفوذ SPHERE,OF INELUEUCE أو «مناطق النفوذ» ، أصبح مصطلحاً شائعاً فى القاموس السياسى الافريقى ، وقد تجدد استخدامه فى الاونه الأخيرة ، وصارت حركات الاقليمية المرتبطة بالخارج أقوى وأكثر فاعلية من الحلقات الاقليمية الأفريقية المعتادة .

فمناطق النفوذ ليست ايديولوجية هذه المرة وانما اقليمية أيضاً ، والاقليمية هنا ليس بمفهوم جغرافى تماماً ، وانما ترتكز أساساً على معايير «جيوثقافية » . أقصد هنا ، الفرانكفونية فيما يتعلق بالنفوذ الفرنسى، والأنجلوفونية فيما يتعلق بالنفوذ الامريكى والبريطانى التابع له، والليزوفونية فيما يتعلق بالنفوذ البرتغالى .. الخ ، هذا بينما لانجد فى المقابل تنظيمات جيوثقافية ترتكن الى ثقافات افريقية اصلية خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء .

والملاحظ فى هذا الشأن : -

١ - أن المنظمات الجيوثقافية بدأت تزداد قوة وفاعلية ، وتتحول من مجرد روابط ثقافية الى منظمات كاملة ذات أجنده سياسية واقتصادية وثقافية بالطبع ، كالفرانكفونية التى تحولت الى منظمة عام ١٩٩٨ ، أسوة بالكومنولث . وربما مقارنة بسيطة بين عدد الدول التى حضرت مؤتمر قمة منظمة الدول الفرانكفونية فى باريس نوفمبر ١٩٩٨ (٤٨ دولة) والمؤتمر الأول الذى عقد عام ١٩٧٣ وحضرته ١١ دولة فقط ، يتضح لنا أن الدول الانجلوفونية والعربية وغيرها ذهبت مع فرنسا ومع

الفرانكفونيين ولم يخرج عن هذه القاعدة سوي بعض الدول ، المنهارة ، كالصومال ، أو الدول المغضوب عليها كليبيا والسودان (٢٩) كما أن عدد الدول التى حضرت مؤتمر الشراكة الامريكى - الأفريقى فى واشنطن والذى يهدف الى اقامة منتدى للتعاون بين الجانبين FORUM وذلك فى ١٦ مارس ١٩٩٩ ، يتعدى رقم ٤٦ دولة (٣٠)، وهذا الاتجاه يعكس نفس الظاهرة ، لكن بشكل مقلوب .

وهناك ، ايضاً الكومنولث والتى تحولت الى منظمة منذ عام ١٩٦٥ وتضم الآن نحو ٥٣ دولة ، من بينهم ١٩ دولة افريقية (حتى ١٩٩٧) . والمنظمة لها أجنده اقتصادية وسياسية وتمارس ضغوطاً جماعية على بعض الدول كما حدث بالنسبة لنيجيريا فى ظل حكم سانى اباتشا (٣١) . ومنظمة المؤتمر الاسلامى OIC أيضاً التى تأسست عام ١٩٧٠ ، تضم الآن نحو ٥٦ دولة ، نصفهم تقريبا من افريقيا (٢٤ دولة) لكنها ضعيفة ، ولا تهتم الا بالشئون الانسانية و الدينية ، أساسا وليس لها دور فعال فى المجالات الاقتصادية أو السياسية (٣٢) . والمعنى أن أفريقيا باتت تدور بين قطبين من أقطاب النظام الغربى هما فرنسا والولايات المتحدة ومن ثم فأن العمل الاقليمى ، كأداة من أدوات تعزيز القدرة الإفريقية على مقاومة التهميش ، أصبحت الثقة فيه محدودة . وبات الخلاص من التهميش يكمن فى الالتفاف حول باريس (باعتبار اهميتها الذاتية ، ولكونها مدخلا للاتحاد الأوروبى) أو واشنطن، عاصمة الطقب العالمى الوحيد.

٢ - المنظمات الفاعلة ، كالفرانكفونية والكومنولث إلى حد ما ، مرتبطة بالخارج ، وتنطوي على المحافظة علي الثقافات الأجنبية ، ولا تهتم بالثقافات الأصلية (ليس هناك منظمة تقدم على أسس ثقافية أصيلة فى أفريقيا ، سوى الجامعة العربية، ومنها نحو ٧ دول عربية أعضاء فى الفرانكفونية) .

٣ – وتحت غطاء المنظمات الاقليمية الجيوثقافية ، تأتى لعبة مناطق النفوذ وهى فى حقيقة الامر ستكون على حساب دعم العلاقات الاقليمية البينية بين دول القارة . فالنفوذ الفرنسى يتواجد بقوة فى انحاء كثيرة من القارة الافريقية خاصة فى الدول الفرانكفونية ، التى كانت بمثابة مستعمرات فرنسية سابقة ، وهذا النفوذ لا يمكن أن يكتمل أو يشتد عودة إلاعلى حساب الروابط الاقليمية (الافريقية – الافريقية) .

وكذلك النشاط السياسى والاقتصادى الامريكى ، الذى بدأ يقتحم القارة ويزاحم النفوذ الفرنسى ، يصر من جانبه على فتح الاسواق الافريقية وكثر احتكارها (بأسم العولمة) ، واقتناص فرص استغلال الموارد المعدنية والبترولية لصالح الشركات الامريكية ، ولعل النفوذ الامريكى بدا يظهر بشكل واضح على أثر جولة الرئيس كلينتون (مارس – أبريل ١٩٩٨) والتى استمرت ١٢ يوما وغطت ٦ دول ، وظهر البعد الاقتصادى من خلالها جليا ، حيث سبق الزيارة ، تمرير قانون فى الكونجرس الامريكى وهو «قانون تنمية التجارة الافريقية وفرصها» ، حيث اقره مجلس النواب الامريكى بهدف زيادة الاستثمارات الامريكية الخاصة و تشجيعها فى أفريقيا فى مقابل فتح الاسواق الافريقية أمام المنتجات الامريكية . كما تسعى الولايات المتحدة لإقامة منتدى اقتصادى أمريكى أفريقى وبناء منطقة تجارة حرة عام ٢٠٢٠ على غرار مجموعة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا والباسيفيكى APEC [٣٣] فى ظل هذا النفوذ الاجنبى يتأثر العمل الاقليمى فى أفريقيا . ففى غرب أفريقيا مثلا ، تتقدم دول انجلوفونية بالتماسات أو شكاوى لاصدقائها فى واشطن مفادها أن الدول الفرانكونية لا تدعم الجهود الاقليمية لإقامة مؤسسات اقتصادية اقليمية قوية» كما كانت تشتكى من كون الدول الفرنكفونية ترفض التدخل حتى فى المبادرات الامنية لعملية حفظ السلام فى لبيريا . لقد رددت بعض

النخب فى غرب أفريقيا : «متى تقطع الدول الفرانكفونية علاقتها مع باريس حتى يمكن خلق روابط من طراز جديد مع شقيقاتها فى القارة وعلى النقيض من ذلك ، لم يحضر الرئيس عمر بونجو (الجابون) المؤتمر العشرين للفرنكوفونية حينما شاهد الافارقة الانجلوفون يحضرون قمة الفرانكوفونية الاخيرة (١٩٩٨) حيث قال : لماذا اتت هذه الدول أعضاء الكومنولث . أنها تأكل على مائدتين» (٣٤) .

ثالثا : مستقبل الاقليمية فى أفريقيا : -

لعل الاقليمية والعمل الاقليمى يواجه تحديات هائلة فى عصر العولمة سواء فى الجوانب الاقتصادية أو السياسية أوالامنية أو الثقافية ، ويبقى السؤال: ما العمل ازاء هيمنة العولمة على الكيانات الاقليمية ، وخاصة فى أفريقيا ؟ والاجابة ليست سهله على مستوى التفاصيل والجزئيات ، لكنها تظل على مستوى الخطوط العريضة تتمثل فى النقاط التالية :

١ - أنه لا خيار الآن أمام دول إفريقيا إلا الاقليمية ودعم العمل الاقليمى، فكلما زادت النزعة للعولة GLOBALISM يجب أن تزيد النزعة نحو الاقليمية REGLONALISM . وكلما تمسكوا - عالميا - بالمشروع العولمى [GLOBALIZATION زاد اصرارنا على مشروعاتنا ومبادراتنا الاقليمية REGLONALIZATION .

فالاقليمية هى الغطاء السياسى والامنى والاقتصادى والثقافى الذى يحفظ لنا أفريقيا ككيان له شخصيته المستقلة ، وله قدرته على حل ازماته واشباع حاجاته الاساسية . وبدون الاقليمية ستتعرض أفريقيا للانكشاف والتهميش .

٢ - الامر يتطلب دعم الحكومات والشعوب للمنظمات القاربة والاقليمية الفرعية ومساندتها بحزم واخلاص ماديا ومعنويا ، واختيار انسب البدائل

لتفعيل العمل الإقليمى فى كل دائرة أو اقليم فرعى ، وكذلك على مستوى القارة . ويأتى على رأس ذلك تشكيل قوة حفظ سلام ألافريقية يرتبط بالجهاز المركزى لالية فض النزاعات OAU MECHANISM ، بحيث لا تعتمد على الخارج إلا فى اضيق الحدود . وفى سبيل ذلك لابد أن يتطور العمل التنسيقى بين الدول المحورية، كمصر ونيجيريا (بعد التحول الديمقراطى) وجنوب أفريقيا واثيوبيا واشراك المملكة المغربية فى العمل الافريقى بعد أن طال غيابها ، فضلا عن بعض الدول الافريقية الاخرى ذات الاهمية . كما أن الدول (من خارج القارة) التى لها مصالح فى مناطق النزاع ينبغى أن تساهم بالتمويل أو التسليح وبالدور السياسى من خلال مجلس الامن .. الخ .

٣ – التفاوض مع الكتل الكبيرة ، والدول الكبرى ، ينبغى أن يتحقق من خلال آليات مشتركة بين دول الاقليم الافريقى الفرعى أو حتى القارى . يصدق ذلك على الموقف من الاتحاد الاوروبى بعد انتهاء لومى الرابعة عام ٢٠٠٠ ، ومع الولايات المتجدة ودول النافتا ، ومع الكيانات الاخرى فى العالم . صحيح أن الافارقة يدخلون فى علاقات مع الكتل الكبرى دون أن تتبلور وتقوى الاقليمية فى افريقيا . غير أن هذا لا يمنع من وجود آليات مشتركة للحوار الجماعى مع الكيانات الكبرى ، خاصة مع الاتحاد الاوربى الذى سبنعقد ، فى أول مؤتمر له بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية – فى القاهرة العام المقبل ٢٠٠٠ ، كما أن نفس الصيغة يمكن أن تنطبق مع الولايات المتحدة ، والنافتا ، أو مع قوى جنوب شرق أسيا ، هكذا .....

٤ – تنشيط التعاون الاقليمى ، العربى الافريقى واعطائه دفعة قوية حتى لا يتخلف التعاون على هذا المستوى عن الترتيبات الاقليمية بين أفريقيا وغيرها من الاقاليم . فالعمل على المستوى العربى الافريقى يعد دعما للاقليمية فى أفريقيا وليس خصما من حسابها .

٥ – تكوين لجان دائمة أو آليات يتفق عليها داخل كل منظمة اقليمية فى أفريقيا ، سواء قارية أو اقليمية فرعية ، لمتابعة آثار العولمة السلبية ومحاولة تفاديها وتعظيم النتائج الايجابية .

٦ – التركيز فى المشروعات المتكاملة الافريقية على قطاعات معينة ذات أثر وفائدة حالية ومستقبلية ، كالطاقة والمياه والاتصالات والمواصلات .. الخ ، وهو الامر الذى يمكن أن يساعد على ترابط أفريقيا ترابطا اقليميا متينا ، ويجعل من الصعب أن تتمكن الضغوط العالمية أو المحلية من تفكيك هذه الروابط .

قائمة المراجع

1- Carol Lancaster,"The Lagos Three Economic Regionalism In Sub-Saharan Africa ',, in John W.Horbson & Donald Rothchild *(eds.)* ***Africa in World Politics :PostCold War Challenges*** (U.S.A. :Weseview Press,,1995) p.189. and see also Dr. Erich Leistner,"Reigional Co operation in Sub-Saharam Africa ", ***in Africa Insight,*** vol.27,No.2,1997,p.114.

٢ – حول مفهوم الاقليمية والنظام الاقليمى ، راجع : جميل مطر و د. على الدين هلال ، النظام القاليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية الدولية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبع أولى ١٩٧٩) ، ص ١٤ وما بعد ها .

3- Timothy M Show,"The Actors in African International Politics "in Timothy M. Show&Kenneth A. Ileard(eds.), ***The Politics of Africa :Dependence and Development*** (London :Longman Group Limeted,1979),pp.37-377.

وحول مزيد من التفاصيل حول الاقليمية فى أفريقيا قبل منتصف الثمانينيات ، انظر :

Onwako ,RJ. & Sesay (eds),***The Future of Regionalism in Africa*** (London: Macmillan Publishers, 1985).

4- Erich Listener ,op.cit.,p.112. see also . Piet Konings And Henk Meilink, Regional Economic Integration In Sub- Saharan Africa, in Alex E. Fernandez Jelberto And Andre' Mommen, ***Globalization Versus Regionalization In The Modern World Economy:*** Per***spectives On The Third World And Transitional Economie***s (London & New York: Routledge, 1998), pp.129-130 .

٥ – أنظر : د. مصطفى سلامه حسين ، «الجماعة الاقتصادية الأفريقية . دارسة قانونية » ، **في السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص** ٣٠ –٣٢ .

6- Carol Lancaster,op.cit.,pl94.

م. د. مراد عبد الفتاح ، **شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية** (القاهرة : ١٩٩٧) ، صفحات متفرقة . وانظر كذلك : د. عدنان شوكت شومان ، **اتفاقيات الجات الدولية : الرابحون دوما والخاسرون دوما** . (دمشق : دار المستقبل ، ١٩٩٦) .

٧ – حول مزيد من التفاصيل ، أنظر : وزارة التجارة والتموين – التمثيل التجارى الادارة الأفريقية ، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كومسيا) ، ورقة مقدمه لحلقة النقاش التى أقامتها وزارة الخارجية المصرية فى الفترة من ٢٦ – ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ .

8- Erich Leistner,p.120.

٩ – ليس هناك مقر دائم للاتحاد ، وانما يكون المقر بالتناوب .

١٠ – د. محمود محمد أبو العينين ، الامن الجماعى الأفريقى : المستويان القارى والاقليمى الفرعى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية – جامعة القاهرة ، نشرة رقم ٣٦ ، ١٩٩٤) ، ص ٦٨ وما بعدها .

11- William Zartman "African Regional Securiy and Changing Patterns of Relations"in ,Edmond J Keller & Donald Rothchild (eds.), ***Africa in The New International .Order- -Rethinking State Sovereignty and Regional Security*** (Boulder & London :Lynne Rienner Publishers ,1996),p.61.

وقد استخدم هذا المثال كنموذج مقترح للامن والتعاون فى الجنوب الافريقى CSCSA . أنظر :

Dr. Denis Venter, Regignal Security in Southern Africa ,Paper Presented at The Eleventh Biennial Congress of The African Association of Political Science (AAPS),on The Theme "Peace and Security in Africa",Durban -South Africa, from 23-26June 1997,pp.14-15.

١٢ – د. محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعى ، ص ٥٢ وما بعدها .

13- William Zartman, op.cit., p.66.

١٤ – عز الدين شكرى ، «اتحاد المغرب العربى» فى **السياسة الدولية** ، عدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ١٦١ – ١٦٣ . وأيضا : جريدة الحياة ، السعودية، بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩١ . وأيضا : محسن عوض ، «محاولات التكامل الاقليمى فى الوطن العربى» ، **فى المستقبل العربى** ، العدد ١٥٨ ، مايو ١٩٩١ . وأيضا : أحمد مهابة ، «سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربى» ، **السياسة الدولية** ، العدد ١٢٤ ، ابريل ، ١٩٩٦ . وحول مراجعة النصوص ، انظر : **معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربى** .

15- William Zartman ,pp 66-67.

16- Andre Mommen ." External Perssures Shaping Regionalism :A critical assesment, in Alex E. Fernandez Gilberto And Andre Mommen, ***op.cit.***, p49

17-Peter Robson, The Economics of International Integration (London:& New York :The Academic Division of Unwin Hymen Ltd., 1998.),p.269 & pp.277-278.

18 Andre Mommen, op.cit., pp 135-136 . also Piet Konings And Henk

Meilink. .Regional Economic Integration In Sub - SaharanAfrica,InAlexGilberto& Andre' mommen, *op.cit*., pp135-136

19- ***Ibid*** .9 pp 136-137

20- Erich Leistner, ***op. cit.,*** pp 120-121 .see also: Gibb Richard, "Southern Africa In Transition: Prospects And Problems Facing Regional Integration" in; ***The Journal Of Modern African Studies***, vol. 30, No.2, 1998, pp 294-299.

٢١ - الـ APEC هو التعاون الاقتصادى الاسيوى الباسيفيكى ويضم دول لنافتا وبعض دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب أسيا واستراليا (١٨ دولة ويمثل ٤٥ ٪ من تجارة العالم) . أما الـ EPAC فيضم نحو ١٠ دول هم الولايات المتحدة ، اليابان ، الصين ، والنمور الاسيوية (٧ دول) ويبلغ حجم تجارته عام ١٩٩٦ نحو ٣٧٪ من حجم التجارة الدولية .

22- Andre Mommen, External Perssura ..., op.cit., p49

23- ***The Courier*** ,"Lome 1V Convention as Revised by The Agreement Signed in Mauritius on 4 November 1995 ,No.155,Jan-Feb.1996.,pp.14-15.

24-The North Africa Journal ,paper Series-Weekly Service ,"Building a Mediterranean Economy : An Unequal Proposition",ISSUE 37,Augustl998. at ***Internet*** . httptw.w.w. .North Africa. Con / archives does / 0808981 / him.

25- Alex Jelperto & Andre Mommen, Globalization Versus Regionalization, op.cit., pl9

٢٦ - **جون قاى نوت يوه ، أفريقيا والعالم فى القرن القادم** (عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨) ص ١٥٩ . وأنظر أيضا:

Salih Booker, "Thinking Regionally About Africa ", in ***Current History,*** May 1998 pp.200-203.

٢٧ – د. على مزروعى ، قضايا فكرية : أفريقيا والاسلام والغرب ، ترجمة د. صبحى قنصوه و اخريين (القاهرة : مركو دراسات المستقبل أمريكى ، سلسة دراسات أفريقيا رقم ٤ ، ١٩٩٨) ،ص ٧٥ ،

28- Erich leistner, ***op.cit.***, p 121

31- ***Africa South Of The Sahara 1997*** (London:Europa Publications Limited 27th Edition, 1998), pl07

32- Ibid ., p 128

٣٣ – د. محمود أبو العينين ، التوجهات الامريكية الفاعلة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، فى : التوجهات الدولية ولاقليمية والافريقية الفاعلة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء وتأثيرها على الامن القومى المصرى (أكاديمية ناصر العسكرية العليا – مركز الدراسات الاستراتيجية للبقوات المسلحة ، سبتمبر ١٩٨٨) ث ٢٥ – ٢٧ .

٣٤ – جون قاى نوت يوه ، م. س . ذ. ، ص ٥٩ .

الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا :
عولمة أم أستلاب للفائض الإقتصادى

د . فـــرج عـــبد الفـــتاح فـــرج

مقـــــدمـــــة :

تهـــدف هـذه الدراســـة ، إلى تحـــديد أهـم العنـاصـــر المؤثـرة فى تـدفق الاسـتثـمـارات المبـاشـرة الأمـريكية إلى القـارة الأفريـقيـة ، وتتـبع بعض الآثار التنمـوية لهـذه الاسـتثـمارات . وتأتى أهمـيـة طرح هـذا الموضـوع من منطلقين أسـاسـيين ، أولهـمـا ضـخـامـة رصـيـد الاسـتثـمـارات الأمـريكيـة المبـاشـرة فى الخارج، إذا يبلغ مخزون الاستثمار الأمريكى المباشر خارج الولايات المتحدة الأمريكيـة فى عام ١٩٩٦، ٨٠٠ مليار دولار أمريكى تقـريباً ، وهى بذلك تكون الدولة صـاحبـة أكبـر رصـيد للاسـتثـمارات المبـاشـرة فى الخارج ، أمـا المنطلق الآخر ، فـهو تنامى دعوة الدول الأفـريقية لـهذه الاسـتثـمارات ، كـبديل للديون الخـارجـيـة فى تمـويل عمليات التنمـيـة الاقـتـصـادية ولتعـويض الفـجـوة بين المدخـرات المحليـة المتحـقـقة ، والاسـتثـمـارات الإجـمالية المخططة ، أمـا النطاق الزمنى للدراسة ، فقد تحدد بدءا من عام ١٩٨٢ ، وهـو العام الذى تفجرت فى خريفـه مشـكلـة ديون العام الثـالث ، وبات الأمر واضـحاً لغـالبية دول الـقارة من ضـرورة إحداث تغـيـيرات هيكليـة وتبـنى اسـتـراتيـجـات تنمـوية جـديدة لإمكان التـوافق مع مـؤسـسـات التـمـويل الدوليـة ، ويقع مـوضـوع جـذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى جوهر هذه الاستراتيجيات .

ينقسم البحث الى مقدمة وقسمين وخاتمة ، تنتاول الباحث فى القسم الأول الإطار النظرى للتحليل ، حيث تفرع هذا القسم لدراسة مداخل ونظريات الاستثمار الأجنبى المباشر وكذلك أهم الدراسات التطبيقية التى عالجت هذا الموضوع . أما القسم الثانى فقد خصص لعرض وتفسير ظاهرة الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى إفريقيا حيث تفرع لدراسة وتفسير مخزون الاستثمارات الأمريكية المباشرة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٦ على مستوى القارة ككل ، وعلى مستوى دول القارة ، وعلى مستوى الصناعات فى القارة ، وأخيراً عرض الباحث لمعدلات العائد على المال المستثمر . ثم تأتى خاتمة البحث لعرض النتائج .

القسم الأول : الإطار المرجعى للدراسة

أولاً : مداخل ونظريات الاستثمار الأجنبى المباشر :

أن نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر ، تعد من النظريات الحديثة نسبياً فى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتنمية الاقتصادية ، فحتى الستينيات من القرن العشرين كانت أدوات التحليل المستخدمة فى معالجة هذا الموضوع هى ذاتها أدوات التحليل على المستوى الجزئى الخاصة بسلوك المنشأة . وربما تكون الدراسة التى قدمها الأستاذ هايمر (١٩٦٠) بداية لتكوين نظرية محددة المعالم لمعالجة هذا الموضوع (Huang, 1997 : 7-8) .

لقد تطورت نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر منذ عقد الستينيات وحتى النصف الثانى من عقد التسعينيات على نحو يمكن معه القول بأن هذا التطور أسفر عن تبلور نظرية متسقة ومتكاملة شأنها فى ذلك شأن نظرية سعر الصرف ونظرية ميزان المدفوعات ، وغير ذلك من النظريات المستقرة فى أدب العلاقات الاقتصادية الدولية ، أو أدب التنمية الاقتصادية .

لقد ركزت الدراسات التى عالجت هذا الموضوع منذ عقد الستينيات وحتى منتصف السبعينيات على الميزة النسبية التى يمكن تحقيقها للمنشأة من استثمار أموالها خارج حدود وطنها ، لقد كشف ستيفنز (Stevens, 1974) عن النظريات المعضدة لاتخاذ قرار الاستثمار فى المؤسسات الدولية ، حيث وجد من بين ٤٢ حالة دراسية عرضت للأساس النظرى لقرار الاستثمار الدولى ، أن (٢٨) حالة استندت لنظرية تعظيم الربح فقط ، بينما (١٠) حالات كان تأسيس قرار الاستثمار فيها مستندا لنظرية تعظيم الربح مقترنة بعوامل أخرى (تدنى المخاطر ، أو نمو المؤسسة ، .. الخ) .

وعلى ذلك يرى ستيفنز (stevens, 1974: 56-52) أن نظرية الاستثمار الدولى بشكل عام (وبطبيعة الحال تشمل الاستثمارات المباشرة) وقد قامت على أدوات التحليل المستقاه من النموذج النيوكلاسيكى ، الذى يقوم على تحليل الميزة النسبية ، وجعل هذه الميزة سببا لتفسير انتقال تدفقات الاستثمار عبر الحدود ، وأن هناك عديد من العقبات الخاصة بجمع البيانات ومستوى تفاصيلها ، سواء فى النسق المحلى أو النسق الأجنبى تقف عقبة فى سبيل تطوير نظرية الاستمارات الأجنبية ،(Stevens, 1974: 77-84) .

غير أن نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر قد تطورت خلال العقدين الماضين بشكل سريع ومتنامى ، وربما كان الفضل فى ذلك راجع لمساهمات عديد من الكتاب قدموا مساهماتهم خلال فترة السبعينيات ، والثمانينات ، وحتى التسعينيات لقد كانت مساهمات داننج , Duning, John H. 1974) (1996 , 1995 , 1985 ، ومساهمات كل من كافز (Caves, 1973) (نارولا Na- rula, 1996) ، وغيرهم من الباحثين بمثابة مساهمات فى بناء نظرية للاستثمار الأجنبى المباشرة ، ورغم أن هذه المساهمات فى أغلبها قد ركزت على تفسير سبب انتقال تدفقات الاستثمار المباشرعبر الحدود السياسية إلا

أن فريق أخر من الباحثين قد تتبع أثر هذا الانتقال على العملية التنموية فى كل من الدولة الأم ، بلداوين (Baldwin, 1994) من ناحية ، والدولة المضيفة من ناحية أخرى ، فرنك (Frank 1978) ، جراوليك (Grawlick 1978) ، روثجب (Rothgeb 1989) ، (Summary, M. & Summary, J. 1994 1995) .

أن الإسهامات المقدمة فى مجال تفسير انتقال الاستثمارات المباشرة عبر الحدود السياسية سواء كانت نظرية أو تجريبية ، يمكن للباحث من خلالها تحديد أربعة مداخل أساسية لتفسير حركة الاستثمارات المباشرة عبر الحدود السياسية . أما أثر هذا الانتقال فإن الباحث يرى فى حركة الاستثمارات المباشرة عبر الحدود السياسية خلق للمنافع فى كل من الدولة المضيفة والمنظمة النصاعية والمدرسة الأخرى هى مدرسة التحليل الماركسى والتى ترى فى هذا الانتقال الذى يتم من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة شكل جديد من أشكال الإمبريالية المعاصرة .

تفسير انتقال الاستثمار المباشرة عبر الحدود : سبق التنويه لوجود أربعة مداخل لتنظيم المناقشة فى الموضوع وهى على النحو التالى :

(أ) مدخل تكلفة رأس المال والتجارة الدولية : يرى أصحاب هذا المدخل ، أن هناك علاقة قوية بين تدفق الاستثمارات ، وتكلفة الحصول على الأموال ممثلة فى أسعار الفائدة على الاقتراض ومستويات الربحية المتوقعة ، فإذا كانت أسعار الفائدة المتاحة للمستثمرين الأجانب منخفضة عن تلك الأسعار المتاحة للمستثمرين المحليين ، ومع تماثل باقى عناصر دوال الربحية ، يتم ولوج رأس المال الأجنبى للأسواق المحلية حيث يكون هناك ميزة نسبية للمستثمرين الأجانب تحفزهم على الاستثمار المباشرة فى تلك الدول ، لقد شاع استخدام هذا المدخل خلال عقد الخمسينيات ولفترة من عقد الستينيات، حيث كان يتم مناقشة موضوع انتقال رأس المال فى إطار انتقال عوامل الإنتاج

على النحو الذى أفترضه هكشر / أولين ، سـاملسون ، وبالتالى فأن هذا المدخل يفترض أن حركة الاستثمار المباشرة المختلفة (Lizonodo, 93:86) (Agarural and Others, 1991:7) ، (Huang, 1997: 8-9) .

(ب) مدخل سلوك المنظمة الصناعية : يرجع الفضل لهايمر فى إبراز هذا المدخل لتفسير حركة الاستثمارات المباشرة عبر الحدود السياسية ، فقد أستمد تحليله أساسامن المدخل السابق ، وأضاف إليه المزايا التى يمكن أن توقف على المستثمر الأجنبى دون سواه من المستثمرين الآخرين سواء محليين أو أجانب ، فالمنظمة تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن تحقيقه من خلال قدر معين من الإنفاق عند مستوى معين من المخاطرة ، (Huang, 1997:9) وفى ظل افتراض تجانس دالة الإنتاج على المستوى الدولى ، وحرية انتقال العوامل ، وتوافر شروط المنافشة ، فإن جذب الاستثمارات الأجنبية يأتى من خلال ما يوقف على هذه الاستثمارات من مزايا تمنحها لها الدولة المضيفة (كالحوافز الضريبية) ، وتسهيلات أخرى فى القواعد والإجراءات الحكومية التى تحكم نشاط هذه الاستثمارات (Lizondo, 1993:103-5) .

أما (كيفز) فيرى أن سلوك المنشأة الصناعية يتوقف على مجموعة من العوامل الداخلية (كتحسين كفاءة دالة الإنتاج ، وما يترتب عليه من توسعات رأسية ، وتحسين كفاءة الموقع وما يترتب عليه من عمل للتوسعات الأفقية) وكذلك أيضا يتوقف على مجموعة من العوامل الخارجية كحجم السوق ، وهيكله ، ونظام إدارة السوق للأسعار ، (Caves, 1979: 134-6) ويضيف فيرنون (Vernon, 1974:112) إلى هذا السلوك ، عاملا أخر هو عامل الترقب، إذ أن كل منشأة تترقب حركة المشنآت الأخرى التى تمكنها من الاستفادة من الأرباح الاحتكارية المتاحة .

(جـ) مدخل العالمية :

يعتمد هذا المدخل على قيمة المعلومات المتاحة التى من خلالها يمكن السيطرة على الأسواق عالميا ، وبطبيعة الحال فأن المؤسسة متعددة الجنسية بما لديها من إمكانات ، تستطيع إنتاج وإحتكار المعلومات ، سواء كانت معلومات خاصة بأسواق البيع فى الخارج ، أو أماكن الإنتاج ذات الميزة النسبية، وبالتالى فأن المنشأة متعددة الجنسيه تستطيع عمل توسعات أفقية ، ورأسية وتفرض سيطرتها على أسواق الانتاج والاستهلاك معا ، ويرى مانسفيلد (Mansfield, 1974:148-7) أن المؤسسة متعددة النشاط تعمل وفقا لقواعد أربع أساسية هى : -

إنتاج التكنولوجيا الجديدة - رعاية حركة الاختراع - التحكم فى إنتاج واستهلاك المواد الخام - وأخيرا تعويض الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول، ويفسر داننج (Dunning, 1995 : 125-30) ، أسباب زيادة النزعة العالمية لرأس المال ، بأن خلال الخمس سنوات الماضية (قبل عام ١٩٩٥) أكثر من ثلاثين دولة تركت نظام التخطيط المركزى وفتحت المجال لحركة رأس المال ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة الروابط بين الدول وتعميقها كما أن ضغط المستهلكين على المنتجين هو أيضا من أسباب زيادة النزعة ، ويرى داننج أن فى حركة رأس المال تعضيد للتجارة فى ظل اتحاد رأس المال على المستوى العالمى .

ويضيف نارولا (Narulal, 1996:4-6) بعض المزايا الإيجابية لهذا الاتحاد ، حيث يرى أن التكنولوجيا الحالية هى دالة فى كل ما سبقها من اختراعات ، وأنها تنمى من خلال التراكم المعرفى ، وجهود التطبيق ، وأن المؤسسات تقوم بهذا الدور وفقا لحاجة السوق . أن التكنولوجيا كمفهوم مؤسسى يمكن أن تأخذ بالمفهوم التجميعى إذ أن الحديث عن المزايا التجميعية للتكنولوجيا القومية ، أفضل من الحديث عن المزايا التكنولوجية فى صناعة معينة داخل بلد معين .

ويوضح ستريتن (Strceten, 74:255) النتائج الإيجابية لهذا الانتقال إذ بموجبه يمكن فتح فرص عمل جديدة فى الدول المضيفة تتفاعل مع رأس المال الوافد إليها . ومن ناحية أخرى فأن دخول رأس المال إلى هذه الدول من شأنه أن يعوض الفجوة بين الاستثمار والادخار ويصحح موقف ميزان النقد الأجنبى .

(د) المدخل الانتقائى :

يجمع هذا المدخل بين ثلاثة عناصر مختلفة ، هى مزايا أصحاب المشروع Ownership Endowments (O) ، والعالمية (I) Internalization حالة إجراء توسعات فى المشروع حتى يصبح السوق العالمى كله بمثابه سوق داخلي ومزايا التوطن (L) Location يؤلف فيما بينها بما يسمح بالتعامل معها كعناصر متكاملة تشكل مدخلا واحدا لدراسة وتفسير انتقال رأس المال عبر الحدود السياسية (Agarual & Others, 1991 : 8) .

وفى محاولة للتبسيط فإن «بوجال» عرفه بالمثال التالى : بفرض أن لدينا منتج يعتمد على بلد أجنبى واحد يبيع فيه منتجه ، فان الاختيار الأساسى الذى يواجه هذا المنتج سيكون واحدا من البدائل التالية :

هل يقوم المنتج بإنتاج هذا المنتج داخل وطنه ثم يصدره للدول الأخرى ، أم يقوم بمنح ترخيص أنتاج المنتج لهذه الدولة الأخرى مكتفيا بحق اختراعه ، أم يقوم بمد فروع نشاطه فى الدول الأجنبية ليقوم بتصنيعه فيها تحت إدارة الدولة الأم - أن الاختيار سوف يتم بناء على المزايا المقارنة للتوطن (L) بعد الأخذ فى الاعتبار عوامل عديدة أهمها تكلفة النقل ، الضرائب ، التخفيضات الجمركية ، مدى الحاجة لتكيف السوق الأجنبى مع المنتج الجديد ثم بعد ذلك يقوم المنتج ببحث ما يمكن أن يحصل عليه من مزايا خاصة به فى السوق الأجنبى - تختصه بها الدولة المضيفة دون سواه من المستمربن (محليين أو

أجانب) ، وهو العنصر الثاني من المدخل الانتقائي (٥) ، وسرعان ما يقوم المنتج بالبحث عن أسواق جديدة مماثلة للسوق الأول ، وهنا يكون قد حقق العالمية (I) ، (Pugel, 1985:57-90) ويرى داننج (Dunning, 1993: 72:77) أن هذه العوامل الثلاثة ليست ساكنة وأنما تتأثر بمتغيرات داخلية خاصة بالمشروع ذاته ، وأخرى خارجية خاصة بالدولة المضيفة ، فعلى مستوى العوامل الداخلية فإن عوامل التوطن (L) قد تصبح أكثر كفاءة بفعل البحوث يحدث ذلك فى السوق المحلى أو فى السوق الخارجى ، كما أن كفاءة التنظيم يمكن أن تفتح أفاقا جديدة للنشاط خارج حدوده السياسية فتزداد كفاءة العنصر (I)، كذلك أيضا قد يحدث تحسن بفعل الكفاءة الفنية للمشروع يمكن معه تعظيم الريع الاقتصادى المتولد من العنصر (O) ، وعلى مستوى التأثيرات الخارجية فإن العنصر (L) قد يتأثر إيجابيا بفعل التحسن فى البنية الأساسية وخفض تكاليف النقل ، كما أن العنصر (I) قد يحدث عليه تغيرات خارجية كنتيجة لاختلاف المناخ الاقتصادى من المنطقة إلى أهرى ، وأخيرا فأن العنصر (O) قد يتأثر بزيادة الكفاءة فى المؤسسات المقرضة للمشروع وحاجة الأسواق الخارجية للنشاط الذى يقوم به هذا المشروع.

يذهب نارولا في تحليله لتطور حركة رأس المال الأجنبى، متأثرا فى ذلك بنظرية مراحل النمو لرستو إلى أن الدول تمر بمراحل نمو متتالية عددها خمس مراحل ، وفى كل مرحلة من هذه المراحل فإن نزعة رأس المال وسلوكه تكون مختلفة سواء كان رأس المال متدفقا من الدولة أو إليها . ويرى نارولا أن دول العالم فى الوقت الحالى يمكن تقسيمها وفقا لمعايير محددة هى : هيكل الموارد ، حجم السوق ، إستراتيجية التنمية ، وقواعد التنظيم الحكومى للنشاط الأقتصادى ، أن هذه المحددات هى التى تحكم تطور الدول من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، وعليه يتطور رأس المال الداخل إليها من الخارج ، والخارج منها إلى الخارج . ففى . المرحلة الأولى : أن مزايا التوطن التى تتمتع بها

الدولة تكون غير كافية لجذب رأس المال الأجنبى يستثنى من ذلك تلك الدول التى لها موارد طبيعية أن الطلب فى هذه الدولة يكون ضعيفا لانخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومى ، كما أن البنية الأساسية تكون متخلفة والكفاءة البشرية محدودة ، وفى ظل هذه الظروف فأن الدولة عادة تكون حامية للصناعة من خلال التحكم فى الواردات ، وعلى ذلك فلا مجال لجذب الإستثمارات ، حيث تكون مزايا أصحاب المشروع (حتى هؤلاء الوطنيين) عديمة أو قليلة . ويتوقف إنتقال هذه الدولة من مرحلتها الحالية إلى مرحلة أخرى أفضل ؛ على ما تبذله الحكومات من تحسين فى البنية الأساسية ، وتهيئة رأس المال البشرى من خلال نشر التعليم والتدريب ، الأمر الذى يسهل الأنتقال . المرحلة الثانية: حيث تكون بعض الإصلاحات الحكومية قد أتت بثماررها ، وحدث بعض من التراكم التكنولوچى والمعرفى فيبدأ المنظمون المحليون فى الحصول على بعض المزيا (O) ، وبذلك يكون هناك دافع لدخول الإستثمارات الإجنبية لهذه الدولة ، ومع إرتفاع مستوى الدخل يزداد الطلب على منتجات المشروع الوطنى ويحقق المنظمون الوطنيون بعض من التراكم الرأسمالى يسمح لهم بالبحث عن أسواق جديدة خارج حدودهم (I) كما يحدث تحسين فى التكاليف النسبية للإنتاج (L) ، وعند نهاية المرحلة تكون الإستثمارات المباشرة الخارجية متساوية مع نظيرتها الداخلة. المرحلة الثالثة : تشهد هذه المرحلة فى البداية زيادة فى الأستثمارات الداخله ، تفوق زيادة الأستثمارات الخارجة وتكون المحصلة زيادة صافى الأستثمارات إلى الدولة بما يسمح بتحسينات أكبر فى مستوى الدخل ، وزيادة الطلب على السلع ذات الجودة الأفضل ، بذلك تتحسن مزايا أصحاب المشروع الأجنبى (O) حيث تستهدف الحكومات جذب رؤوس الأموال الأجنبية

وتتحسن الكفاءة التكنولوچية ، فيزداد الأنفاق على التعليم (L) ، وبذلك تكون الدولة قد دخلت لمرحلة العالمية (I) ، وتشهد هذه المرحلة عند نهايتها

تساوى الأستثمارات الخارجية مع الأستثمارات الداخلة كما حدث فى المرحلة الثانية ولكن مع إختلاف مرحلة النمو. المرحلة الرابعة : تبدأ هذه المرحلة بالنتيجة التى وصلت إليها المرحلة الثالثة وهى تساوى الإستثمارات الداخلة مع الأستثمارات الخارجة ، ثم تشهد المرحلة معدلات متزايدة للإستثمار الخارج تفوق تلك المعدلات فى الأستثمار الداخل ، وتكون المؤسسات الوطنية لديها ليس فقط الكفاءة فى منافسة المؤسسات الأجنبية القادمة ، وإنما يكون لديها كفاءة الولوج إلى الأسواق الخارجية ، كما تشهد هذه المرحلة دخول إستثمارات من دول مازالت فى المرحلة الثانية أو الثالثة ، ويستمر الإستثمار الخارج فى البحث عن أسواق أخرى بعدما تأكدت الإمتيازات للإستثمارات الأجنبية القادمة بما يزيد من النزعة العالمية لحركة رأس المال (I) ، وفى هذه المرحلة تتجه السياسة الحكومية لتعميق كفاءة السوق ، مع إعطاء أهمية كبرى للتكييف الهيكلى مع الموارد والطاقة بما يهيىء للإنتقال. المرحلة الخامسة : والأخيرة وهى المرحلة التى تشهد تساوى التدفقات الداخلة مع التدفقات الخارجة تقريبا فى ظل هيكل موارد متوازن وسوق لا تعترف بالحدود السياسية ، وقواعد حكومية تعمق إدارة السوق للنشاط الإقتصادى ، وتحقيق مستويات متقدمة من التنمية الأقتصادية ، وهى المرحلة التى تشهدها الدول الصناعية المتقدمة والقرن العشرين يرسم نهاياتة ، الأمر الذى يضع أمامنا فى المستقبل أمرين أساسيين هما : زيادة نزعة العالمية ، وإيجاد شكل تنظيمى أو تعاونى بين الدول ذات المنتجات المتشابهة بدلاً من الحروب التجارية فيما بينها.

أن ما قدمه «نارولا » هنا من تفسير لانتقال الأستثمارات المباشرة فى ظل ديناميكية العناصر الثلاثة التى تشكل جوهر المدخل الانتقائى هى فى حقيقة الآمر تحتاج للمناقشة والأختبار للحكم على مدى قبولها فى تفسير حركة

الأستثمارات المباشرة عبر الحدود السياسية وحتمية الأنتقال من المرحلة إلى مرحلة أخرى ، وهو ما يتناوله هذا البحث فى القسم الثانى منه .

ثانياً : الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال الدراسات الامبريقية :

يمكن تقسيم الدراسات الامبريقية التى قدمت فى موضوع الأستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نوعين من الدراسات : الأول منها ، يستهدف تفسير أسباب أنتقال رأس المال المباشر من الدولة إلى دولة أخرى ، أما النوع الثانى من الدراسات ، فقد أستهدف مناقشة وقياس أثر الأنتقال على الدولة الأم والدولة المضيفة وفيما يلى عرض مختصر لأهم الدراسات التى قدمت على مستوى النوعين.

النوع الأول : الدرسات الامبريقية فى مجال تحديد العوامل المفسرة لانتقال رأس المال الأجنبى المباشر من دولة إلى دولة أخرى.

يمكن تحديد أهم العوامل المفسرة لانتقال رأس المال الجنبى المباشر من دولة إلى دولة أخرى من خلال الدراسات التطبيقية التى قدمها Schneider and Frey Summary, M. &) , (Agrwal & Others 1991) , (smits 88) (1985 S. Goldbery Linda &) , (Bennell, 1995) (Sumnary , J . 1994 1995 (Huang 1997) , (Kolstad Charles D . 1995)

وغيرهم ، غير أننا سنفرد مجالا أوسع لمراجعة كل من دراسة .

(Bennel 1995) , (Summary , M . & Sumary , J . 1994 , 1995) (Huang1997) للصلة القريبة بين هذه الدراسات وموضوع هذا البحث فدراسة (Huang,97) تبحث فى أسباب حركة رأس المال الأمريكى المباشر

للخــارج مقـارنة بمثيله، اليابانى كـذلك الحال بالنسبـة لدراسة Summary & Other 1995, 1994، أما دراسة Bennel, 1995 فبرغم أنها تـبحث فى موضـوع الاسـتـثمـارات البريطانيـة غيـر أن لها ارتبـاط قريب بهـذه الدراسة حيث تـبحث الموضـوع من زاوية أفريقيا .

العوامل المفسرة لانتقال رأس المال الأجنبى المباشر :

أن كل دراسـة من الدراسات السـابقـة عرضت لعـدد من المتـغيـرات من بين المتغيرات التالية :

١ - متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى البلد المضيف : حيث من المتـوقع أن يكون هناك عـلاقـة طردية مـوجبة بين مـتـوسط نصـيب الفـرد من الدخل القومى فى الدولة المضيفة ، وتدفق الاسـتـثمارات الأجنبية المباشـرة لهذه الـدولـة (Schneider and Fray, 1985)، (Summary, M. & Summary , J. 1994, 1995) .

٢ - مـعـدل نمو الدخل القـومى فى البلـد المضـيف أو حـجم الناتج القـومى فى البلد المضـيف : حـيث من المتـوقع أن يكون هناك عـلاقـة مـوجبـة وقـوية بين زيادة تدفق الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة ومعدل نمو الدخل القومى (Huang, 1997) .

٣ - مـعـدل التـضـخـم فى البلـد المضـيف : والعـلاقـة المتـوقـعـة هى عـلاقـة عكسيـة حيث زيادة مـعدلات التـضـخـم تعنى انخـفـاض مـسـتوى الاسـتـثمارات الأجنبية المباشـرة فى الدول المضيفة) (Schneider and Fray, 1985) .

٤ - حـالة مـيـزان المدفـوعـات فى الدولة المضـيـفـة : فكلمـا كـان مـيـزان المدفـوعات مـتوازنا أدى ذلك إلى تدفق الاسـتـثمـارات الأجنبيـة المباشـرة للدولة المضـيفـة ، أمـا عـجز الميـزان فـإنه يؤدى إلى إحـجام المسـتـثمـرين عن الدخـول باستثماراتهم إلى هذه الدولة (Schneider and Fray 1985) .

٥ – تكلفة الأجور : حيث يكون من المتوقع أن يؤدى انخفاض مستوى الأجور إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة المعنية (Huang, 1997) .

٦ – زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية أو زيادة مستوى التعليم : والعلاقة المتوقعة طردية بين زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية وتدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة المعنية أو بين زيادة مستوى التعليم وتدفق الاستثمارات الأجنبية للداخل (Schnider and Fray 1985) (Summary, M. & Summary, J. 1994) .

٧ – الاستقرار السياسى : ومن المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين الاستقرار السياسى وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Agarwil, 1991 Nigh, 1985) .

٨ – مصدر المعونات : علاقة طردية كلما زادت المصالح السياسية بين الدولة الأم والدولة المضيفة (Schneider and Fray, 1985) ، (Summary, M. & Sumary , J. 1994) .

٩ – أيدلوجية الحكم ، حيث تتدفق الاستثمارات لتلك الدول التى تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية (Schneider and Fray 1985) ، (Sum-mart, M. & Sumary, J. 1994) .

١٠ – معدل نمو الناتج فى الدولة الأم : حيث من المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو الناتج فى الدولة الأم (Huang 1997) .

١١ – سعر الصرف ومدى استقراره حيث من المتوقع أن تتجه الاستثمارات المباشرة للدول ذات نظم الصرف المستقرة (S. Golbdert Linda & Kolstad Charles D. 1995) .

١٢ - العلاقات التجارية حيث من المتوقع أن يكون هنا علاقة موجبة وقوية بين تدفق الاستثمارات المباشرة ومعدلات نمو التبادل التجارى بين الدول . (Smits, 1988)

القسم الثانى : توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا على مستوى الدول ومستوى الصناعات :

تركز الدراسة فى هذا القسم على أربع محاور أساسية هى ، الوزن النسبى للاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا ، توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الدول الأفريقية ، توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أهم الدول المضيفة على مستوى الصناعات ، وأخيرا معدلات العائد على الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا .

أولاً - الوزن النسبى للاستثمار الأمريكى المباشرة فى أفريقيا :

أن تدفق الاستثمار عبر الحدود السياسية للدول ، يمكن إسناده لمعيارين أساسيين ، أحدهما جغرافى والأخر موضوعى ، فحسب المعيار الجغرافى يوجد عوامل خاصة بالدولة الأم ، وعوامل أخرى خاصة بالدولة المضيفة ، وبحسب المعيار الموضوعى يوجد عوامل اقتصادية وعوامل أخرى سياسية .

أن هذين المعيارين غير ما نعين لبعضهما البعض ، وحتى يمكن تنظيم المناقشة لتفسير تطور الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا فإنه يمكن إرجاع هذه المعايير إلى معايير خاصة بالدولة الأم «الولايات المتحدة الأمريكية» منها ما هو اقتصادى ، وما هو سياسى ، ومعايير أخرى خاصة بالدول المضيفة «الدول الأفريقية» بعضها اقتصادى وبعضها الأخر سياسى .

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ، عقب انتهاء الحرب الأهلية أن تعلب دورا ملموسا فى مجال تدفق الاستثمارات المباشرة عبر الحدود

السياسية لفروع شركاتها فى الخارج . ففى بداية عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، ورغم أن الولايات المتحدة كانت مستوردة لرأس المال ، نجد أن صناعة ماكينات الخياطة «سنجر» قد حققت العالمية ، تبعها بعد ذلك صناعات أخرى كتليفون يل ، وسترن اليكتويك - اديسون اليكتريك ، تومسون - هوستون اليكتريك ، مكونات جنرال اليكترايك «حيث تكونت جنرال اليكتويك فيما بعد» ، وستنجهاوس ايربريك ، كوداك ، مصاعد أوتيس ، وغيرها من الصناعات . ويرى ليبسى (Libsey, 1998:480) أن هذه الصناعات كانت كل منها رائدة فى مجال التكنولوجيا الخاصة بها ، حيث تكون هذه التكنولوجيا أهم من رأس المال ذاته فهى مصدر براءات الاختراع ، وما يترتب عليه من حقوق حصلت عليها شركات الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمار فى كندا ، وبريطانيا ، ودول أخرى .

جدول رقم (١)

الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج والوزن النسبى لها فى أفريقيا كإقليم مضيف ١٩٨٢ - ١٩٩٦

(بالمليون دولار أمريكى وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢)

السنوات	رصيد الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج على مستوى العالم	أفريقيا	
	مليون دولار أمريكى	مليون دولار أمريكى	٪
١٩٨٢ - ١٩٨٤ *	٣٢٠٣٠٢,٥	١٠٩١٠,٨	٣,٤
١٩٨٥ - ١٩٨٧ *	٣٣١٠١٢,١	٦٩٨٦,٦	٢,١
١٩٨٨ - ١٩٩٠ *	٤٢١٠٤٦,٧	٤٦٨١,١	١,١
١٩٩٠	٤٥٩٧٩٦,٤	٣٨٩٨,٢	٠,٨
١٩٩١	٤٨٠٦٦٢,٩	٤٥٤٨,٣	٠,٩
١٩٩٢	٤٩٨٩٩١,٠	٤٤٤٠,٠	٠,٩
١٩٩٣	٥٣٤٥٣,٩	٥١٦٠,٩	١,٠
١٩٩٤	٦٠٩٣٦٢,٥	٥٣٣٥,٠	٠,٩
١٩٩٥	٦٦٦٠٣٣,٦	٥٩٢٤,٧	٠,٩
١٩٩٦	٧٢٢٨٩٨,٠	٦٣٦٨,٧	١,٠

* متوسط سنوى للفترة

Source: Survey of Current Business, Various Issues.

أسباب تدهور نصيب أفريقيا من الاستثمارات الأمريكية المباشرة :

أسباب ترجع للدولة الأم : وهى أسباب اقتصادية ، وأخرى سياسية ورغم صعوبة الفصل بين هذه الأسباب إلا أن الباحث سيحاول الأخذ بالصفة الغالبة.

(١) تتركز غالبية الاستثمارات الأمريكية المباشرة (أكثر من ٧٥٪) فى الدول المتقدمة كندا – دول غرب أوربا حيث تتوفر البنية الأساسية القوية سواء تلك التى لعب فيها الاستثمار الأمريكى دورا فاعلا أثناء فترة ما بين الحربين (حالة كندا) أو تلك التى تم إعادة بناؤها من خلال مشروع مارشال بعد الحرب الثانية (حالة دول غرب أوربا) (Ciough, 1992: 63) فهذه الدول الى جانب وجود البنية الأساسية القوية بداخلها (نقل – اتصالات – طرق ...) فهى أيضا لديها قوة عمل ماهرة ومدربة ولديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا الأمريكية ، أضف الى ذلك فأن هذه الدول يتسم فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالارتفاع النسبى عن باقى دول العالم ، أن تقارب مستوى الدخول بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة الأمريكية يجعل تقبل أسواقها للمنتجات الأمريكية بما تحوية من تكنولوجيا أمرا ميسورا .

(٢) تأتى مجموعة دول جنوب وجنوب شرق أسيا فى مرتبة تالية لجذب الاستثمارات الأمريكية المباشرة اليها ، فقد كان نصيب هذه الدول من جملة الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج عام ١٩٧٧ ، ٣,٦٪ وصل الى ٦,٧ فى عام ١٩٨٤ . وهى دول حقق فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٤ ٥,٧٥٪ سنويا ، فضلا عن كثافتها السكانية – فهى دول ذات سوق واسع فضلا عن توافر العمالة الرخيصة ، منفتحة على العالم الخارجى تتبنى قواعد الحرية الاقتصادية وتعمل فى ظل إطار من السياسات الاقتصادية المشجعة على جذب رأس المال

المباشر ، حيث استطاعت هذه الدول أن تسيطر على التضخم ، والوصول بأسعار الفائدة ، وأسعار الصرف لقيمتها الحقيقة ، فضلا عن قيامها بإصلاحات ضريبية من شأنها جذب المستثمرين الى هذه المنطقة . .Kruger) Anne. 1995 : 24-28)

(Baldwin, Robert 88 : 89)

(٣) رغم أن عديد من دول أمريكا اللاتينية قد مرت بالعديد من المشكلات الاقتصادية فترة الثمانينات (زيادة الديون الخارجية فى المكسيك وإعلانها عن عدم قدرتها على سداد ديونها الحالية ، ارتفاع معدلات التضخم فى العديد من هذه الدول : فى الأرجنتين كان المتوسط السنوى لمعدل التضخم خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ ، ١٨٠,٨ ٪ ، والبرازيل ٧١,٤ ٪ ، شيلى ٧٥،٤ ٪) إلا أن هناك العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى قد شجعت على جذب الاستثمارات الأمريكية إلى هذه المنطقة (معدلات نمو الناتج المحلى للفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ ، المكسيك ٥,١ ٪ وفى أرجواى كانت ٧,٥ ٪ أكوادور ٤,٨ ٪) ، فضلا عن وجود قطاع صناعة تحويلية فى بعض الدول يساهم بنسب تتراوح فيما بين ٢٥ ٪ إلى ٣٠ ٪ فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى (الأرجنتين فى عام ١٩٨٤ ٣٠٪ ، البرازيل ٢٧ ٪ شيلى ٢١ ٪ ، المكسيك ٢٤ ٪ ، نيكاراجوا ٢٥ ٪) فضلا عن عامل قرب المسافة ، وتوافر البنية الأساسية اللازمة للمستثمرين قد جعل هذه المنطقة مؤهلة لجذب الاستثمارات الأمريكية ، بغض النظر عما يوجد فى بعض من دولها من قيود قانونية على نسب الملكية بين المقيمين والأجانب ، أو قيود قانونية بالنسبة لسعر الصرف الذى يتم بموجبه تحويل الأرباح ، أو نسب إعادة الاستثمار ، أو النظرة الانتقائية لبعض المشروعات التى تشجع مشروعات قطاع معين دون قطاع أخر ، فعلى سبيل المثال فأن البرازيل والمكسيك تشجع ملكية المستثمرين

الأمريكيين لمشروعات صناعة أجهزة الحاسبات الآلية (الكومبيوتر) ، بينما نجد فى شيلى قيود تصل إلى منع الاستثمار الأجنبى فى صناعات استخراج النحاس (Edwords, 1998 : 52) .

أسباب يغلب عليها الطابع السياسى :

(أ) عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تنبه «ترومان» فى عام ١٩٤٧ لخطورة التحالف المشروط الذى وقعه سلفة «روزفلت» مع الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب والذى يقضى بوجود علاقة تحالف وصداقة فيما بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة مع احتفاظ الاتحاد السوفيتى بسياسة السور الحديدى ، وقد تزايدت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الوقت مع تطور الأحداث فى منطقة شرق أوروبا (برلين الشرقية ١٩٥٣ - بولندا ١٩٥٦ - المجر ١٩٥٦ - تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨) ، جنوب فيتنام ، كمبوديا ، كوبا ، وتشجيع الثورات فى دول العالم الثالث ، وبالذات فى منطقة الشرق الأوسط . حقيقة لقد استطاع الاتحاد السوقيتى ، ودول أوروبا الشرقية تحقيق نموا مضطردا فى مستويات معيشة شعوب هذه الدولة ، كما تم إنشاء قاعدة قوية للصناعات الثقيلة فترة ما بعد الحرب الثانية . غير أن تراجع دور الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية أما الولايات المتحدة الأمريكية ، قد ترتب عليه أن أعاد الاتحاد السوفيتى النظر فى استثماراته العسكرية ، ومعوناتة لدول العالم الثالث ، وأخيرا مراجعة معتقداته .

وقد تطورت الأحداث داخل الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية على النحو الذى أعلنه جوربا تشوف فى عام ١٩٩١ ، وما تبعه من إعلان انتهاء الصيغة الاتحادية بين جمهورياته والسماح بدور أكبر لسياسة السوق لتقوم بدورها فى إدارة النشاط الاقتصادى ، وبالتالى كان على الولايا المتحدة الأمريكية أن تعزز علاقتها الأقتصادية ورسيا الأتحادية وباقى دول الاتحاد

السوفيتى السابق تلك العلاقات التى كانت قد نشأت فى ظل وجود الاتحاد السوفيتى ، ولكن دورها كان محدودا وسميت فى ذلك الوقت بسياسة بناء الجسور .

(Byrnes Robert F., 1989 : 8) (Fischer-Galati, Stephen, 1994 : 1-16)

(ب) اختلاف توجهات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا :

لقد اختلف توجهات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا فمنذ حصول أول دولة إفريقية سوداء على استقلالها (غانا فى عام ١٩٥٨) ، وحتى عام ١٩٦٢، زادت المعونات الأمريكية لأفريقية من ١١٠ مليون $ إلى ٥١٩ ميلون $، وقد شهدت فترة الرئيس كيندى اهتماما ملحوظا تجاه القارة حيث رأى أن المعونات تعزز المساعى الدبلوماسية ، ولكن لجوء بعض الدول فى القارة الأفريقية لاستغلال حالة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد أتى بنتائج عكسية فى مسألة المعونات إذ انخفضت بنسبة ٦٠ ٪ فى عام ٧٣ عما كانت علية فى عام ١٩٦٣ (وصلت ٢٩٦ ميلون $) إلى أن بدأت إدارة الرئيس نيكسون خلال النصف الأول من عقد السبعينات معاودة الاهتمام بالقارة فى محاولة لاحتواء التدخل السوفيتى فى الجنوب الأفريقى.

(Clough, 1992: 1-10), (Desfassses, Helem, 1998: 131- 146)

حيث قام السوفيت بتعضيد جبهة Frelimo فى موزنبيق سنة ١٩٧٤، مما استدعى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز معوناتها للجنوب الأفريقى.

٢ - أسباب ترجع للدولة المضيفة «دول القارة الأفريقية».

(أ) أسباب إقتصادية.

١ - تدهور معدلات نمو الإقتصاد فى غالبية الدول الأفريقية ، وإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

أن غالبية الدول الأفريقية تعانى من أزمات إقتصادية ، وبشكل عام فالفقر فى هذه الدول يتزايد ، وعدم التساوى فى توزيع الدخل يتزايد ، لقد شهد عقد الثمانينيات تدهوراً سريعا فى معدلات نمو الاقتصاد الأفريقى، ولم تكن التسعينيات أفضل حالاً من أوضاع التردى الاقتصادى التى شهدتها القارة فى الثمانينيات (رشيد: ١٩٩٥) كما أن معامل جينى لقياس توزيع الدخل ينبأ بتزايد الفقر فى أفريقيا ، ففى دراسة أعدها البنك الدولى عام ١٩٩٤ لبحث تفاوت توزيع الدخل فى أفريقيا ، وجد أن معامل جنى عالى جدا فى غالبية الدول الأفريقية منذ عام ٨١/ ٨٢ حتى عام ٩٣/ ٩٤ ، لقد كان هذا المعامل يترواح فيما بين ٤٣,٥ ٪ فى زامبيا ، ٥٩,٢ ٪ فى تنزانا ، ومن ناحية أخرى فأن ظاهرة الفقر فى الريف الأفريقى أشد حدة منها فى الحضر ، فعلى سبيل المثال ٨٥٪ من سكان مالاوى فى الريف يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بـ ٨٪ فى الحضر ، أما فى زامبيا فإن ٤٢٪ من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر مقابل ٣١٪ من سكان الحضر ، أما سكانالجنوب الأفريقى ، بإستثناء جمهورية جنوب أفريقيا ، فتزايد معدلات نمو الفقراء بينهم بنسبة ٣,٥٪ خلال الفترة من١٩٨٠ إلى ١٩٨٣ ، وفى موزمبيق كانت هذه النسبة ٨,٤٪ الأمر الذى يدعو كثير من هؤلاء السكان للهجرة إلى الحضر ، مما يترتب عليه زيادة عرض العمل ، وبالتالى تناقص الأجر الحقيقى . لقد تدهورت الأجور الحقيقة إلى أقل من النصف فى عام ١٩٨٦ مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٧٥ ، بينما كان هذا التدهور ٣٠٪ تقريباً عن ذات الفترة (Hope, 1997: P.P 13 -4) أضف إلى ذلك وجود حالة من الخفة السكانية تعانى منها بعض دول القارة حيث يوجد بالقارة ١٠ دول عدد سكان كل دولة فيها أقل من ١٠ مليون نسمة، و٢٣ دولة عدد السكان فى كل دولة فيها أقل من ٥ مليون نسمة. مما يضعف من قوة السوق فى القارة الأفريقية (Adedeji, 1992:7).

يرتبط بذلك إنخفاض معدلات الإدخار ومعدلات الإستثمار ، وإنخفاض مخصصات الموازنة العامة للأنفاق على البنية الأساسية.

٢ - إنكشاف الاقتصادات الأفريقية على العالم الخارجي وضعفها فى مواجهة صدمات السوق العالمى ، تعتمد كثير من الدول الأفريقية على حصيلة صادراتها فى الإنفاق على خطط التنمية ، وتغطية الواردات اللازمة من الخارج ، غير أن هيكل الصادرات فى هذه الدول يغلب على تشكيله المحصول الواحد (١٢ دولة يسيطر محصول واحد على ٧٥٪ من صادراتها (Hope, 97: 4- 14) ، مما يجعل هذا الدول عرضه لتقلبات أسعار هذه السلع فى السوق العالمى ، كما أن هذه السلع هى من المواد الخام (زراعية أو تعدنية) تتسم فيها مرونة العرض بالضعف ، كما أن واردات هذه الدول غالبا من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للأستمار فى خطط التنمية وبالتالى فأن الطلب عليها ضعيف المرونة ، ومع زيادةأسعار هذه السلع ، نشأت أزمة موازين المدفوعات ، وما ترتب عليها من خلق لمشكلة المديونية ، وما ترتب عليها من تغذية مرتدة لموازين المدفوعات فزادت من عجزها .

يقول جوليوس نيررى « فى كل صباح تنبئنا إذاعة B.B.Cبأسعار القطن والبن ، وهما مصدرنا للعملات الأجنبية ، ولكن أسعار الشاحنات وباقى البضائع الأخرى التى تحتاجها لا يعلن عنها ، أنها تتحدد هناك بمعرفة المصانع فى الدول المتقدمة ، ونحن نعلم ما ينتظرنا عندما نذهب للشراء » . (Abubakar, 1989 : 17)

لقد تدهورت شروط التجارة ، وتشددت المؤسسات الدولية فى شروط الإقراض ، وبات عبء الديون يلتهم إنجازات التنمية مما جعل غالبية الدول الأفريقية تأخذ بسياسات اقتصادية انكماشية لتخفيض عجز الميزانية ، وعجز ميزان المدفوعات ، وضغط التوسع فى المعروض النقدى ، فى محاولة

لضبط السياسة المالية والسياسة النقدية ، وهى الإجراءات المعروفة ببرامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادى تمهيدا للدخول إلى مرحلة الإصلاح «التكيف الهيكلى» ورغم نجاح الدول الإفريقية فى تحقيق تقدم ملموس فى مجال الاستقرار والتثبيت ، غير أن التكيف وما يستتبعه من زيادة فى معدلات النمو مازالت النتائج بشأنه محدودة للغاية . لقد ارتكزت السياسة الاقتصادية على تخفيض حجم الطلب ، وبالتالى فالقوة الشرائية غير مشجعة لجذب الاستثمارات بصفة عامة ، أن الدول الأفريقية من جانبها تنتظر الاستثمارات للمساهمة فى زيادة الدخل ، وارتفاع مستويات الاستهلاك ، والادخار ، والمستثمرين من جانبهم فى انتظار تحقيق معدلات نمو عالية ، خلق قوة شرائية تشجعهم على الدخول إلى ميادين الاستثمار فى هذه الدول .

٣ – تخلف التكنولوجية فى أفريقيا وعدم ملاءمة التكنولوجيا المستوردة :

أن الدول الأفريقية ليس لديها قدرة على تمويل البحوث اللازمة للتنمية Reseaarch and Development (R & D) بالقدر الكافى لخلق تكنولوجيا مناسبة للبيئة الأفريقية ، فعلى سبيل المثال فى نيجريا بغرب أفريقيا تم عمل مسح لـــ ٣٠٩ منشأة وجد منها ٤٠ منشأة سجلت أشكالا مختلفة للبحوث والتنمية ، وباقى هذه المؤسسات لم يذكر عنها شيئا ، مثال أخر من شرق أفريقيا ، حيث تم عمل مسح لصناعة الأسمنت فى منطقة شرق أفريقيا وجد أن هذه الصناعة تستخدم فن انتاجى كثيف لرأس المال (١,٦ وحدة من رأس المال لوحدة من العمل) وهو معامل مرتفع مقارنة بما هو عليه الحال فى اليابان مثلا .

أن الشركات فى العالم المتقدم تستهلك ٩٨ ٪ من التكنولوجيا المنتجة ، وما يتبقى منها متاح للتصدير ، وهى بطبيعتها تكنولوجيا غير مناسبة للبيئة الأفريقية ، لذلك تزداد الفجوة فيما بين القارة والعالم المتقدم وهو ما

يشكل عبئا فى سبيل الانضمان للسوق العالمى والعمل فى إطار هذا السوق وفقا لقواعد اللعبة .

(Onimode, Bade, 1988 : 56) . (Abubakar, 1989 : 117)

٤ - ومن ناحية أخرى فإن البنية الأساسية فى أفريقيا جنوب الصحراء ما زالت متخلفة ، بل تعد من أشد البنى الأساسية تخلفا على مستوى العالم ، وذلك على النحو الذى وصفته بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة . (E/ECA/CM 20/21 : 3-9) ، فإمدادات المياه النقية الصالحة للشرب تغطى ٧٧ ٪ فقط من سكان المدن كما أن المرافق الصحية تغطى حاجة نحو ٧٩ ٪ من هولاء السكان ، أما بالنسبة للريف فأن الصورة غير مرضية على وجه الاطلاق إذ أن مرافق الصرف الصحى تغطى احتياجات ١٧ ٪ فقط منهم . أن شبكات المياه ، وشبكات المرافق الصحية تعانى من عدم كفاءة الصيانة والتشغيل بوجه مرضى ، أن السكان الذين لا يشملهم خدمات المياه النقية ، والصرف الصحى يتزايدون باستمرار ، كما أن التوسعات الجديدة فى شبكات الصرف الصحى وشبكات الإمداد بالمياه النقية هى توسعات محدودة للغاية .

أما بالنسبة لشبكة الاتصالات السلكية فالقارة تعد من أكثر المناطق تخلفا على مستوى العالم ، إذ يبلغ مجموع الخطوط الرئيسية فيها ٥,٧ ٪ مليون خط بكثافة تبلغ فى المتوسط ٠,٩١ خط رئيسى لكل مائة من السكان حسب إحصاءات ١٩٩١ ، بينما كانت هذه النسبة ٣٠ خط لكل مائة من السكان فى أمريكا الشمالية فى ذات العام أما خدمة الإذاعة المسموعة والمرئية فهى تغطى ٢٥ ٪ ، ٥ ٪ من السكان على التوالى وهى نسبة متدنية إذا ما وصعت فى المقارنة مع نظائرها فى مناطق أخرى من العالم ومن ناحية أخرى فأن شبكة البريد الراهنة فى إفريقيا تقدم خدماتها بمعدل مكتب واحد لكل ٢٠,٠٠٠

نسمة بينما يحدد الاتحاد العالمى للبريد النسبة المعيارية بمكتب واحد لكل ٦٠٠٠ نسمة .

أما حالة الطرق فى أفريقيا فهى غير مرضية على وجه الإطلاق إذ أن نصف الطرق المعبدة ، ونحو ٨٠ ٪ من الطرق الممهدة تتصف حالتها ما بين سيئة ومتوسطة ، غير أن حالة الطرق الفرعية فهى فى مجملها ردئية وتحتاج أفريقيا لـ ٤٩ مليار دولار تقريبا لرزفع كفاءة ١٠٠ ٪ من الطرق المعبدة ، ٧٠ ٪ من الطرق الممهدة لرفع مستوى كفاءة تشغيل الطرق إلى مستوى الجودة المقبولة .

وبالنسبة لشبكة السكك الحديدية فيبلغ طولها ٥٧,٧١٢ كم حسب إحصاءات عام ١٩٩١ وتتصف حالة الخطوط الحديدية فى أفريقيا بخفة القضبان وعدم ملاءمتها للحركة الثقيلة والسريعة ، كما أن عمليات الصيانة والتجديد والإحلال تتم فى الغالب الأعم بوجه غير مرضى أو لا تتم على وجه الأطلاق فى بعض المناطق ، أما بالنسبة للنقل البحرى فإن نصيب أفريقيا من الشحن البحرى أقل من ١ ٪ من الشحن البحرى الذى يتم على مستوى العالم .

٥ – أما بالنسبة للاتفاقات الخاصة بمنح المزايا والضمانات لرأس المال الامريكى المباشر فمن بين ٥٤ دول أفريقية ، لم يتم توقيع غير ثلاث اتفاقات مع ثلاث من دول القارة ، هى مصر ، المغرب ، جمهورية الكنغو الشعبية ، وربما كان ذلك مرجعه لضعف تأثير هذه الاتفاقات كعنصر جذب للشركات المستثمرة .

(ب) أسباب سياسية :

هناك مجموعة من الأسباب السياسية تعد فى ذاتها طاردة للاستثمارات الأمريكية بصفة خاصة والاستثمارا الأجنبية بصفة عامة .

١ – حركة الانقلابات العسكرية داخل القارة : إذ أن القارة قد منيت بعد استقلالها بظاهرة انقلابات عسكرية استندت فى غالبتها للصراعات العرقية ، وتولد عنها عديد من الحروب الأهلية (ليبريا – رواند – بورندى – نيجزيا – السودان – غانا – الصرمال .. الخ) الأمر الذى يجعل المستثمرين يحجمون عن الدخول لهذه الدول باستثماراتهم .

٢ – أزمة الديمقراطية فى أفريقيا : حيث يغيب النموذج الغربى لمفهوم التعددية السياسية عن كثير من دول القارة ، فالتعدد الحزبى فى دول القارة هو تعدد شكلى ، وفى كثير من الحالات يتم تزوير الانتخابات . وفضلا عن ذلك فقد أطاحت الانقلابات بعديد من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية (هيلا سلاسى فى سبتمبر ١٩٧٤ ، جعفر نميرى فى أبريل ١٩٨٥ صمويل دو فى سبتمبر ١٩٩٠ ، سياد برى فى يناير ١٩٩١) ، وهم جميعا ممن تسلموا معونات كبيرة لدولهم وتعاونوا مع الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق أى نفوذ سوفيتى داخل القارة . (Clough, 1992 : 78) .

نظرية نارولا ١٩٩٦ ومدى انطباقها على حالة أفريقيا بصفة عامة :

قد يكون من المفيد فى نهاية هذه الجزئية من التحليل أن نتعرف على وضع القارة الافريقية ، فى سياق التطور المرحلى الذى قدمه نارولا والذى تم عرضه فى القسم الأول من هذه الدراسة . يرى الباحث أن القارة يمكن وضعها فى سياق المرحلة الثانية من مراحل التطور الخمس المذكورة أنفا إذ تقتضى هذه المرحلة عمل الإصلاحات الحكومية ، وحدوث بعض من التراكم التكنولوجى والمعرفى ، وخروج المستثمرون المحليون للبحث عن أسواق جديدة ويقدم الجدول رقم (٢) تطور حركة رأس المال الافريقى المباشر داخل

الولايات المتحدة الأمريكية ووزنه النسبى فى نطاق إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الداخل .

ويتضح من الجدول أنه خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥ لم يحدث تطور ملموس للوزن النسبى لنصيب أفريقيا فى هذه الاستثمارات ، ولا يوجد ما ينبئ عن حدوث مثل هذه التطورات ، فضآلة النسبة على النحو الذى يعكسه الجدول رقم (٢) واستمرارها خلال الفترة المعروضة على هذا النحو المتدنى يضع ظلالا من الشك حول انطباق نظرية نارولا ، أو حتى على الأقل يجعل هذه القارة فى المرحلة الثانية دون أن يكون هناك رؤية واضحة للانتقال إلى المرحلة الثالثة - رغم توافر الشروط التى اشترطتها النظرية ، وهى الإصلاحات الحكومية وإطلاق حرية السوق كمدير للنشاط الاقتصادى .

جدول رقم (٢)

رصيد الاستثمارات المباشرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية

الفترة ١٩٨٢ حتى ١٩٩٥

(بالمليون دولار أمريكى بالأسعار الثابتة لعام ٩٢)

السنوات	العالم	أفريقيا *	الوزن النسبى لأفريقيا
١٩٨٢	١٨٨٩٩٧	١٥٩	٠,٠٠١
١٩٨٣	١٩٢٠٢٢	١٣٣	٠,٠٠١
١٩٨٤	١٨٧٠٣٢	٢٢٠	٠,٠٠١
١٩٨٥	٢٣٤٨٣٣	٥٨٦	٠,٠٠٢
١٩٨٦	٢٧٣٤٠١	٣١٠	٠,٠٠١
١٩٨٧	٣١٦.٨٦٢	٦٢٧	٠,٠٠١
١٩٨٨	٣٦٥٤٩٥	٥١٢	٠,٠٠١
١٩٨٩	٤٤١٠٥٥	٥٦٢	٠,٠٠١
١٩٩٠	٤٢١٧٦٤	٥٣٩	٠,٠٠١
١٩٩١	٥٠٤٥٦٤	٩٦٣	٠,٠٠١
١٩٩٢	٤٢٧٥٦٦	٨٩٦	٠,٠٠٢
١٩٩٣	٤٥٤٦٧٢	٩٧٧	٠,٠٠٢
١٩٩٤	٤٦٦٣٣٧	٨٥٦	٠,٠٠١
١٩٩٥	٥٠٨٣٣٦	٨٥٠	٠,٠٠١

* أفريقيا جنوب الصحراء فقط .

Source: Survey of Currnet Business, Vol. 76, No. 7

ثانياً – توزيع الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا :

(أ) توزيع الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا (بالدول)

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة على دول القارة الأفريقية اعتبارا من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٦ ومن الجدول يتضح الملاحظات التالية :

(أ) يقدم الجدول أرصدة الاستثمارات الأمريكية المباشر فى ٤٠ دولة أفريقية ، أما باقى دول القارة (١٤ دولة) ، فلا يتم نشر بيانات خاصة بها ، وربما يكون ذلك راجعا لانعدام الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى هذه الدول، أو ضآله رصيدها ، أو حجبها عن النشر (حالة وجود شركة وحيدة داخل الدولة أو داخل نشاط محدد بالدولة يتم وضع الحرف D تفاديا للنشر) ، ذلك ما جرى عليه العمل فى سلسلة Survey of Current business .

(ب) البيانات المتاحة بالجدول تفيد تركيز الاستثمارات الأمريكية المباشرة بدرجة عالية على مستوى القارة فى كل من مصر ، جنوب أفريقيا ، نيجيريا، وبدرجة أقل فى كل من الجزائر ، انجولا ، الكاميرون ، جابون ، غانا ، كينيا ، ليبريا ، ليبيا ، المغرب ، تونس ، زائير ، زمبابوى .

جدول (٣)

توزيع أرصدة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا (١٩٨٢ - ١٩٩٦)

بالمليون دولار الأمريكى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٩٢

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أفريقيا	١١٤٤٣,٦	١٠٥٨٩,١	١٠٦٤٩,٧	٧١٩٦,٨	٦٧٠٥,٦	٧٠٦٣,٣	٦٣٤٩,٥	٣٥٩٧,٧	٣٨٩٨,٢	٤٥٨٤,٣	٤٤٤٠,٠	٥١٦٠,٩	٥٣٣٥,٢	٥٩٢٤,٧	٦٨٦٨,٧
مصر	١٢٢٨,٢	٢١٠٨,٠	٢٠٤٥,٧	٢٤٤٦,١	٢٢٣٠,٢	٢٠٠٨,٦	١٩٣٩,٢	٢٠٠٧,٨	١٣١٤,٧	١٢٨٠,١	١٣٣٧,٠	١٣٣٨,٧	١٣٢٩,٥	١٢٨٨,٣	١٤٩٤,٨
نجيريا	٧٤٥,٨	٧٢٣,٢	٣٥١,٥	٥٦,٠	٧٢٩,٤	١٠٧٥,٩	٧٦٦,٤	٥١٣,٦	٤٢٨,٣-	٥٤٣,٥	٣٠١,٠	٥١٣,٥	٤١٤,٠	٦٥٥,٣	٨٨٧,٦
جنوب أفريقيا	٣٨٠٩,٥	٣٢٧٤,١	٢٤٢٦,١	١٤٦٨,٧	١٤١٧,٨	١٨٠١,٦	١٤٧٣,٦	٧٩٥,٥	٨١٧,٧	٨٩١,٨	٨٧٩,٠	٩٠١,٢	٩٤٢,٢	١١٨٣,٥	١٠٣٤,٢
دول أفريقيه أخرى															
الجزائر	٢٦,٠	٢٨,٠	٤٠,٠	١٠٣,٠	٦٠,٠	٥٦٠٠	٣٨,٠	٤٧,٠	٥٦,٠	٤٢,٠	٥٢,٠	D..	١٢٩,٠	٢١٣,٠	٥٤٤,٠
انجولا	٤٤٣,٠	٣,٠	٦٩,٠	٧٤,٠	٢١٦,٠	٤٧٧,٠	٤٧٠,٠	٢٦١,٠	٢٤٥,٠	١١٩,٠	D	D	٥٤٨,٠	٦٠١,٠	D
بتسوانا	D	D	D	D	D	D	D	D	D	D	١٠١,٠-	١	٢	٤	٦
بوركينا فاسو	٣,٠	٤,٠	٥٠,٠	D	D	D	D	D	D	D	٢,٠	٢,٠	١,٠	١,٠	١,٠
الكاميرون	D	D	D	٥٩٨	D	D	٢٧٤,٠	٣٤٦,٠	٣٠١,٠	٢٦٠,٠	٢٦٣,٠	٢٦٥,٠	٢١١,٠	٢٣٣,٠	٢٣٧,٠
تشاد	D	٢٢,٠	٢٥,٠	٣٩,٠	٤٦,٠	٤٥,٠	٢٤,٠	٣٣,٠	٣٩,٠	٣٠,٠	٥٩,٠	٦٥,٠	D	D	D
الكنغو الشعبيه	٦٤,٠	١٥,٠	١,٠-	١,٠-	٢,٠-	١٣,٠	٤٣,٠	٩,٠	١٥,٠	D	D	D	٢٩٢,٠	D	٣٧,٠
جيبوتى	D	D	D	D	٧,٠	٤,٠	١,٠	٢	٢	...	D	D	٤,٠	٤,٠	٣,٠
أثيوبيا	٣,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	D	D
الجابون	٢٢٢,٠	١٤٢,٠	٢٣٦,٠	٢٦٩,٠	٢٣٣,٠	٢٩٤,٠	٢٠٥,٠	١٥٢,٠	٤٩٠,٠	٤٤٩,٠	٢٤٤,٠	٢٢٦,٠	١٥٠,٠	١٣٢,٠	٤٥,٠
غانا	D	٢١١,٠	١٧٣,٠	١٥٠,٠	١٠٨,٠	٧٦,٠	٩٦,٠	٨٦,٠	٩١,٠	١١٠,٠	١٢٢,٠	١١٤,٠	١٣٦,٠	١٢٧,٠	١٩٩,٠

تابع جدول (٣)

توزيع أرصدة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا (١٩٨٢ - ١٩٩٦)

بالمليون دولار الأمريكى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٩٢

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المغرب	٣٣,٠	٤٥,٠	٤٦,٠	٤٤,٠	٣٠,٠	٣٦,٠	٣,-	٣٢,٠	٣٩,٠	٣٧,٠	٧٧,٠	٧٩,٠	٨٦,٠	١٠٣,٠	١١١,٠
غينيا	D	D	D	D	٥٢,٠	٣٧,٠	D	٩٥,٠	٩١,٠	١٠٢,٠	D	D	D	D	D
كينيا	١٩١,٠	١٩٧,٠	١٥٦,٠	١١١,٠	٧٠,٠	١٠٨,٠	١١٤,٠	١٢٨,٠	١٠٧,٠	٨٥,٠	٨٨,٠	١٠١,٠	١٢٧,٠	١٧٦,٠	١٧٥,٠
ليسوتر	١,-	٣,-	٤,-	٦,-	٩,-	٩,-	١٠,-	D	D	D	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٠
ليبريا	١٦٤,٠	١٩٧,٠	١٧٦,٠	١٦٧,٠	١٠٤,٠	١٣٥,٠	١٣٦,٠	٢١٨,٠	٢٠٦,٠	١٨٢,٠	٢٠٦,٠	١٧٦,٠	١٧١,٠	١٩٧,٠	١٥٧,٠
ليبيا	٢٤٥,٠	٣٢٦,٠	٤٥٩,٠	٤٣٢,٠	٢٨٥,٠	٣٧٣,٠	٣٦٦,٠	٢٧٢,٠	٢٥٦,٠	٢٤٥,٠	٢٦٦,٠	٢٥٩,٠	٢٧٠,٠	٢١١,٠	٢٣١,٠
مدغشقر	٣,٠	٤,٠	٩,٠	٣٨,٠	D	D	١٤,٠	١٠,٠	٦,٠	١٢,٠	D	D	D	D	D
مالاوى	٢٠,٠	١٤,٠	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٤,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	١٦,٠	٤,٠	١٦,٠	D
مالى	٣,٠	١,٠	٣,٠	٦,٠	D	D	D	D	D	D	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
موريتانيا	٣,٠	٤,٠	٤,٠	D	١,٠	.	١,٠	٢,٠	٢,٠	٣,-	D	D	D	D	D
مورشيوس	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٣,٠	٦,٠	٣,٠	٣,٠	٨,٠	٣,٠	.
ناميبيا	D	٢٥,٠	١٥,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠	.	.	.	.	.	.	٢,٠	.	.
النيجر	D	٧٥,٠	٧١,٠	٦٧,٠	٦٦,٠	٤٣,٠	٥,٠	.	٢,-	٣,-	٣,-	٣,٠	٦,٠	٢	٢,-
رواندا	٣,٠	١,٠	٤,٠	٥,٠	٣,٠	٤,٠	٢,٠	١,٠	.	.	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
السنغال	١٩,٠	٣٠,٠	٣٣,٠	٣٤,٠	٣٦,٠	٣٥,٠	٣٤,٠	٣٦,٠	٣٦,٠	٣٣,٠	١٣,٠	١٣,٠	١٥,٠	٢,٠	٢٣,٠
سيراليون	١٩	D	٣,-	٦,٠	٢١,٠	١٦,-	٥٧,٠	٤٥,٠	٥٢,٠	٦٥,٠	D	D	D	D	D

تابع جدول (٣)

توزيع أرصدة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا (١٩٨٢ - ١٩٩٦)

بالمليون دولار الأمريكى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٩٢

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الصومال	١٧,٠	D	٧,٠	٣,-	٦,-	١٠,٠	١٧,٠	D	D	D	D	D	D	D	D
السودان	٣١٣,٠	٣٣٥,٠	٤٥٢,٠	٤٢٨,٠	٣٠٧,٠	٧٣,-	١٠٤,-	٨٩,-	٣٣,٠	٣٤,٠	٤,-	١٦,-	٢٦,-	٦٧,-	٧٦,-
سوازيلان	.	.	.		١,٠	D	٩٢,٠	D	.	.	D	٨٨,٠	D	D	D
تنزانيا	٤٣,٠	٤٢,٠	٢٦,٠	٧,-	٣٧,-	١٢,-	١٦,-	١٧,-	١٨,-	١٩,-	D	D	D	١,-	D
توجو	٦,٠	D	٨,٠	١١,٠	D	D	D	D	D	D	٤,٠	٤,٠	٥,٠	D	٣,٠
تونس	١٧٥,٠	١٦٨,٠	١٠١,٠	٢٩,٠	١٠٧,٠	٣٣,٠	٢٠,٠	٥٠,٠	٥٦,٠	٥٢,٠	٣٠,٠	٣٢,٠	٣٣,٠	٥٩,٠	٧٤,٠
اغندا	٢٠,٠	٢٣.	D	D	D	D	D	D	D	D	٧,٠	٨,٠	D	D	D
الكنغو	١٩٢,٠	١٨٢,٠	١٦٠,٠	١٦١,٠	١٣٩,٠	١١١,٠	١٠٥,٠	١٠٠,٠	٦٤,٠	٦٨,٠	٣٥,٠	٦٣,٠	٥٥,٠	٧٤,٠	٨٠,٠
الديمقراطى															
(زائير)															
زمبيا	٩٣,٠	٩٣,٠	٨٦,٠	٥٥٨,٠	٤٣,٠	٥٢,٠	٥٥,٠	٥٢,٠	٦٧,٠	٧٣,٠	٣٥,٠	٤٣,٠	٦٠,٠	٥٨,٠	٦٦,٠
زيمبابوى	١٠٥,٠	٨٨,٠	٧٦,٠	٦٧,٠	٥٣,٠	٥٢,٠	٥١,٠	٤٩,٠	٦٢,٠	٦٢,٠	١٠٩,٠	١٢٩,٠	١٣٧,٠	١٣٣,٠	١٩١,٠

** D قيم محجوبه حيث يكون النشاط قاصراً على شركه أو شركتين فى قطاع محدد

*** قيم تقل عن النصف ميلون

SOURCE: Survey of Current Business, Various Issues.

(جـ) باقى الدول المدرجة بالجدول ، أما أنها محجوب بياناتها ، أو أرصدتها سالبة ، أوبها قدر ضئيل من الاستثمارات ويرجع تفسير اختلاف كثافة الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى دول القارة لتباين دولها من حيث درجة النمو الاقتصادى ، فرغم اشتراك الدول الأفريقية فى العديد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ، تلك الخصائص التى من شأنها أن تمكننا من دراسة حالة القارة ، ككل ، إلا أن هناك من الخصائص على مستوى الدول هذه القارة يستطيع الباحث من خلالها تمييز درجة تطور مرحلة الاقتصاد السياسى التى تمر بها كل دولة من هذه الدول ، إذ أن ما ينطبق على الإطار التجميعى ، ليس بالضرورة يصلح كمعيار للحكم على مكونات هذا الإطار . لذلك سنقوم بعرض الخصائص الاقتصادية العامة للقارة ككل ، ثم يلى ذلك تمييز لهذه الخصائص على مستوى مجموعات من الدول تمهيداً إلى تصنيف دول القارة بحسب معايير التمييز التى قدمها (نارولا) ، وتم عرضها فى القسم الأول من هذه الدراسة .

١ - خصائص اقتصادية عامة للقارة الأفريقية :

تعانى القارة الأفريقية من مشكلات اقتصادية عديدة ، وكما هو معروف فى أدب التنمية الاقتصادية فأنه يمكن التعبير عن هذه المشكلات بعدة مؤشرات (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، سيادة المحصول الواحد على هيكل الإنتاج وهيكل التصدير - ضعف التشابك القطاعى ، تدهور معدلات التبادل ، ..) ، وفى ذات الوقت تعد أسبابا ونتائج للتخلف الاقتصادى الذى تعانى منه القارة . فالقارة ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى للدرجة التى وضعت ٢٩ دولة منها فى إطار الدول منخفضة الدخل حسب تصنيف البنك الدولى (World Bank, Report of the World Development, 96) ، أن المعدل المتوسط لنمو GDP فى أفريقيا جنوب

الصحراء خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٢ ، ٢ ٪ ، بينما كان هذا المعدل فى شرق وجنوب أسيا ٨ ٪ ، ٥ ٪ على التوالى ، حقيقة أن معدل نمو GDP فى أفريقيا جنوب الصحراء يقترب من نظيره فى أمريكا اللاتينية غير أن هناك فارق جوهرى هو انخفاض معدل النمو السكانى فى الدول الأخير (Lensink, 96 : 10) ، لقد عانى قطاع الزراعة فى أفريقيا من ظواهر طبيعية كالتصحر والجفاف هذا فضلاً عن ضعف كفاءة إنتاجيته (رشيد ، ١٩٩٥) وغلبة الزراعة المعيشية فى كثير من الأحوال ، أما قطاع الصناعة التحويلية فهو يعانى من عدم الكفاءة الإقتصادية وفى أغلب الأحيان يقوم على إستيراد مستلزمات الإنتاج . لقد انعكست أزمة قطاعات الإنتاج فى الميزان التجارى حيث سيطر محصول واحد عليه ، ومع إنخفاض التدفقات الحقيقية لرأس المال الداخل ، وتزايد أعباء الديون الخارجية ، اختلت موازين مدفوعات هذه الدول ، أما بالنسبة للسياسة المالية فهى تعانى عدم الرشد سواء فى جانب الأنفاق العام أو جانب الموارد العامة الأمر الذى أدى الى تزامن عجز الموازنة العامة لسنوات طويلة بعد الإستقلال . أن محاولات الدول الأفريقية فى تطبيق سياسات إصلاحية بدعوة من الصندوق والبنك الدوليين ، اختلفت من حيث قوة تطبيقها وكانت نتائجها فى أغلب الأحوال غير مرضية على عملية التنمية، الأمر الذى أدى الى طرح ما عرف بالبديل الأفريقى للتنمية من قبل اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، غير أن هذا المشروع لم يطبق (Lensink 96 : 122) .

٢ - خصائص اقتصادية لمجموعات مختلفة من الدول :

يعرض (Lensink, 96 : 26) للمؤشرات الاقتصادية لعدد ٥٢ دولة ويتضح منها الملاحظات التالية : ٢٥ دولة كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى السالب ، ذلك فى الوقت الذى تراوحت فيه معدلات

النمو السكانى لذات الفترة فى غالبية هذه الدول حول ٣ ٪ ، وهو معدل يعد من المعدلات المرتفعة دولياً . كما أن التباين واضح فى الكثافة السكانية ، فبعض من هذه الدول يقل عدد السكان فيها عن مليون نسمة أو أقل ، كما أن بعض هذه الدول يتمتع بحالة من الإستقرار السياسى على حين أن البعض الآخر منها يعانى من صراعات عرقية وقبلية .

وتبعاً للمعايير التى قدمها نارولا وهى : هيكل الموارد – حجم السوق – استراتيجية التنمية – قواعد التنظيم الحكومى للنشاط الاقتصادى ، فأنه يمكن تقسيم دول القارة الى ثلاث مجموعات أساسية تتشابه فيها هذه المعايير بشكل عام .

المجموعة الأولى تضم دول الشمال الافريقى فضلاً عن جمهورية جنوب أفريقيا وهى مجموعة من الدول يتوافر بها هيكل من الموارد الاقتصادية والبشرية بشكل أفضل من باقى دول القارة ، كما أن بها كثافة سكانية ، ومتوسط لنصيب الفرد من الدخل القومى بدرجة تسمح بوجود سوق نشط، وفضلاً عن ذلك فإن استراتيجيات التنمية التى تشجع القطاع الخاص لممارسة دوره التنموى هى الاستراتيجيات المطبقة حالياً ، أضف الى ذلك تحسين قواعد التنظيم الحكومى التى تشهدها هذه الدول فى الوقت الحالى .

المجموعة الثانية هى مجموعة دول جنوب افريقيا عدا جمهورية جنوب أفريقيا) مضافاً إليها نيجيريا ، حيث تتمتع هذه المجموعة من الدول بهيكل من الموارد الاقتصادية (بترول ، معادن) ، غير أن حجم السوق فيها أقل من دول المجموعة الأولي بسبب الانخفاض النسبى لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، والتخلخل السكانى فى بعض دولها (بطبيعة الحال تخرج نيجيريا عن هذه الخصيصة الأخيرة لكثافتها السكانية) ، وتعمل هذه المجموعة حاليا على تحسين قواعد التنظيم الحكومى .

المجموعة الثالثة مجموعة دول شرق أفريقيا ودول غرب أفريقيا فيما عدا نيجيريا : وهى دول تتسم بمحدودية هيكل الموارد فضلا عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى رغم ما تطبقه من سياسات اقتصادية إصلاحية فى اطار برامج التثبيت والاستقرار الاقتصادى ، والتكيف الهيكلى (أكثر من ٤٠ دولة فى أفريقيا جنوب الصحراء تطبق هذه البرامج)، (Lensink, 1996) .

ثالثاً – توزيع الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا (بالصناعات فى أهم الدول)

يقدم الجدول رقم (٤) بيانات توزيع الاستثمارات الأمريكية المباشرة على الصناعات المختلفة فى أفريقيا مقارنة بتوزيع هذه الاستثمارات على الصناعات المختلفة فى كل الدول ويلاحظ منه ما يلى : –

١ – تركز الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى قطاعات البترول والتعدين (أكثر من ٥٠ ٪) ويلى ذلك قطاع الصناعات التحويلية ولكن بنسبة متفاوتة – أما قطاع تجارة الجملة ، وقطاع أعمال البنـوك فكان نصيبهما يقل عن ١٠ ٪ لكل منهما .

٢ – يلاحظ أن الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى قطاع البترول فى أفريقيا كنسبة من إجمالى الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى القارة ، هى أعلى من قرينتها على المستوى العالمى ، رغم ضآلة نصيب أفريقيا لو تم مقارنته بالقيم المطلقة (استثمارات البترول فى أفريقيا واستثمارات البترول فى العالم) ، وهذا ما يجعلنا نفسر حالة القارة تبعا لما قدمه نارولا بأنها مازالت فى أغلبها من دول المجموعة الثانية ، حيث يكون المورد الطبيعى وحده هو عنصر الجذب للاستثمارات المباشرة فى البداية ، ويتوقف الإنتقال إلى

المرحلة التالية (الثالثة) على قدر ما يبذل من جهود لاصلاح البنية الأساسية وقواعد التنظيم الحكومى وتهيئة المجال للقطاع الخاص ليمارس دوره التنموى .

٣ – بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فإن نتائج المقارنة تفيد بانخفاض نسبة الاستثمارات المباشرة فى قطاع الصناعات التحويلية على مستوى القارة مقارنة بهذه النسبة على مستوى العالم ، وبالتالى فأن الصناعة التحويلية وما لها من أهمية فى تعزيز الترابط بين قطاعات الاقتصاد القومى، لا تشكل عنصر جذب للاستثمارات ، وربما يكون مرجع ذلك لأسباب تتعلق بالعمالة أو بالقواعد الحكومية ، أو بالبنية الأساسية ، أو هيكل السوق ، أو بسبب تذبذب أسعار الصرف ، إلى غير ذلك من محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

جدول (٤)

أرصدة الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج على مستوى الصناعات ونصيب أفريقيا منها (١٩٨٨٢ - ١٩٩٦)

بالمليون دولار الأمريكى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٩١

القطاعات / السنوات		كل الصناعات		البترول		الصناعة التفويلية		تجارة الجملة		البنوك		التحويل عدا البنوك		الخدمات			أنشطه أخرى
		القيمه	٪	القيمه	٪					القيمه	٪	القيمه	٪	القيمه	٪	القيمه	٪
١٩٨٠-١٩٨٤	العالم	٣٢٠٣٠٢,٥	١٠٠	٩٣٧١٠,٢	٢٩,٣	١٢٨٧٦٤,٧	١٩,٧	٤٠٥٣٦,٩	١٢,٧	١٦٠٠٨,٤	٥	٢٤١٤٦,٦	٧,٥	-	-	١٧١٣٥,٠	٥,٣
	أفريقيا	١٠٩١٠,٨	١٠٠	D	D	٢١٥٤,٠		D	D	D	D	٢٥٥,٢	٢,٣	-	-	٥٢٢,٣	٤,٧
١٩٧٨-١٩٨٥	العالم	٣٣١٠١٢,١	١٠٠	٧٣٨٨١,٥	٢٢,٣	١٣٧٤٩٨,٥	٤١,٥	٣٢٨٤٨٧	٩,٩	١٩٨٦٩,٢	٦,٠	٤٣٩٤٥,٩	١٣,٣	٦٨١٦,٤	٢,١	١٦١٥١,٥	٤,٨
	أفريقيا	٦٩٨٦,٦	١٠٠	D	D	١١٦٣,٣	١٦,٧	١٦١,٢	٢,٣	D	D	١٩٢,٢	٢,٨	١٢٦,٢	١,٨	D	D
١٩٨٨-١٩٩٠	العالم	٤٢١٠٤٦,٧	١٠٠	٦٢٦٧٨,٠	١٤,٩	١٧٢٤٣٥,٢	٤٠,٩	٤٢٦٥٢,٧	١٠,١	٢٢١٢٢,٢	٥,٣	٩١٠٨٥,٩	٢١,٦	١١٠٧٣,٢	٢,٦	١٨٩٩٩,٤	٤,٥
	أفريقيا	٤٦٨١,٤	١٠٠	D	D	١٨٤٧,٦	٣٩,٥	١٦٨,٠	٣,٦	١٥٠,٣	٣,٢	٤١٥,٤	٨,٨	D	D	D	D
١٩٩٠	العالم	٤٥٩٧٩٦,٤	١٠٠	٥٦٤١٨,٢	١٢,٣	١٨١٧٣٥,٢	٣٩,٥	٤٦٦٥١,٣	١٠,١	٢٢٠٧٥,٦	٤,٨	١١٧١١٣,٧	٢٥,٥	١٤٣٦٠,٣	٣,١	٢١٤٤٢,٢	٤,٧
	أفريقيا	٣٨٩٨,٢	١٠٠	٢١٩٣,٧	٥٦,٣	٩٠٥,٧	٢٣,٢	١٦٧,٧	٤,٣	١٢٠,٧	٣,١	٢٤٥,٦	٦,٣	٥٤,٥	١,٤	٢٠٩,٣	٥,٤
١٩٩١	العالم	٤٨٠٦٦٢,٩	١٠٠	٥٩٣٢٤,١	١٢,٣	١٨٤١٤٠,٩	٣٨,٣	٥١٢٩٥,٠	١٠,٧	٢١٨٨٦٦,٢	٤,٥	١٢٣٨٥٥,١	٢٥,٨	١٦٢١٣,٤	٣,٤	٢٣٩٦٩,٢	٥,٠
	أفريقيا	٤٥٤٨,٣	١٠٠	٢٧٤١,١	٦,٣	٩٣٦,٠	٢٠,٦	١٨٢,٩	٤,٠	١٤٠,٨	٣,١	٣١١,٣	٦,٨	٦١,٦	١,٤	١٧٤,٧	٣,٨
١٩٩٢	العالم	٤٩٨٩٩١,٠	١٠٠	٥٧٤٨٧,٠	١١,٥	١٨٨٦٦٧٥,٠	٣٧,٤	٥٢٦٨٨,٠	١٠,٦	٢٤٠٦١,٠	٤,٨	١٣٥٦٠٠,٠	٣٣,٢	١٧٠٨٦,٠	٣,٤	٢٥٣٩٤,٠	٥,١
	أفريقيا	٤٤٤٠,٠	١٠٠	٢٤١٩,٠	٥٤,٥	٩٦٣,٠	٢١,٧	١٥٥,٠	٣,٥	١٣٦,٠	٣,١	٤٣٦,٠	٩,٨	٨٣,٠	١,٩	٢٤٧,٠	٥,٦
١٩٩٣	العالم	٥٣٤٥٤٣,٩	١٠٠	٦٠٨٠٥,١	١١,٤	١٩٤٣٣٠,١	٣٦,٤	٥٦١٦٣,٥	١٠,٥	٢٦٠٣٣,٣	٤,٩	١٥١٥٩٨,٢	٢٨,٤	١٧٦٣٨,٧	٣,٣	٢٧٩٧٥,١	٥,٢
	أفريقيا	٥١١٦٠,٩	١٠٠	٢٨٨٢,٠	٥٥,٨	١٠٣٦,٧	٢٠,١	١٨٢,٢	٣,٥	١٨٠,٢	٣,٥	٥٦٢,٢	١٠,٩	٨٤,٨	١,٣	٢٣٢,٩	٤,٥
١٩٩٤	العالم	٦٠٩٣٩٢,٥	١٠٠	٦٣٨٦٢,٩	١٠,٥	٢٠١٢١٨,٩	٣٣,٠	٥٩٥٨٤,٤	٩,٨	٢٥٤٠٣,٧	٤,٢	٢٠٢٨٧٨,٧	٣٣,٣	٢٥٤٤٢,٧	٤,٢	٣١٠٠١,٦	٥,١
	أفريقيا	٥٣٣٥,٢	١٠٠	٢٨٦٩,٤	٣٥,٨	١١٢٦,٨	٢١,١	٢٠٠,٨	٣,٨	٢١٣,٢	٣,٩	٥٨٣,٤	١٠,٩	٧٨,٠	١,٥	٢٦٢,٧	٤,٩
١٩٩٥	العالم	٦٦٦٠٣٣,٦	١٠٠	٥٦١٨٦,٦	٩,٨	٢٣٢٢٨٤,٨	٣٤,٩	٦٢٣٩٥,٥	٩,٣	٢٦١٠٣,٨	٣,٩	٢١٢٣٢٠,٢	٣١,٨	٣٠٤١٦,٢	٤,٦	٣٧٣٢٥,٧	٥,٦
	أفريقيا	٥٩٢٤,٧	١٠٠	٣٠١٤,٨	٥٠,٩	١٢٦٧,٠	٢١,٤	٢٧٩,٤	٤,٧	٢٢١,٨	٣,٧	٦٦٠,٩	١١,٢	٥٢,٩	٠,٩	٤٢٧,٩	٧,٢
١٩٩٦	العالم	٧٢٢٨٩٨,٠	١٠٠	٦٨٥٠٤,٧	٩,٥	٢٤٧٣٧٩,١	٣٤,٢	٦٥٧٦٦,٥	٩,١	٢٩٥٠٠,٦	٤,١	٢٣٣٤٤٦,٥	٣٢,٣	٣٣٢٨٤,٤	٤,٦	٤٥٠١٧,٠	٦,٢
	أفريقيا	٦٨٦٨,٧	١٠٠	٣٥٥١,٤	١,٧	١٦٥٣,٦	٢٤,١	١٥٨,٨	٢,٣	٢٧٩,٥	٤,١	٦٧١,٦	٩,٨	١١٥,٣	١,٧	٤٣٨,٤	٦,٤

* متوسط سنوى للفترة

** محجوب عن النشر

Source: Survey of Current Business, Various Issues.

أمـا الجـدول رقـم (٥) فـيـقـدم بيـانات عن توزيع الاسـتـثـمـارات الأمـريكيـة المباشـرة فى أهـم الدولة الأفـريقـيـة المضـيـفـة ، وهـى مـصـر – جنوب أفـريقـيـا – نيـجريا – حـيث تسـتحـوذ الدول الثـلاث على ثلثى هـذه الاسـتـثمـارات تقريـبـاً فى أغلب السـنوات وقـد احـتلت مـصـر المركـز الأول فـى جـذب الإسـتـثـمـارات الأمـريكية المباشـرة الى أفريـقـيـا بدءا من منتـصـف الثمـانينات تقـريبـاً بعد مـا كانت جنوب أفريقيا هى الدولة صـاحـبة الـوزن النسبى الأكبر حتى عام ١٩٨٤ ويذهـب تفـسـيـر إدارة التـجـارة الأمـريكيـة لزيادة تدفـق الإسـتـثـمـارات لمصـر لأسـباب سـياسـيـة ، بينمـا ترى هـذه الإداراة أن نقص الإسـتـثمـارات الأمـريكيـة المباشـرة فى جنوب أفريقـيا ربما يكون مـرجعة أسـاسـاً لتـخفيض قـيمـة عملة جمهورية جنوب أفريقية .

ويلاحظ أن الدول الثلاث لكل منها خصائصه المتميزة والتى أهـمها :

بالنسـبة لمصـر حالة الاسـتـقرار السـياسـى ، والتـوافق مع الولايات المتـحدة الأمـريكيـة ، وجود سـوق نشط نسـبيـاً ، فـضـلاً عن وجـود خـام البـتـرول فى أراضـيها ، أما بالنسبة لنيجيريا فـرغم عدم الاستقرار السياسى نسبياً إلا أنها تتمـتع بموارد بترولية تشكل أكثـر من ٩٥٪ من صـادراتها السلـعية ، وأخـيراً جمهورية جنوب أفريقيا فأنها دولة ذات اقتصاد متقدم وسـوق واسـع ، وتنتهج نموذج التنمية الغربى منذ تكوينها .

رابعاً : معدلات العائد على الاستثمارات الأمريكية المباشرة :

يقدم الجـدول رقـم (٦) بيان بمعـدلات العائد على الإسـتـثمارات الأمريكية المباشـرة فى دول العـالم من ناحية ، وفى أفريقيا من ناحـية أخري ، وذلك على مـسـتـوى كل الصـناعات وعـلـى مـسـتوى القطاعـات المخـتلفة خـلال الفـتـرة من ١٩٩٠ حـتى ١٩٩٦ ويتـضـح من بيـانات هذا الجـدول أن أعلى مـعدلات ربحـيـة

الاستثمارات الأمريكية المباشرة تأتى من أفريقيا ، فخلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦ تراوحت هذه المعدلات فيما بين 30.7%، 20.3% بينما كانت فى دول العالم ككل (بما فيها أفريقيا) تتراوح فيما بين 9 % ، 12.7 % وبطبيعة الحال لو تم استبعاد أفريقيا من هذه المعدلات الأخيرة سوف تكون أقل من ذلك هنا تأتى نتيجة ، هامة مؤداها أن عامل الربحية ، هو من أهم المحددات الأساسية لجذب الاستثمارات الأمريكية على النحو الذى يعكسه.

جدول (٥)

أرصدة الاستثمارات الأمريكيه المباشرة فى أهم الدول الافريقيه المضيفه (بالصناعات)

خلال الفره ١٩٨٢ - ١٩٩٦

بالمليون دولار الأمريكى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٩٢

السنوات	الدول	كل الصناعات	البترول	الصناعه التحويليه	تجاره الجمله	البنوك	التمويل ما عدا البنوك	خدمات	صناعات أخرى
١٩٨٤-١٩٨٢	أفريقيا	١.٩١٠,٨	D	٢١٥٤,٠	D	D	٢٥٥,٢	-	٥٢٢,٣
	مصر	٢.٢٧,٣	D	٣٧,٩	D	١٤١,٨	١,٥	-	D
	نيجريا	٦.٦,٨	D	١٣٣,٥	D	D	١٤,٥	-	٣٧,٢
	جنوب أفريقيا	٣١٦٩,٩	D	١٤٦٥,٧	D	D	٤٣,٨	-	٩٧,٢
١٩٨٧-١٩٨٥	أفريقيا	٦٩٨٦,٦	D	١١٦٣,٣	١٦١,٢	D	١٩٢,٢	١٢٦,٢	D
	مصر	٢٢٢٨,٣	١٨٦٧,١	٤٣,٦	D	١٢٦,٠	١,٧	٩٦,٦	D
	نيجريا	٦٢٠,٤	٤٨٥,٢	٧٣,٢	D	٦٦,٦	.	D	D
	جنوب أفريقيا	١.٣٢,٣	D	٧٦٩,٤	١٥,١	D	٦٩,٦	١٩,٦	D
١٩٩٠-١٩٨٨	أفريقيا	٤٨٦١,٤	D	١٨٤٧,٦	١٦٨,٠	١٥٠,٣	٤١٥,٠	D	D
	مصر	١٧٥٣,٩	١٤٤٩,٧	٤٩,٨	D	٧٤,٦	٠,٨	D	٦٢,٣
	نيجريا	٢٨٣,٩	D	٥٨,٨	D	D	١,١	D	٦,٧
	جنوب أفريقيا	١.٣٢,٣	D	٤٣١,٥	٧٦,٥	.	٥٦,٧	D	D
١٩٩٠	أفريقيا	٣٨٩٨,٢	٢١٩٣,٧	٩٠٥,٧	١٦٧,٧	١٢٠,٧	٢٤٥,٦	٥٤,٦	٢٠٩,٣
	مصر	١٣١٤,٧	١١٤٦,٠	٦٣,٠	٤١,٧	٤٩,١	٣,٢	٧,٥	٤,٣
	نيجريا	٤٢٨,٣	D	٣٤,٢	D	D	٣,٢	٣,٢	.
	جنوب أفريقيا	٨٢٧,٧	D	٥٠٥,٢	٦٥,١	.	٦,٤	٥,٣	D
١٩٩١	أفريقيا	٤٥.٤٨,٣	٢٧٤١,١	٩٣٦,٠	١٨٢,٩	١٤٠,٨	٣١١,٣	٦١,٦	١٧٤,٧
	مصر	١٢٨٠,١	١٠٧٦,٧	٥٤,٥	٣٣,٩	٩٣,٥	٤,١	١٥,٤	٣,١
	نيجريا	٥٤٣,٥	٤٣٤,٦	٥٨,٦	D	D	٤,١	٣,١	.
	جنوب أفريقيا	٨٩١,٨	D	٥١٦,٦	٩١,٤	.	٩,٢	٥,١	.
١٩٩٢	أفريقيا	٤٤٤٠,٠	٢٤١٩,٠	٩٦٣,٠	١٥٥٠,٠	١٣٦,٠	٤٣٦,٠	٨٣,٠	٢٤٧,٠
	مصر	١٣٣٧,٠	١١٢٢,٠	٧٤,٠	...	٩١,٠	,٥	٤١,٠	٣,٠
	نيجريا	٣٠١,٠	١٩٨,٠	٦٤,٠	D	D	D	٤,٠	.
	جنوب أفريقيا	٨٧٩,٠	D	٤٨٦,٠	٨٩,٠	.	D	٥,٠	٧٦,٠

جدول (٥)

أرصدة الاستثمارات الأمريكيه المباشرة فى أهم الدول الافريقيه المضيفه (بالصناعات)

خلال الفره ١٩٨٢ - ١٩٩٦

بالمليون دولار الأمريكى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٩٢

السنوات	الدول	كل الصناعات	البترول	الصناعه التحويليه	تجاره الجمله	البنوك	التمويل ما عدا البنوك	خدمات	صناعات أخرى
١٩٩٣	أفريقيا	٥١٦٠,٩	٢٨٨٢,٠	١٠٣٦,٧	١٨٢,٢	١٨٠,٢	٥٦٢,٢	٨٤,٨	٢٣٢,٩
	مصر	١٣٣٨,٧	١٠٥٩,١	٧٨,٩	٣٩,٩	D	D	٣٥,١	D
	نيجريا	٥١٣,٥	D	٤٧,٧	D	D	١,٩	٤,٩	.
	جنوب أفريقيا	٩٠١,٢	D	٥٣٠,٠	٧٤,٠	.	D	٥,٨	٣١,٢
١٩٩٤	أفريقيا	٥٣٣٥,٢	٢٨٦٩,٤	١١٢٦,٨	٢٠,٨	٢١٣,٢	٥٨٣,٤	٧٨,٠	٢٦٢,٧
	مصر	١٣٢٩,٥	١٠١٩,٣	٧١,٤	٧١,٤	١٢٨,٥	D	٣٢,٤	D
	نيجريا	٤١٤,٠	D	٧٥,٢	D	D	D	D	.
	جنوب أفريقيا	٩٤٢,٢	D	٣٣٤,٠	٨٩,٥	.	D	٥,٧	٣٧,١
١٩٩٥	أفريقيا	٥٩٢٤,٧	٣٠١٤,٨	١٢٦٧,٠	٢٧٩,٤	٢٢١,٨	٦٦٠,٩	٥٢,٩	٤٢٧,٩
	مصر	١٢٨٨,٣	٩٨٦,٧	٩١,٠	٧٢١,٨	١٢٥,٣	D	D	.
	نيجريا	٦٥٥,٣	D	٥٣,٨	.	D	D	.	.
	جنوب أفريقيا	١١٨٣,٥	D	٦٠٩,٨	١٣٨,٣	D	D	D	١٢٩,٩
١٩٩٦	أفريقيا	٦٨٦٨,٧	٣٥٥١,٤	١٦٥٣,٦	١٥٨,٨	٢٧٩,٥	٦٧١,٦	١١٥,٣	٤٣٨,٤
	مصر	١٤٩٤,٨	١٠٧٩,١	١٩٥,١	٢٦,٣	١٣٧,٠	D	٤٦,٣	D
	نيجريا	٨٨٧,٦	D	٥٥,٤	.	D	.	.	.
	جنوب أفريقيا	١٣٤,٢	D	٧٠٦,١	١٠٨,٠	D	D	٤٧,٢	D

* متوسط سنوي للقيم .

** محجوب عن النشر .

*** أقل من نصف مليون .

Sour ce : Survey of Current Business, Various Issues.

جدول (٦)

معدلات العائد علي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج

(١٩٠٠ - ١٩٩٦)

السنوات	المناطق	كل الصناعات	البترول	الصناعه التحويليه	تجاره الجمله	البنوك	التمويل ما عدا البنوك	خدمات	صناعات أخرى
١٩٩٠	العالم	٩,٠	١٧,٤	١٤,٩	١٦,٣	٠,٢	١٣,٥	١٥,٤	٨,٨
	أفريقيا	٢٠,٣	D	٧,٧	١٨,٠	١٣,٤	١٩,٤	٢٠,٧	D
١٩٩١	العالم	٩,٣	١٨,٣	١٢,٥	١٢,٥	١,٢	١٠,٣	٩,٨	٨,٣
	أفريقيا	٢٧,٨	D	١٥,٧	D	D	٢١,٥	٢٣,١	٢٧,٨
١٩٩٢	العالم	١٠,٠	١٢,٧	١٠,٢	١١,٠	٩,٨	٨,٩	٨,٨	٧,٥
	أفريقيا	٢٦,٠	٢٨,٩	١٨,٦	٢٤,٩	٨,٧	٢١,١	٤١,٥	٤٠,٣
١٩٩٣	العالم	١٠,٧	١٤,١	١٠,٤	١١,٧	١٤,٩	٩,٧	٩,٠	٥,٥
	أفريقيا	٢٤,١	٢٨,٥	١٧,٩	٢٧,٢	٢٢,٢	١٨,٤	٢٠,٩	١٣,٨
١٩٩٤	العالم	١٢,١	١١,٠	١٢,٩	١٢,٧	١٤,٠	٩,٨	١٢,٤	٦,٧
	أفريقيا	٢٥,٣	٢٤,٦	٢٧,٦	١٩,٤	٢٠,٨	٢١,٦	١٦,٣	٤٣,٨
١٩٩٥	العالم	١٢,٧	١٥,٠	١٥,٠	١٤,٠	١٠,٤	١٠,٦	١٢,٧	٨,٢
	أفريقيا	٣٠,٧	٣٢,٥	٣٠,٧	١٦,٢	٦,٠	٢٨,٥	٢٢,٦	٣٤,٧
١٩٩٦	العالم	١٢,٤	١٦,٢	١٣,٢	١٣,١	١٢,٣	١١,٣	١١,٤	٧,٣
	أفريقيا	٢٧,٩	٣٦,٥	١٥,٧	٦,٧	١٥,٦	٣٠,٠	٣٠,٢	١٧,٢

D تعنى عدم امكانية الحساب لحجب بيان من البيانات اللازمه لاستخراج المعدل .

المصدر : محسوب من

Sour ce : Survey of Current Business, Various Issues.

جدول (٧)
معدلات العائد أرصدة الاستثمارات الامريكيه المباشرة في أهم الدول الافريقية المضيفه
(١٩٩٠ - ١٩٩٦)

السنه	أفريقيا	مصر	نيجيريا	جنوب أفريقيا
١٩٩٠	٢٠,٣	٢٦,٢	٤٩٣,٣	٢١,٥
١٩٩١	٢٧,٨	٢٥,٦		١٨,٩
١٩٩٢	٢٦,٠	٢٦,٢	١٤٦,٨	١٧,٦
١٩٩٣	٢٤,١	١٧,٧	١٤٥,٥	١٩,٢
١٩٩٤	٢٥,٣	٢٠,٠	١١٥,٨	١٩,٤
١٩٩٥	٣٠,٧	٢٢,١	١٣٤,٩	١٥,٥
١٩٩٦	٧,٩	٢٤,٦	٩١,٤	٨,٢

المصدر : محسوب من

Sour ce : Survey of Current Business, Various Issues.

المباشرة فى أفريقيا ، أن هذه النتيجة ، تثير تساؤل هام عن مفهوم هذا الفرق التفاضلى بين معدلات الاستثمار الأمريكى المباشر ، فى ظل وحدة رأس المال على المستوى العالمى ، وحرية انتقاله بين الأجزاء المختلفة من العالم .

أن تفسير هذا التساؤل يمكن تناوله من خلال رؤيتين مختلفتين:

الرؤية الأولى التى يقدمها أونيمود (Onimod : 1988) ، حيث يرى أن هذا الفرق يمثل استلاب لفائض القيمة ، ونزح من دول الهامش لدولة المركز ، وطبقاً لهذه الرؤية تم تقدير الفائض المستلب على النحو الذى يعكسه جدول رقم (٨) ، والذى يقرر بنحو ٤,٨٤ مليار دولار كنتيجة لعمليات الاستثمار المباشر كحاصل ضرب الفرق بين المعدلين فى قيمة الاستثمارات المباشر فى أفريقيا (الفترة ١٩٩١ حتى ١٩٩٦) .

أما الرؤية الأخرى ، وهى الرؤية النيوكلاسيكية ، حيث ترى أن هذه الفرق ربما كان مرجعة لاستراتيجية الشركات العاملة فى هذا المجال ومحاولتها تعظيم أرباحها لاقصى قدر ممكن من خلال العوامل الداخلية ، المؤثرة فى النشاط والعوامل الخارجية التى يمكن أن تؤثر فيه أيضا ، وأهم هذه العوامل هو التوطنى L ، وتحقيق مزايا لأصحاب المشروع O وتحقيق العالمية I .

جدول رقم (٨)

تقدير الموارد المالية المحولة عكسياً

من أفريقيا للولايات المتحدة كنتيجة للاستثمارات المباشرة

مليار دولار (١٩٩٢ = ١٠٠)

السنة	مصدر الأستثمارات (مليار دولار)			معدلات العائد (٪)			الموارد المحولة عكسياً
	أول السنة (١)	أخر السنة (٢)	المتوسط (٣)	العالم (٤)	أفريقيا (٥)	الفرق (٦)	(٣) × (٦)
١٩٩١	٣,٩٠	٤,٥٥	٤,٢٢	٩,٣	٢٧,٨	١٨,٥	٠,٧٨
١٩٩٢	٤,٥٥	٤,٤٤	٥,٠٠	١٠,٠	٢٦,٠	١٦	٠,٨٠
١٩٩٣	٤,٤٤	٥,١٦	٤,٨٠	١٠,٧	٢٤,١	١٣,٤	٠,٦٤
١٩٩٤	٥,١٦	٥,٣٤	٥,٣٠	١٢,١	٢٥,٣	١٣,٢	٠,٧٠
١٩٩٥	٥,٣٤	٥,٩٢	٥,٥٠	١٢,٧	٣٠,٧	١٨,٠	٠,٩٩
١٩٩٦	٥,٩٢	٦,٣٦	٦,٠	١٢,٤	٢٧,٩	١٥,٥	٠,٩٣
الإجمالى	-	-	-	-	-	-	٤,٨٤

المصدر : العمود (١) ، والعمود (٢) فن الجدول رقم (١)

العمود (٤) ، والعمود (٥) فن الجدول رقم (٦)

خـــــاتـــمـــة

استهدفت الدراسة تحديد عوامل تدفق الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى افريقيا وتتبع آثرها على بعض جوانب تحويل الفائض الإقتصادى ، ذلك فى اطار تنامى الدعوة لجذب الاستثمارات الأجنبية لدول القارة حتى يمكن تحقيق التنمية المنشودة ، غير أن الدراسة قد أوضحت أن عوامل جذب هذه الاستثمارات تتوقف على مدى توافر الموارد البترولية والتعدينية فى الدول الافريقية حيث كانت هذه الاستثمارات متركزة فى دول معدودة وأنشطة محددة . وبالتالى فانه ليس من المتوقع زيادة هذه الاستثمارات فى ظل ظروف القارة الحالية من تدنى فى حالة البنية الاساسية وضعف فى الأسواق . وحيث أن دول القارة فى الغالب الأعم قد صممت سياساتها الاقتصادية على مبدأ اعطاء الفرصة الاستثمارية للخاص سواء كان هذا الخاص محلى أو أجنبى ، وحيث أن طبيعة المشروع الخاص تستهدف تحقيق الربح بل أقصى أرباح ممكنة ، فإنه ليس من المتوقع أن يقوم القطاع الخاص فى أفريقيا بتنمية البنية الاساسية التى هى ركيزة هامة لانتقال القارة من مرحلة تطور الى مرحلة أخرى حسب نظرية نارولا فى تفسير سلوك الاستثمار الاجنبى المباشر طبقاً لحالة التطور الاقتصادى والإجتماعى التى تمر بها الدول .

أن هذه المرحلة وإذا ما تمكنا من توصيفها حسب نارولا بأنها مرحلة ثانية من مراحل تطور القارة الأفريقية فإنه لا يوجد ما ينبأ أو يكشف عن إمكانية الخروج منها تجاه المرحلة الثالثة فى ظل السياسات الاقتصادية الانكماشية التى تطبق منذ أكثر من خمسة عشر عاماً فى غالبية دول القارة .

كشفت الدراسة عن ارتفاع معدلات ربحية الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا بالمقارنة بنظيرتها على مستوى العالم ، كما كشفت الدراسة عن ارتفاع هذه المعدلات فى قطاع البترول والتعدين فى افريقيا ،

الآمر الذى يبرر وجود هذه الاستثمارات رغم ما تعانيه القارة من تخلف فى بنيتها الإساسية وضعف فى أسواقها المحلية ، كما أن الاستثمار فى هذا القطاع له آثار تنموية محدودة للغاية إذ أنها ضعيفة فى مجال أحداث التشابكات بين القطاعات ، كما أن هذه الاستثمارات لا تنقل تكنولوجيا للدول الإفريقية على النحو الذى يمكن أن تحدثه استثمارات قطاع الصناعة التحويلية .

وربما كانت الاتفاقات الخاصة بمنح المزايا والضمانات والحصانات للاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا محدودة الآثر (يتضح ذلك فى حالتين من ثلاث حالات تم توقيع اتفاقات بشأنها هى مصر ، المغرب ، الكنغو الديمقراطى) ورغم ذلك فأن كلا من المغرب والكنغو لم يشهدا تطوراً ملموسا فى تنامى هذه الاستثمارات المتوقعة .

أن استراتيجية التنمية فى الدول الافريقية ، يجب أن تركز ابتداءا على التمويل الداخلى ، ورفع معدلات الادخار القومى ، وإصلاح البنية الأساسية وتدعيم الأسواق ، لتحقيق معدلات نمو مقبولة وجاذبة للاستثمار فى مجال الصناعات التحويلية حيث تكون هذه الاستثمارات لها اثار ايجابية على مجمل الاقتصاد القومى ، ولا تقوم هذه الاستراتيجيات على جلب الاستثمار لتحقيق التنمية وانما التنمية الذاتية هى التى سوف تجذب الاستثمار .

مـــراجـــع البــــحـــــث

أولا : مراجع باللغة العربية

اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، ١٩٩٤ **بناء واستخدام الهياكل الأساسية المادية فى أفريقيا .**

E/ECA/CM. 20/21: 3-9.

صادق رشيد ، ١٩٩٥ **أفريقيا والتنمية المستعصية ، أى مستقبل .. ؟** ترجمة مصطفى حمدى الجمال ، القاهرة : مركز البحوث العربية .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية

Adedeji, Adebayo 1994 " The Case for Remaking Africa " in Rimmer, Douglas (ed.) **Action in Africa, The Experience of People Involved .in Government, Business & Aid,** The Royal Society in Association witth James Carrey, London .

Abu baker, Ahmad. (1989) **Africa and Challenge of Development, A Cqu escence and Dependency versus Freedom and, Development,** Praeger, London and New York .

Agarwal, j . p . (1985) " Intera - LDCs a Foreign Direct Investment. A comparative Anal sis of Third World Multinationals" The Developing Economics, Vol . xx 111 . No .3.

Agarwal, j. p. and Others (1991) Foreign Direct Investment in Developing Countries, The Case of Germany .Tubingen: j . C .B. Mohr

Balasubramanyan, Venkataraman N. (1984) "Incentives and Disincentives for Foreign Direct Investment in less Developing Countries" Weltwirts Chaftliches Archive No. 120, pp . 720-734.

Baldwin, Robert E. (1988) U.S. and Foreign Competition in the Developing Countries of the Asian Pacific Rim, in Feldstein Martin (ed.) The United States in the Weld Economy, The University of Chicago press, Chicago and London .

Baldwin, Robert E (1994) "The Effects of Trade and Foreign Direct Investment on Employment and Relative Wages" OECD Economic Studies,

Barros . Pedro Pita (1994) Market Equilibrium effects of Intentive to Foreign Direct Investment", Economic letters, No44 . pp. 153-157.

Bennel Paul (1995) "British Manufacturing Investment in sub-Saharn Africa: Corporate Responses During Structural Adjustment" The Journal of Development Stud ies Vol. 32, No 2, pp. 195-216.

Byrnes, Robert F. (1989) U.S. Palicy Toward Eastern Europ and the Soviet Union, Westviow Press, Boulder.

Caves Richard E. (1974) Industrial Organisation in Dunning, john H. (ed.) Economic Analysis and the Multinational Enter prise, London: George Allen & Unwin ltd, p.p. 115-146.

Clough, Michael (1992) Free at last ? U.S. Politcy toward Africa and the End of the Cold War: Council of Foreign Relations press, New York. No . 23, pp. 7-54.

Deafosses, Helen 1998 " Soviet Policy Toward Angola & Mozambique African Journal, Vol. XVII, pp. 131 - 146.

Dunning, John H.(ed.) 1985 Multinational Enterprises, Economic Structure & International Competitiveness, John Wiley & Sons. New York .

Dunning, John H. (1993) The Globalization of Business, The Challenge of the 1990s, Routledge, New york London .

Dunning, John H. (1995) "The Role of Foreign Direct Invest ment in Globalizing Economy" BNL Quarterly Revi (Banca Nazional de Lawora) No. 193, PP. 125 - 144.

Dunning, John H. & Narula, Rajneesh (1996) "The Investment Development Path Revisited: Some Emerging Issues" in Dunning, John and Narula Rajneesh (eds.) Foreign Direct Investment and Governments, Catalystrs for Economic Restructuring, London and New York, pp. 1 -41.

Edwards, Sebatian (1988) "The United States and Foreign Compition in Latin America" in Feldstein, Martin (ed.) op.cit .

Ellis, Clarke N. (1994) " Foreign Direct Investment and International Capital Flows to Third World Nations: U.S. Policy Considerations" In Wallace, Cynthiaday and Contributors, Foreign Direct Investment i' the Third World A New Climate in 1990s Mannus Nijhoff publishers, London. pp. 1-27.

Fischer- Galati, stephen (1994) Eastern Europe and the Cold war Perceptions Perspectives, East Europea Mongraphs, Boulder.

Frank, Robert H. E. & Freeman Richard T. (1978) Distributional Consequences of Direct Foreign Investment, Academic press, New York.

Goldbery, Linda S. & Kolstad, Charles D. "Foreign Direct (1995) Dnvestment, Exchange Rate,Variability & Demand Uncertainly ' International Economic Reviesw Vol . 36 , No 4.

Grewlich Klaus W. (1978) Direct Investment in the OECD Countries, SijthoffNoordhoff International Publishers, Netherlands.

Haddad, Mona & Harrison, Ann (1993) Are There Positive Spillovers from Direct Foreign Investment ? Evidence from Panel Data for Morocco"Journal of Development Economics Vol . 42, No .pp 51-74.

Hope, Kempe Sr. (1997) African Political Economy, Contemparary Issues in Development, M .E. Sharpe, New Y and London

Huang, Gene (1997) Determinants of United States- Japanese Foreign Direct Investment, A comparison Across Countries and Industries, Garland Publishing Inc., New York and London .

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics (1997) Yearbook,

Kenneth A. Froot (ed.) (1993) Foreign Direct Investment Chicago Press, Chicago. pp. 57-84.

Kruger Anne 0., (1995) "East Asian Experience and Endogenous Growth Theory" in Ito, Takatoshi and kruger, Anne O.(eds.) Growth in light of East Asian Experience Chicago press, Chicago.

Lall, Sanjay. (1996) "The Investment Development path: Some Conclusions" in Dunning, John H. and Narul op. cit pp. 423-441. Lipesy, Robert, E (1988) "Changing Patterns of International investmen and by the United States" in Feldstein, Mart (ed)The United States in the World Ecc omy, The University of Chicago Press, London, Chicago. Pp. 475-454

Lizondo . J . Saul (1993) Fareign Direct Investment in Aleber, Robert Click Reid w. (eds) Reading in Internation Business:A Decision Approach, Massachuse its, The MIT Press' PP. 85-114



Mansfield Edwin, 1979 "Technology and Technological change " in Dunning, 1974 op.cit.

Narula, Rajneesh, (1996) Multinational Investment and Economic Structure. Globalisation and Competitiveness Routledge, London and New York :.

Nigh, Douglas (1985) "The Effect of Political events in United States Direct Foreign Investment: A pooled Time - Series Cross-sectional Analysis Journal of In ternational Business Studies (JIBS) XVI No. 1,

Onimode, Bade (1988) A Political Economy of African Crisis, London and New Jersy: Institut of African Alternatives and zed Books ltd.

picard, Louis A (1994) The Challenge of Structural Adjustment in picard, Louis A. Palicy Deform for Sustainable Revelopment in Africa, The Institutional Imperative,Boulder and London: Lynne Dinner Publishers. Pp. 1-17:

Pugel, Thomas A. (1985) "The United States In Dunning, John H. Multinational Enterprieses Economic Structure and International Competitiveness, London and New York, Wiley and sons . pp. 57-90.

Rothgeb, jr. John M. (1989) Myths and Realities of Foreign Investment in Poor Countries, The Modern leviathan in third World, praeger, New York and London .

Rothgeb, jr. John M. (1996) Foreign Investment and political Conflict Developing Countries, Praeger, London .

Root, Franklin R, (1993) International trade & Investment Theory, Policy, Enterpris, Third edition, South Western Publishing Co., Ohio.

Schneider Friedrich & Frev, Bruno (1985) "Economic and Political Detenninants of Foeign Direct Investment" World Development Vol. 13, No 2, pp. 161-175

Smits, W.J.B (1988) Foreign Direct Investment and Export value, A Cross- Section Study For Thirty less developed Countries De-economist. 136 N R. 1

Streeten, Paul (1974) Technology and Technological Change Ln Dunning (1974) (op.cit .)

Stevens, Guy V. G . (1974) "The Determinants of Inivestment" in Dunning, John H. (ed.) op. cit. Pp. 47-88.

Summary, Rebecca M. & Summary, larry j (1994) "Over seas Private Investment Corporation and Developing Countries' Economic Development and Caltural change, Vol. 42, No . 4 p p. 817-827.

Summary, Rebecca M. & Summary, larry (1995) The Political cal Economy of United States fore Direct Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis, Quarterly Journal of Business and Economics, Vol . 34, No .3 pp. 80-92.

U .S., Department of Commerce, Economic and Statis tics Administration, Bureau of Economic Analvsis. Survey of Current Business, Various Issues.

U.S., Department of Commerce, International Trade Administration, (1988) International Direct Investment, Global Trends and the U.S. Role, 1988 edition .

Unctad (1995) World Investment Report, UN, New Yor:

Vernon, Ray monde (1974) "The Location of Economic Activity" in Dunning, John H (ed.) op. cit. Pp. 89114.

Vernon, Raymond (1993) "Where are the Multinational Headed" in Frootm Kenneth A (ed.) Foreign Direct Investment, University of Chicago.

Wallace, Cynthia Ray and contributors (1990) "Foreign Direct Investment In the third world: Corporations and Governments Policy ' in Wallace, Cynthin Ray (1990) op.-cit. Pp. 148-202

World Bank, Report of the world Development . Various Issous.

World Bank, World Table, Various Issous.

تم الطبع :
بمركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر
مـدير المطبعة
محمد عمر عبد العال
١٩٩٩/٩/٣٠

﴿ مطبعة جامعة القـاهرة ٢٣٢٤ /١٩٩٨/ ٥٠٠ ﴾